جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد LMD علوم سياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبان

- عبد الودود بن داية

- عبد الرؤوف بلحسن

إشراف الدكتورة

- سلوى بن جديد

الأساتذة المناقشون

د/ وداد غزلاني	**جامعة 08 ماي1945- قالمة**	**رئيسا**
د/ سلوى بن جديد	**جامعة باجي مختار- عنابة**	**مشرفا ومقررا**
د/ خليل بوصنوبرة	**جامعة 08 ماي1945- قالمة**	**مناقشا**

السنة الجامعية:2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

" فليعبدوا رب هذا البيت (3)الذي أطعمهم
من جوع وءامنهم من خوف(4) "

صدق الله العظيم

قرآن كريم، سورة قريش الآية 3- 4

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله..

الحمد لله الذي أنار طريقنا بنور العلم والمعرفة

ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

لقوله تعالى: « **ومن يتوكل على الله فهو حسبه**»

الطلاق الآية(3).

"نتقدم بالشكر الجزيل وكامل الامتنان والتقدير إلى الدكتورة

"سلوى بن جديد حفظها الله ورعاها"

التي كانت لنا خير عون وسند، وخير مرشد

أنارت دربنا ولم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها،

وسخرت لنا كل اهتمامها طوال مدة إنجازنا لهذا العمل،

ندعو لها بالتوفيق "في حياتها العملية والعائلية

ودوام الصحة والعافية وطول العمر".

كما اتقدم كذلك بالشكر الجزيل والاحترام والتقدير

إلى كل عمال وأساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قالمة الجميلة

الذين لم يبخلوا علينا بتقديم كل الخدمات طوال مسيرتنا الجامعية.

وفي الأخير نشكر كل من الرابطة الوطنية للطلبة وجمعية أمل التي كان لعبد الودود الشرف لترؤسها وفيها

تدربنا على العمل التنظيمي والجمعوي كما نتقدم بالشكر لمن ساعدنا في إنجاز هذا العمل

مع خالص الشكر والعرفان.

عبد الرؤوف

عبد الودود

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع

إلى وطني الحبيب الجزائر وإلى مدينتي القالة

إلى جدتي يمينة حسني شفاها الله التي أضاءت لي طريقي وأنارت لي دربي

،إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى:﴿ وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا ﴾.

أمي و أبي اطال الله في عمرهما،

و إلى كل أخواتي وكل أصدقائي في الماستر وكل الطلبة الذين اختاروني

أكثر من مرة لتمثيلهم، و إلى كل الأقارب من أعمام وأخوال وزملاء

وأصدقاء. وخاصة فارس ، عصام امين أسامة أمير حسام ع. الرحمن ديدو نجيب

علاء تقي فريد إسحاق حمزة خليل رشوان كمال هشام

وكل طلبة وطالبات العلوم السياسية بجامعة قالمة

أخوكم عبد الودود

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى روح والدي فليتغمده الله برحمته الواسعة وليسكنه فسيح جنانه

إلى والدتي التي سهرت الليالي من أجل راحتي

وإلى إخوتي الثلاثة وإلى جدي وجدتي اللذان ربياني في صغري وإلى أخوالي وخالاتي وأعمامي

وعماتي وكل أقاربي قريبهم وبعيدهم

وإلى أصدقاء دربي من الذين رافقوني في حياتي سواء اليومية أو الدراسية

وإلى جميع طلبة قسم العلوم السياسية جامعة قالمة وأخص بالذكر منهم طلبة السنة الثانية ماستر

دراسات أمنية وإلى الأساتذة الذين ساهموا في تكويني علميا ومعرفيا ومنهجيا وإلى كل معارفي

...

– أخوكم عبد الرؤوف –

خطة البحث:

الفصل الأول : دول الساحل الإفريقي: التحديات الأمنية

المبحث الأول: مشكلات بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: معوقات بناء الدولة أثناء وقبل الاستعمار

المطلب الثاني: معوقات بناء الدولة بعد الاستقلال

المطلب الثالث: مشكلات بناء الدولة في مرحلة العولمة

المبحث الثاني : العوامل الكونية المسؤولة عن بعض مهددات الأمن الإنساني

المطلب الأول: التحول في طبيعة المهددات الأمنية

المطلب الثاني: التخلف وغياب التنمية

المطلب الثالث: قضايا الهجرة، الأوبئة والمناخ

المبحث الثالث: الإرهاب، الجريمة المنظمة، وانتشار السلاح في الساحل الإفريقي

المطلب الأول : الإرهاب الدولي

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: انتشار السلاح في منطقة دول الساحل الإفريقي

الفصل الثاني: المنظور الأمني الجزائري: المبادئ والأهداف

المبحث الأول: مبادئ ومميزات المنظور الأمني الجزائري

المطلب الأول: مبادئ المنظور الأمني الجزائري

المطلب الثاني: مميزات المنظور الأمني الجزائري

المبحث الثاني: أهداف المنظور الأمني الجزائري في حفظ الأمن والسلم والتنمية

المطلب الأول: إدارة ملفات التنمية والسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي

المطلب الثاني: الجزائر و انجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي

المبحث الثالث: أهداف المنظور الأمني الجزائري في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: إدراج منطقة الساحل والصحراء في الحرب ضد الإرهاب

المطلب الثاني: تدعيم التعاون المغاربي – الإفريقي.. خيار للمنظور الأمني

المطلب الثالث: موقف المنظور الأمني تجاه المشاريع الأجنبية

الفصل الثالث: المنظور الأمني الجزائري: الوسائل والآليات

المبحث الأول: وسائل المنظور الأمني الجزائري

المطلب الأول: التعاون على المستويين الإقليمي والدولي

المطلب الثاني: الوسيلة التنموية.. ضمان استقرار المنطقة

المبحث الثاني:المنظور الأمني للجزائر: الآليات

المطلب الأول: الوساطة والمساعي التنسيقية

المطلب الثاني: احترام القانون الدولي وسيادة الدول ورفض التدخل الأجنبي

الفصل الرابع: السيناريوهات المفترضة في أمن منطقة الساحل

المبحث الأول: سيناريو التعاون والأمن الجماعي في منطقة الساحل

المطلب الأول: الاعتماد الأمني المتبادل تصور جديد

المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة خيار للأمن الجماعي في الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: سيناريو التفتيت والفوضى الخلاقة

المطلب الأول: أهداف سيناريو التفتيت والفوضى الخلاقة

المطلب الثاني: وسائل وآليات سيناريو التفتيت والفوضى الخلاقة

المقدمـة

شهدت مدركات الأمن تحولات جوهرية خصوصا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، وتتمثل هده التحولات في توسع مفهوم الأمن من المفهوم العسكري الضيق إلى الأمن الإنساني وكل ما يتعلق بالإنسان وكيفية تحقيق رغباته والحفاظ على استمراريته وصون كرامته،خاصة بعد تحول التركيز من أمن الدول إلى أمن الأفراد.

إن وضع مقاربة لتحقيق الأمن الإنساني أصبح بحاجة إلى تكاثف الدول جميعا لمنع ظهور إفرازات عدم تحقيقه، لقد عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات، سواء على مستوى الفاعلين الدوليين، حيث ظهر العديد من الفواعل من غير الدولة ساعدتهم ثورة المعلومات والاتصالات التي ميزت هذه المرحلة على التأثير في صياغة التفاعلات الدولية.

أما على مستوى القضايا المطروحة، فصعدت مواضيع جديدة إلى الأجندة الدولية ، سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، فالمواضيع التقليدية كالقوة العسكرية، ميزان القوى والردع النووي، لم تعد لها الأهمية ذاتها التي اكتسبتها أثناء الحرب الباردة، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي تعدت الحدود التقليدية للدول، فنجد منها من أحدثت تحولا في مفهوم التهديدات والأمن (البيئة، الهجرة السرية، المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الإثنية).

كذلك القضايا الاقتصادية التي أصبحت تتصدر الأجندة الدولية وذلك لما أحدثته المتغيرات الاقتصادية الجديدة من تأثير في التطورات في هيكل علاقات القوة والتنافس الدولي، وكذلك التحول على مستوى التفاعلات أو العمليات الدولية، فأصبح النظام يشهد درجة مرتفعة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة وفيما بين الحكومات وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية، على نحو لم يعرف من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل و الاتصال ونتيجة نمو التطور التكنولوجي وتيارات تبادل السلع والأفراد.

بالرغم من كل هذه المستجدات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، إلا انه لم ينظر إليها على أنها قد أدخلت تغييرا على استراتيجيات القوى الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة والقطب الأوحد الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك نجد الأوساط الأكاديمية الأمريكية المتخصصة في حقل العلاقات الدولية قد وجدت نفسها في حيرة من أمرها حول الإستراتيجية الدولية الواجب انتهاجها.

ضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي، خاصة وأن هذا الأخير بعد أن كان منطقة مهمشة لاسيما بعد أحداث 11سبتمبر 2001 أصبح يحظى باهتمام أمريكي والقوى الدولية الأخرى، باستثناء بعض الإهتمام المنقوص من طرف فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة.

لذلك عملت الجزائر على لم صفوف دول الساحل الإفريقي ودفعتها إلى تبني سياسة أمنية مشتركة تقوم على الحلول المحلية لقضايا الساحل الإفريقي وهذا لتجنب أي تدخل أجنبي في المنطقة كما هو حال رفض دول المنطقة وعلى رأسها الجزائر إقامة قواعد عسكرية في المنطقة حيث دفعت هده المقاربة الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة قاعدة الأفريكوم خارج منطقة الساحل.

إن منطقة الساحل الإفريقي التي لطالما كانت مهمشة، استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها، أصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تكتسي قيمة إستراتيجية دولية جعلتها من أولويات اهتمامات ليست فقط الولايات المتحدة، بل والقوى الكبرى بصفة عامة خاصة وأنها تمتد على ملايين الكيلومترات المربعة والتي حولتها إلى فضاء خصب لتنامي الجريمة المنظمة و ظاهرة الإرهاب الدولي ومصدرا للازمات والنزاعات الداخلية نتيجة انفتاحها على حدود دولية تصعب مراقبتها مما خلق نوع من الانكشاف الجغرافي ناهيك على محدودية إمكانياتها باستثناء الجزائر.

هذه الوضعية دفعت دول المنطقة إلى الزيادة من نفقاتها العسكرية لمواجهة مختلف تلك المهددات الأمنية وهدا على حساب قطاعات حيوية مثل الصحة و التعليم ، فالأزمة الليبية الأخيرة أدت بالجزائر اكبر قوى المنطقة سياسيا. عسكريا و اقتصاديا إلى رفع موازنة الدفاع لعام 2011 إلى حدود 7 مليار دولار وهي الميزانية الأكبر في المنطقة و إفريقيا.

ولعل الأمر المثير للاهتمام هو أن هذه المنطقة أصبحت تشكل أهمية جيو أمنية واسعة، حيث تم اكتشاف مؤشرات نفطية هامة حيث تنتج تشاد حاليا 200 ألف برميل يوميا بحيث أصبحت واقعا ملموسا في حين أعطت عمليات الحفر الجارية في صحراء مالي نتائج مشجعة، كما أن النيجر تتميز بكونها مصدر رئيسي لمعادن اليورانيوم، وهو ما جعل التقارير الإستراتيجية الأمريكية تشير إلى أن غرب إفريقيا قد يتحول في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد تفاقمت الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي وتفشت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تهديدا ليس فقط على أمن المنطقة وإنما من الممكن أن يصبح بمثابة التهديد الفعلي لدول الجوار والمجموعة الدولية عموما.

إن توفر الساحل الإفريقي على مثل هذه العوامل جعل منه موضع اهتمام دولي واسع في الآونة الأخيرة منها الجزائر التي طرحت منظورا أمنيا له من الإمكانيات ما يجعله احد الحلول المساعدة على مواجهة مختلف المهددات الأمنية وما أكثرها في منطقة تزداد فيها معدلات الفقر و المجاعة وموجات الجفاف والأمراض الفتاكة والمدفوعة بوضع اقتصادي و اجتماعي صعب، هذا الاهتمام بالمنطقة هو ما سنحاول تحليله والبحث في أسبابه والأهداف المرجوة منه، لنتمكن في ختام دراستنا هذه من معرفة المكانة الحقيقية التي أصبح يعرفها الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001، والتنافس الشديد مع فرنسا ليس على مساعدة دول المنطقة لتجاوز تلك المصاعب بل لأجل مصالحهما الضيقة ولتنفيذ سياسة الهيمنة و السيطرة وتحقيق أمالهما.

لعبت دول الساحل دورًا كبيرا وهاما في تاريخ المنطقة فقد كانت بمواردها الاقتصادية وموقعها الجغرافي وحيوية سكانها محور الربط بين الشمال والجنوب الإفريقي والبوابة الرئيسية لإفريقيا على حضارات البحر الأبيض المتوسط والعالم وبناء على ذلك فإن الجغرافية السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي تعتبر كمدخل لفهم التحديات والمخاطر الأمنية التي تواجهها ونتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن ويعتبر الإرهاب كأحد هده الفواعل الجديدة العابرة للحدود والتي استفاد من المزايا التي منحتها له العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والرقمية.

فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدول عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها كمنطقة الساحل الإفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة تناميا معتبرا لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها، والتي جعلت من المنطقة مصدرًا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة ومن هنا جاءت أهمية الدراسة لما لها من أبعاد خطيرة على مستقبل الأمن والسلام في المنطقة.

أدبيات الدراسة

حضيت هذه الدراسة باهتمام العديد من الباحثين في مجال العلوم السياسية بصفة عامة وباهتمام الدارسين في حقل الدراسات الأمنية بحكم ما تقتضيه الدراسة من ضرورة علمية ، ومن بين جملة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد :

دراسة للأستاذ حسين قادري معنونة بـ "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي " ، والتي تناول فيها جملة التهديدات التي تواجه منطقة الساحل وخصص في ذلك التجاذبات السياسية للقوى الكبرى في المنطقة ، كما تناول الأستاذ محند برقوق في موضوع له في مجلة صادرة عن مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية بعنوان : الساحل بين التهديدات والحسابات الخارجية ، والذي تناول فيه الظروف التي تتواجد عليها دول المنطقة في ظل الصراعات البينية ، والحلول الممكنة من أجل تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة ككل .

وفي نفس السياق تناول نبيل بوبييه في رسالة ماجيستير معنونة بـ "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية " والتي جاء فيها جملة التهديدات الأمنية التي تواجه دول الساحل ومنطقة الصحراء الكبرى وكذا مدى نجاعة المقاربة الأمنية الجزائرية في التصدي لهذه التهديدات وفق مجموعة من السيناريوهات المحتملة ، وتناول أيضا ظريف شاكر في دراسة له معنونة بـ " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التحديات والرهانات " والتي تناول فيها الأبعاد الأمنية للسياسية الجزائرية في المنطقة على ضوء التحديات والرهانات التي تواجهها .

أما عن الكتابات التي تناولت الموضوع باللغة الأجنبية نجد الآتي ذكره.

(Elikia m bokolo, le continent convoité l'Afrique au xx siècle)

والذي تناول فيه الهوية الإفريقية والتقارب الإجتماعي وطبيعة العلاقة القائمة بينها والتي تغلب عليها السمة الصراعية في ظل تباين الهوية الثقافية والاجتماعية مما زعزع أمن واستقرار المنطقة الإفريقية ككل ومنطقة الساحل بتحديد .

(ANDRY TUSICISUY" SECUEITY COMMUNITES AND THEIR VALUES IN THE AFRICAN SAHARA")

والذي جاء فيه الوضع الأمني والمتغيرات التي تحكمه في المنطقة الإفريقية و الصحراء، وفق المتغيرات العولمية الجديدة .

بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، غير أن موضوع دراستنا يختلف في إشكاليته ومضمونه عن الدراسات السابقة .

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية : ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته، حيث أصبح يلقى مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية العوامل التي صعدت من الاهتمام المتزايد بمنطقة الساحل الإفريقي والمكانة التي أصبحت تحتلها المنطقة في السياسة الدولية ، ولهذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على الأهداف الإستراتيجية للقوى الكبرى من وراء هذا الاهتمام وإدراك المنظور الأمني للجزائر لهده الأهداف الإستراتيجية الخفية.

الأسباب الذاتية: لعل أهم ما وجهنا ودفعنا لاختيار هذا الموضوع هو إطلاعنا على هذه المنطقة إضافة إلى حرصنا على تبيان مقدرات هذا البلد وإستراتيجيته ومقارباته الأمنية الإقليمية ، مع الإحاطة بمواقفه ووجهة نطره الأمنية إزاء هذه المنطقة الإستراتيجية، ومناقشة قضايا عالمية راهنة وكان من ضمنها قضية الساحل الإفريقي، التي أصبحت تثير اهتمام الفواعل الدولية والدراسات الأكاديمية .وقد وجدنا أن هذا الموضوع هو جديد نوعا ما ولا توجد حسب اطلاعنا المتواضع دراسات كثيرة من حوله، لهذا رغبنا في المساهمة ولو بالشيء البسيط جدا في إثراء الدراسات حوله، ولرغبتنا الشديدة على الدفاع على إستراتيجية ومنظور الجزائر الأمني باعتباره الأكثر تضمنا واحتراما لقواعد القانون الدولي.

أهمية الموضوع

إن ثمن استرداد الدولة الجزائرية كان غاليا سقطت في سبيله ملايين المهجرين والأرواح الزكية، وقد كان موضوع بناء الدولة محل اهتمام الحركات الوطنية منذ عهد الأمير عبد القادر إلى برنامج طرابلس مرورا ببرامج تلك الحركات وعلى رأسها بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام، وظل موضوع بناء الدولة وأهدافه حاضرا في الأنظمة السياسية المتعاقبة في حقبة الاستقلال، على الرغم من تنوع تصورات النخب لكيفية عملية البناء وأهدافها.

لقد كان على المسؤولين الذين استلموا قيادة الجزائر بعد رحيل الاستعمار الفرنسي، الذين تولوا مهمة بناء الدولة الجزائرية التي يفترض فيها أن تتضمن مؤسسات وأبنية تؤدي وظائف وأدوارا، تلبي طموحات شعب مفعم بأمل عريض في الكرامة والمساواة والتنمية والتطور، ومن خلال ذلك تهندس مؤسسات الدولة، وأنساقها الفرعية، ولم تكن هذه المهمة سهلة في ظل أوضاع صعبة، ملؤها قلة الإمكانات المالية وضعف المهارات والموارد البشرية والقدرات التكنولوجية .

إجمالا تكمن أهمية الموضوع في أولوية التركيز على المفهوم الوطني للتهديدات الأمنية بالنسبة إلى بعض دول المنطقة، فالتهديدات الأمنية مختلفة من حيث أن فعالية النشاط الإرهابي تختلف من دولة إلى أخرى ، وبالتالي فان الأولوية تمنح للتركيز على مقاربة أمنية تقوم على إعطاء الأولوية للمفهوم المحلي بالنسبة إلى كل دولة للتهديدات الأمنية مع الاندماج في مقاربة إقليمية أمنية بقيادة جزائرية والتي قد يترتب عليها نوع من الاستقرار والأمن في منطقة الساحل ككل .

خاصة في ظل الجدل الذي أصبح دائرا في الأوساط الفكرية والأكاديمية في حقل العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتشكيك في هده الأحداث وهل هي مجرد أحداث و فقط أم أنها مجموعة من المضامين الجديدة التي تساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة و فرنسا، خاصة وأن الكل يدرك أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية هي أهداف أزلية مرتبطة بالدرجة الأولى بالحفاظ على الهيمنة الأمريكية وتكريسها أكثر ولا ترتبط بحدث معين، أو بإدارة معينة.

يضاف إلى ذلك أن أفريقيا أكثر القارات وقوعا في المناطق المدارية والاستوائية وما يتبعها من صعوبات مناخية وطبيعية . كما أدت قلة التعاريج إلى عدم وجود موانئ صالحة لرسو السفن ، إذا نظرنا إلى الساحل الشمالي في إفريقيا سنجد أنه يتسم بمناخ ملائم وأماكن صالحة للاستيطان، ولكن هذا الساحل كان أكثر ارتباطا بآسيا وأوروبا وسيطرت عليه الدول الإسلامية ولذلك لم تكن الدول الأوربية تستطيع أن تخترق هذا النطاق الملائم لتصل إلى الداخل فهو بعيد جدا عن الدول الأوروبية التي بدأت عمليات الكشف في مناطق قريبة كما هو حال الشمال الإفريقي والجزائر على وجه التحديد وهي المراحل التي ستكون مفصلة ومتضمنة لجميع حيثيات الموضوع .

الإشكالية

تتمحور الإشكالية حول جملة الرهانات والتحديات الأمنية التي تواجه الجزائر مع وجود مجموعة من التهديدات في منطقة مفتوحة ومن الصعوبة بما كان مراقبتها ونتيجة محدودية إمكانيات دولها العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى اشتداد التنافس الخارجي على دول المنطقة لما لها من أهمية و هذا في ظل محاولة الجزائر تزعم دول المنطقة في مجال مكافحة مختلف التهديدات. مما يطرح ضرورة الاهتمام بالمنظور الأمني للجزائر الذي يحاول تغطية متطلبات الأمن بالمنطقة ، وما يطرح معه من استراتيجيات.

الفرضيات

في محاولة لمعالجة الإشكالية المطروحة، يمكن طرح مجموعة من الفرضيات التالي ذكرها.

الفرضية الأولى: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وإمكانية توسعها إقليميا وحتى دوليا صعدت من اهتمام القوى الكبرى بالمنطقة.

الفرضية الثانية: إن توسع حجم التهديدات الإرهابية والإجرامية في دول الساحل الإفريقي من شأنه أن يزيد من اشتداد التدخل الأجنبي في المنطقة.

الفرضية الثالثة: كلما زادت حدة نشاط الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة و انتشار السلاح كلما أدى ذلك إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري لدول المنطقة.

الفرضية الثالثة: إن مساعي الجزائر لاحتواء مصادر التهديد في إطار إقليمي جماعي من خلال بناء مشروع إقليمي مشترك ومن خلال مقاربة أمنية تعاونية دولية من شانه أن يحقق أهداف المنظور بوسائل ممكنة ومتاحة.

الفرضية الرابعة: توسع حجم التهديدات الإرهابية والإجرامية في دول الساحل الإفريقي من شأنه أن يزيد من اشتداد التدخل الأجنبي في المنطقة.

المنهاج المعتمد: يتكون منهاج الدراسة من مجموعة المقاربات النظرية والمنهجية التالي ذكرها.

1 – مقاربة جيو إستراتيجية: وتتجلى هذه المقاربة من خلال دراستنا الأمنية للموقع الجغرافي بالإضافة إلى ما تحوز عليه دول المنطقة من ثروات طبيعية مما جعلها محط أطماع من قبل الدول الكبرى هذا من جهة ومن جهة أخرى الاختلافات الإثنية بين الجماعات والتعصب الاجتماعي لدى فئات معينة من سكان منطقة دول الساحل ، مما دفع المنطقة إلى تبني استراتيجيات ومقاربات وقائية للحيلولة دون تأزم الوضع الأمني في المنطقة.

2– مقاربة الأمن القومي: وهذا عبر التطرق للتهديدات الأمنية في منطقة دول الساحل الإفريقي وأثرها على الأمن الوطني أو القومي والتي تتوزع على تنظيم القاعدة ، الجريمة المنظمة ، مسألة الطوارق وخطف السياح والرعايا الأجانب وانتشار السلاح وكيفية مواجهة هذه المخاطر الأمنية في شكل جهود إقليمية بزعامة جزائرية باعتبار أن المسائل الأمنية هي مسائل عابرة للحدود و لا يمكن للدولة بمفردها مهما كانت إمكانياتها مواجهة مثل هده التهديدات .

3– مقاربة الأمن الإنساني : من خلال دراسة المنظومة الاجتماعية والاقتصادية لدول الساحل وما تعانيه من غياب التنمية في بعض المناطق كما هو الحال في شمال مالي والنيجر وموريتانيا وبدرجة أقل في جنوب الجزائر والتي كانت من بين الأسباب المغذية للنشاط الإرهابي في المنطقة وكذا الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية كل هذه العوامل كانت سببا في تعطيل عجلة التنمية.

والتهديد العسكري ليس السبب الوحيد في الوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل الإفريقي لكن يمكن أن يأخذ الحرمان الاقتصادي وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة وعدم وجود ضمانات كافية وتوزيع الغير عادل للثروات ، يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وهذا في ظل وجود طلب متزايد على التدخل باسم الإنسانية، الأمر الذي يجعل من السيادة أمرا تجاوزه الزمن، بحيث يحق لأي فاعل آخر على الساحة الدولية أن يتدخل لحماية مواطني أية دولة أخرى ترفض أو تعجز عن تقديم المساعدة لهم، إذ لم يعد ممكنا التمسك بالمبررات القانونية التي يتحجج بها البعض للقيام بالتدخل باسم الإنسانية.

4- مقاربة التحليل النسقي: واستخدمت هده المقاربة لقياس صناعة القرار ، و تأثير القرارات الصادرة عن صناع القرارات في دول الساحل الإفريقي من حيث تحول المدخلات (القضايا الأمنية في دول الساحل) إلى مخرجات وقرارات تساهم في مواجهة مختلف التحديات الأمنية التي تقف عائقا أمام استقرار و تطور المنطقة على اعتبار أن المنظور الأمني للجزائر في النهاية هو مجموعة قرارات مدروسة سلفا.

المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع

مفهوم المنظور الأمني الجزائري

يقصد بالمنظور التصور والسياسة المتبعة ، وهو ما تتعرض له هذه الدراسة، التي تحاول تتبع تلك العملية في أبعادها السياسية والمؤسسية والدستورية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية والاجتماعية التي تسمح لمنظور الجزائر الأمني في منطقة الساحل الإفريقي من النجاح والوقوف أمام المشاريع الإمبريالية في المنطقة وذلك عبر إتباع سياسة إقليمية أمنية مشتركة تشارك فيها مختلف الدول المعنية بمثل هده القضايا.

مفهوم الأمن القومي

يرجع مفهوم الأمن القومي إلى القرن التاسع عشر ، وذلك من خلال ربطه بالمفهوم الامبريالي الاستعماري . حيث كان يقوم على فكرة التوسع و انتشار المصالح الامبريالية ، وأدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بالإستراتيجية الكبرى القائمة على القوة الامبريالية وعلاقتها بالمستعمرات التي كانت تعد خزان مواد الطاقة والخام التي استخدمت في تطوير اقتصاديات الدول الاستعمارية إضافة إلى استخدام القوة البشرية المتأتية من المستعمرات في المناجم و مختلف الأشغال الوعرة ، وهدا على حساب تنمية وتطور الدول المستعمرة مستغلة في ذلك الوضع الاجتماعي الصعب لسكان المستعمرات وارتفاع الأمية لديهم المفتعلة من قبل المستعمر.

مفهوم الأمن الإنساني

يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(pnud) مرجعا أساسيا لمعرفة مضمون الأمن الإنساني والتنمية بوجه خاص الذي أصدرته في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة بحيث يرى البرنامج الأممي للتنمية ومن خلاله الأمم المتحدة أن الأمن الإنساني كان دائما يعني شيئين رئيسيين": التحرر من الخوف والوقاية

من الحاجة "وقد عدد التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي : (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي والأمن السياسي) وقد تم أخذ هذا التعريف من طرف العديد من المفكرين" وكذا لجنة الحكم الشامل "سنة 1995 م، حين أكد أن فهم اليابان للأمن الإنساني والذي استند عليه كذلك ممثل اليابان تاكاسو يوكيو(T.TAKASU) مطابق لمفهوم الأمم المتحدة .[1]

مفهوم بناء الدولة

قطعت عملية بناء الدولة في الفترة الأخيرة أطوارا في دول العالم الثالث، حيث شهدت في بعضها زخما، وفي البعض الآخر تثاقلا وترددا، وتعرضت في أحيان أخرى لأخطار وتهديدات كادت تأتي على كيانها وبقائها، أو على الأقل أضعفت أداءها ومكانتها الإقليمية والدولية .

ومع ذلك فإن عملية بناء الدولة في الجزائر وهندستها قد قطعت أشواطا كبيرة، في أبعادها السياسية والمؤسسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية والاجتماعية .وحققت مهمات كثيرة ومتطلبات ومستلزمات تمثل مدخلات أساسية في شكل تغذية استرجاعية لتعزيز عملية بناء الدولة ذاتها، وتشكل رافعة قوية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذا استغلت بفاعلية ورشادة.

فكلما قويت الدولة قل اختراقها وكلما ضعفت ازداد مستوى اختراقها .لقد بدأت قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي تتغير في ظل هذه التحولات، التي تفرض قيودا ومحددات على قرارات الدول وسياساتها وأكثر تأثيرا من هذه الظاهرة هي الدول النامية، بسبب هشاشتها وضعفها وعدم رسوخ مؤسساتها، وتفاقم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، وضعف أدائها.

وهو ما تتعرض له هذه الدراسة، التي تحاول تتبع تلك العملية في أبعادها السياسية والمؤسسية والدستورية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية والاجتماعية التي تسمح لمنظور الجزائر الأمني في

[1]- حموم فريدة ، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية بجامعة الجزائر،2003 2004، ص35.

منطقة الساحل الإفريقي من النجاح والوقوف أمام المشاريع الإمبريالية في المنطقة ودلك عبر إتباع سياسة إقليمية أمنية مشتركة تشارك فيها مختلف الدول المعنية بمثل هده القضايا.

مفهوم الاستعمار

الاستعمار هو استعمال دولة حق السيادة خارج حدود أراضيها، وعللت الدول الأوروبية الاستعمار من الناحية القانونية بأسباب شبيهة بطرق اكتساب الملكية في القانون فتارة عللوه بنظرية الاستيلاء وتارة عللوه بنظرية نزع الملكية للمنفعة العامة المعروفة في القانون الإداري.

وأخيرا إن الاستعمار لا أساس له من القانون وهو مرادف للإخضاع والسيطرة والنهب.

يعني الاستعمار باختصار السيطرة والإخضاع بغرض التوسع، ففي الجزائر يعتبر استيلاء فرنسا على الجزائر عام 1830 أول استعمار لأفريقيا في العصر الحديث وكانت السبب المباشر لذلك أنه بعد الحروب النابليونية مرت فرنسا بفترة من الضعف، كادت فيها أن تفقد هيبتها الدولية وكان الشعب الفرنسي في حالة قلق داخلي، فاحتلت الحكومة الفرنسية الجزائر لتحويل نظر الشعب إلى الناحية الخارجية ولإظهار مقدرتها على الخروج من ضعفها وأنها أصبحت من جديد قادرة على أن تسلك سلوكا إمبراطوريا.[1]

وقد حاولت الحكومة الفرنسية تبرير استعمارها باتخاذ شعار نقل الحضارة إلى الشعوب الأخرى وكانت كل الحضارة في نظرهم هو تحويل السكان إلى الديانة المسيحية ونشر الثقافة الفرنسية فالجزائريون بعد استقلالهم وجدو أنفسهم يتكلمون الفرنسية والتي هي أيضا لغة الإدارة عندها اضطرت الجزائر إلى التوجه نحو التعريب بدل الشروع المباشر في إعادة بناء وهيكلة الدولة الجزائرية المستقلة، بغية استرجاع الهوية الجزائرية عبر إظهار البلد محافظا على عروبته إجمالا يمكن القول أن الفترة الاستعمارية أفضت إلى إنتاج

[1]- ذهبي محمد علي الهام ، دراسات حول تاريخ إفريقيا ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصري ، 2010. ص21.

دول هشة مطموسة الهوية، متعددة الديانات، منهكة القوى، عديمة المقدرات، والإمكانيات ما دفعها إلى البحث من جديد على آليات ووسائل لمواجهة مختلف تلك التحديات التي أفرزتها مرحلة الاستعمار وما قبل الاستعمار.

مفهوم العولمة

لقد أدت العولمة إلى مراجعة جملة من المفاهيم وإعادة تعريفها في ضوء التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم، ومن بين هذه المفاهيم، مفهوم السيادة، وقوة الدولة وحدودها، ومفهوم أمنها. وفيما يتعلق بموضوع سيادة الدولة، فإن قدرات الدول تناقصت تدريجيا ولكن بدرجات متفاوتة من دولة قوية صناعية إلى دولة متخلفة ونامية .

شهدت الفترة من 1990 إلى الآن العديد من التحولات والتغيرات التي كان لها انعكاسات على طبيعة العلاقات الدولية وطبيعة النظام الدولي . وبرزت العولمة بشكل واضح وسرعان ما تحولت إلى قوة من القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة، وقد ساعدها في ذلك تفكك الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى ومع انطلاق صاروخ العولمة، مدعوما بتعاظم سطوة الليبراليين الجدد في مختلف المؤسسات الاقتصادية الدولية، ثار الجدل حول إعادة النظر في صلاحيات فكرة الدولة القومية وهي التي اعتبرت في وقت من الأوقات(nation state)الدولة القومية أو الدولة الأمة درة الفكر السياسي الحديث. [1]

أدى الاختلاف حول أثر العولمة على الدولة الوطنية في ظل التحولات الراهنة إلى وجود تيارين فكريين متناقضين تماما حول مصير الدولة القومية في ظل العولمة، فمن جهة هناك" غلاة العولمة "، ومن جهة أخرى هناك" المتشككون في العولمة." وحسبهم فان العولمة تعني توسيع السوق العالمية، وأن هذه الصيرورة ستقود إلى فقدان الدولة لجزء مهم من سلطاتها .

تعكس كتابات كنيشي أوهمايو (Ohmae kinichi) نهاية الدولة(The Borderless World)
هذه النظرة المتشائمة .

[1] - أحمد غزال برقوق ، أثر العولمة على الدولة القومية. رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007 2008،ص05 08.

ويركز هذا التيار على أن سيادة الدولة الوطنية (The End of Nation-state) أصبحت مهجورة، وأنها آيلة إلى الانحلال و"أن الدول صارت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية." كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر ." وحسب كل من [1]نويلبو راجفان" العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء، وعلى السيادة (Ph.Golub) غولوب بالعجز، ولن تكون السيادة إلا صدفة فارغة. أما التيار المتشكك في العولمة والمتفائل بمستقبل الدولة الوطنية، فعلى الرغم من إقراره بأن التحولات التكنولوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدول، وزعزعت مشروعيتها، ومنحت للأسواق سلطة عليا عن سلطة الحكومات، وبأن التحولات التي طرأت على بنيات السياسة الدولية المالية والإنتاج والأمن والتعليم تعمل على تآكل السيادة شيئا فشيئا في جميع الميادين.

إلا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدول، وأنها تتلاشى نهائيا، ففي المجال الاقتصادي نجد أن معظم من كتب عن أهمية نظام السوق يؤكدون دائما على ضرورة وجود دولة قوية، ودونها يتعذر على السوق أداء دوره .والمطلوب فقط تعديل وظيفة الدولة، فليس من المنطقي أن تباشر الدولة مهامها في النظام المركزي بالأسلوب نفسه في اقتصاد السوق.[2]

أدوات ووسائل البحث

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الوسائل البحثية المتنوعة من كتب ومجلات ودراسات أكاديمية ، وكذا دوريات ونشريات بالإضافة إلى اعتمادنا على الإنترنت وفق ما تقتضيه متطلبات البحث العلمي .

صعوبات البحث

إن لكل باحث تعترضه صعوبات خلال إجراء بحثه، وموضوع المنظور الأمني الجزائري اتجاه منطقة دول الساحل الإفريقي رغم الكتابات الكثيرة التي تناولته بالبحث والدراسة، فإنه لا يزال موضوع شائك ومن الصعب الخوض فيه، وهذا لتأثير المستجدات الدولية ولكثرة المتغيرات التي تتحكم في الموضوع، ونحن بدورنا من خلال تناولنا لهذا الموضوع واجهتنا جملة من الصعوبات، لعل أهمها هو البحث عن الإطار النظري، والمتمثل في المقاربة الأمنية الإقليمية التي تسعى الجزائر إلى إتباعها في مواجهة التحديات الامنية

[2]- أحمد غزال برقوق، المرجع السابق، ص08.

لهذه المنطقة التي تعتبر من التحديات الجديدة في العلاقات الدولية، والمادة العلمية الخاصة بهذه المقاربة قليلة، إضافة إلى ذلك فإن كثرة المذكرات العلمية التي تضمنت المضمون سواء كان ذلك في الجزائر أو في بلدان عربية أخرى تناولت في مجملها طبيعة تلك التحديات الامنية الصرفة المهددة لأمن المنطقة، ما جعلنا في أكثر من مرة أمام إعادة البحث مرة أخرى على تقسيم جديد للخطة وللمضمون لتفادي الوقوع في فخ التكرار.

بنية الخطة

لقد قمنا في دراستنا لموضوع الجزائر: المنظور الأمني اتجاه منطقة الساحل الإفريقي ومستقبل المنطقة في ضوء تأثيرات المرحلة العولمية بتقسيمها إلى أربعة فصول، فصل أول تناولنا فيه طبيعة التحديات الأمنية في هذه المنطقة من معوقات بناء الدولة أثناء الاستعمار وما قبله، ومسائل أخرى متعلقة بنوع تلك التهديدات الأمنية من إرهاب، هجرات دولية وجريمة منظمة ..الخ،وفصل ثاني متعلق بأهداف المنظور الأمني للجزائر والنتائج المتوخاة منه. وهذا في ضوء المستجدات على الساحة الدولية في إطار المنظور الجزائري، ونظرة هذه التوجهات لطبيعة هذه التحديات، والإشكاليات المطروحة في هذا المجال.

أما الفصل الثالث تمت الإشارة فيه إلى وسائل المنظور الأمني للجزائر وآلياته والتوصل إلى ضرورة وجود مشاريع ذات بعد إقليمي مدعوم ببرامج تنموية لتلك المناطق بهدف التقليل من تلك المهددات الأمنية وهذا في ظل سياسة أمنية مشتركة قائمة على التنسيق فيما بين دول الميدان الأربعة إلى جانب الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا، وهذا وفق تصور أمني جزائري ذو بعد إقليمي.

وانتهينا في آخر الفصل إلى الاتجاهات والسيناريوهات المتوقعة في ظل المنظور الجزائري الأمني اتجاه منطقة دول الساحل الإفريقي. حيث تناولنا بالتحليل المتغيرات التي أدت إلى الربط بين الاعتماد الأمني المتبادل كسيناريو أول يحفظ أمن المنطقة، وآخر سيناريو قائم على الفوضى في حالة غياب السيناريو الأول وانتهينا إلى التأثيرات السلبية والإيجابية التي خلفتها العولمة على مفهوم السيادة، من خلال التعريج على التأثيرات السياسية للعولمة على السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة آخذين بالتحليل والنقاش الأوضاع على الساحة الإفريقية وإفرازات عالم ما بعد الحرب الباردة عليها.

الفصل الأول : دول الساحل الإفريقي: التحديات الأمنية

تمتد منطقة دول الساحل الإفريقي على ملايين الكيلومترات المربعة وبمقابل مساحتها الشاسعة تعد أيضا معقلا للإجرام المنظم واستفحال ظاهرة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأشخاص، وتزايد معدل الهجرة و هي مشكلات تعود بالأساس إلى الحقبة الاستعمارية التي تتحمل مسؤولية العديد من المسائل والمتمثلة بالأساس في الأمية والاستغلال غير المحدود لموارد تلك الدول والتي أثرت على تطور اقتصاديات هذه الدول، إضافة إلى المعوقات التي جاءت تباعا في فترة الاستقلال والعولمة، وما ميزهما من مسائل مؤثرة على الأمن الوطني والإقليمي لدول الساحل الإفريقي في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية، والتي يمكن إيجازها من خلال العناصر الآتي ذكرها.

- معوقات بناء الدولة أثناء الاستعمار وما قبل الاستعمار ،وبعد الاستقلال وأثناء العولمة.
- العوامل المسؤولة على بعض مهددات الأمن الإنساني على غرار الهجرات الدولية وتدهور البيئة وغياب التنمية.
- مسائل الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح في المنطقة.

المبحث الأول: مشكلات بناء الدولة في منطقة دول الساحل الإفريقي

لعبت منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى عموما دورا بارزا في المنطقة العربية والإفريقية بشكل أوسع، فقد كانت بفضل مواردها الاقتصادية والطبيعية وموقعها الاستراتيجي الذي يربط الجزائر بمختلف الدول الإفريقية جنوب الصحراء، منطقة تنافس استعماري منذ القدم، وهو الشيء الذي يجعل الجزائر تؤثر و تتأثر بما يجري بهده المنطقة ويجعلها طرفا معنيا بالمستجدات التي تقع فيها لاسيما وأن الجزائر تعد القوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية الأعتى في المنطقة وجنوب المتوسط بأكملها، فضلا عن كونها أيضا تمتلك أكبر احتياطي صرف في المنطقة وإفريقيا بأسرها ، والذي تجاوز عتبة 200 مليار دولار أوائل العام 2012 ،وهو ما يمكنها دون شك من لعب دورها القيادي وتزعم دول المنطقة في مواجهة مختلف المخاطر التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي لاسيما الدول المتعاونة مع الجزائر والتي يطلق عليها دول الميدان والتي تضم إلى جانب الجزائر كل من موريتانيا والنيجر ومالي، وبناءا على ذلك يحلل هدا الفصل ويناقش مختلف

التحديات الأمنية التي تواجه منطقة دول الساحل الإفريقي والجزائر لاسيما المشاكل الموروثة عن الاستعمار الفرنسي.

المطلب الأول: معوقات بناء الدولة في أثناء وقبل مرحلة الاستعمار

حظي موضوع الدولة عبر العصور باهتمام الدارسين والممارسين والمقررين على حد سواء، وذلك لما تتميز به هذه الظاهرة من جاذبية وتأثير في حياة الأفراد والمجتمعات والأمم والدول .حيث يتجلى ذلك الأثر في الميادين الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية.

فلا عجب أن يستحوذ بناء الدولة وهندستها بأذهان الساسة والمفكرين، لكونها الآلية والمجال والقدرة التي ابتدعها الفكر الإنساني، وطورها المراس الاجتماعي للتكيف مع الأوضاع، وإنجاز مستلزمات الحياة الكريمة والمحافظة على أمن الإنسان وبقائه وتنمية قدراته،وتعد عملية بناء الدولة، التي هي جملة من المؤسسات والقواعد والأنظمة والوظائف، تجسيد العقائد النخب الحاكمة المتعاقبة وتصوراتهم ومذاهبهم ومشاريعهم الفكرية.

ولما كانت الحاجة ماسة إلى بناء الدولة، لتلبية المتطلبات الضرورية لاستمرار الحياة الاجتماعية والوجود الإنساني وصيانة أمنه وبقائه، وازدهار تجاربه، اهتم الفكر الإنساني بأنماط هذا البناء،والتفنن في مكوناته و آليات عمله، لتحقيق المزيد من فاعليته، خصوصا في الدول حديثة الاستقلال، كما هو حال دول الساحل الإفريقي التي سلبت كرامتها وقوضت سيادتها وطمست شخصيتها، وحيل بينها وبين تجسيد هويتها وكينونتها كحالة الجزائر، التي تعرضت لاستعمار استيطاني إحلالي إلحاقي، عمل على مسخ هويتها وضمها قسرا وقهرا ، واستولى على ثرواتها وجرد شعبها من ممتلكاته، ونفذ فيها مجازر محزنة بكل وحشية وبشاعة، فلا عجب أن تمثل الدولة وبناؤها في المخيلة الجزائرية مدار الرحى ومحور الأمل لأي مشروع تنموي ونهضوي.

أولا: وضع إفريقيا والساحل الإفريقي قبل الاستعمار الأوروبي في القرن19

كانت منطقة الساحل الإفريقي تشهد نزاعات عرقية طاحنة نتيجة الطابع القبلي الذي كان سائدا أنداك إضافة إلى ضعف مقدراتها الأمنية والدفاعية المتبوعة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي الشديد نتيجة عدم إدراكها لمواردها الباطنية والسطحية ما جعلها قبلة للتنافس الامبريالي ، فلقد كانت إفريقيا قارة ذات حافات أو هوامش مطروقة من الناحية البحرية القليلة الاتصال بالجزء الداخلي من القارة، ولذلك سميت أفريقيا في ذلك الوقت بالقارة المظلمة، وبقصد من هذه التسمية أن معظم الجزء الداخلي منها كان مجهولا إلى عهد حديث جدا، باستثناء الأجزاء الشمالية الشرقية فترجع إلى أقدم العصور حيث ازدهرت فيها الحضارات، وقلت المعرفة بالأماكن الداخلية الواقعة جنوبا ويرجع ذلك إلى أن الاتجاه الذي كانت تتجه منه المدينة في العصور القديمة ظل لمدة طويلة من الشرق إلى الغرب لعوامل طبيعية[1] .

وإذا خرجنا إلى نطاق البحر المتوسط سنجد أنه كان أقدم جهات أفريقيا استيطانا كذلك البحر الأحمر كان مطروقا أيضا لأنه طريق طبيعي إلى الشرق، فلما وجدت ظروف سياسية سد بها هذا الطريق سعى الإنسان إلى إيجاد طريق آخر، أدى به إلى كشف سواحل جديدة في الجزء الغربي من أفريقيا وكان الدافع في هذه المحاولات هو كشف سواحل القارة الأفريقية وإيجاد طريق إلى أماكن تقع فيما وراء هذه القارة فكأن هذا الكشف جاء عرضا نتيجة السعي لكشف طريق جديد.

امتازت مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي لمنطقة دول الساحل الإفريقي بالاستقرار النسبي وغنى المنطقة بالثروات الطبيعية السطحية والباطنية مما جعل الطوارق يكونون مجتمعا متميزا في المنطقة، فبالرغم من أن حياتهم اتسمت بالبساطة إلا أنهم لعبوا دورا مهما في التأثير على الحياة الاجتماعية والسياسية لما كان يسمى بالسودان الكبير، فقد أسسوا مدارس يحجون إليها الطلبة من مختلف العالم الإسلامي والتي كونت عددا كبيرا من العلماء الأجلاء ، مما يؤكد إن سكان هذه المناطق كان لهم تاريخا مجيدا أبدعوا في الكثير من المجالات ولم يكونوا منطوين على أنفسهم .

[1] - Elikia m bokolo, le continent convoité l'Afrique au xx siècle, bibliothèque national Paris, 1980, p49 50.

فبالإضافة إلى امتهانهم تربية المواشي كنشاط اقتصادي أساسي فإنهم امتهنوا أيضا التجارة، إذ كانوا حلقة وصل بين الشمال الإفريقي وخاصة الجزائر ومملكة "غانا" وسائر بلاد السودان جنوب الصحراء، واشتهروا بتجارة الملح الذي كان احد السلع الثمينة في ذلك الوقت وفي مقابل ذلك كانوا يجلبون النسيج والزبيب من الشمال، كما كانوا حراسا للقوافل التي يقومون بإرشادها ليسلكوا الطرق المعبدة حتى لا يتيهوا في الصحراء الشاسعة، فمنحوا مدينة تمبكتو "بمالي حاليا" إلى جانب مكانتها العلمية مكانة تجارية متميزة .

أما الشق السياسي فقد كان الطوارق وسكان المنطقة عموما خلال تلك الفترة خاضعة للتقسيم الطبقي، أما السلطة السياسية فكانت لا تختلف عما كانت عليه مختلف المجتمعات الإفريقية التي كانت محكومة من طرف نظام قبلي مضبوط بإحكام[1] .

وقد انقسمت منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ككل إلى مجموعة من المماليك يتفاوت مجالها من مملكة إلى آخر بحسب قوتها وقدرتها على احتلال الطرق، وابرز تلك المماليك كانت مملكة غانا ومملكة مالي التي سحقتها الجيوش المرابطية وبقيت المنطقة إلى هدا الحال إلى غاية الاحتلال الأوربي للجزائر وبقية دول المنطقة[2] .

ثانيا: العوامل المساعدة على النشاط الاستعماري وأثرها على بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي

عرف الدكتور محمد عوض الاستعمار بأنه العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم أو على سكان تلك الأرض أو على الأرض والسكان في آن واحد .

ركزت الدول الأوروبية نشاطها الاستعماري في القرن التاسع عشر نحو القارة الأفريقية، وهو حال منطقة الساحل الإفريقي التي تعد جزءا هاما من هذه القارة ، بعدما كان هذا النشاط مركز فيما مضى نحو

[1]- إلهام محمد علي ذهبي ، دراسات حول تاريخ إفريقيا ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصري ، 2010. ص20.

[2]- نبيل بوبية ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، القاهرة؛ جامعة الدول العربية، القاهرة ، 2009، ص30.

أمريكا وكندا وجزر الهند الشرقية، وأصبح الاستعمار الأوروبي لأفريقيا في العصر الحديث استعبادا كاملا واستغلالا شاملا تسخر فيه موارد المستعمرات، وجهود سكانها لصالح المستعمرين وهدا على حساب البناء الدولاتي وتطور المنطقة، ومع أن الاستعمار الأوروبي الحديث لإفريقيا بدأ في القرن الخامس عشر إلا أنه حتى النصف الثاني من القرن 19 ، لم تكن في الحقيقة هناك دوافع قوية تحرك السياسة الأوروبية نحو إفريقيا ، فحتى النصف الأول من القرن 19 لم تكن قد تبلورت وظهرت الدوافع الجامحة التي ظهرت فيما بعد خلال الجزء الأخير من هذا القرن والتي أدت إلى التكالب الاستعماري على هذه القارة (Scramble for Africa).

الحقيقة أننا لو ألقينا نظرة على خريطة أفريقيا عام 1815، أي في مطلع القرن التاسع عشر سنلاحظ بأننا نكاد نلمس آثار أقدام الأوروبيين في المناطق الساحلية من القارة، حيث اتخذوا لهم نقاط ارتكاز تحقيق أهدافهم المحدودة فالبرتغال كانت لها مراكز في غانا البرتغالية، وأنجولا، وموزنبيق، والأسبان كانت له سبته، ومليليه، وجزر الكناري، والهولنديون لم يكن لهم إلا منطقة صغيرة على ساحل الذهب، والفرنسيون كانت لهم السنغال ومعظم دول شمال إفريقيا وعدد من دول الساحل الإفريقي.

أما البريطانيون فسيطروا على ساحل الذهب، وغينيا وبعض أجزاء من سيراليون ، ثم منطقة الرأس الأخضر في الجنوب، وهكذا نلاحظ أنه حتى مطلع القرن التاسع عشر لم تكن لدول أوروبا سيطرة إلا على أجزاء صغيرة من أطراف القارة[1] .

ويمكن أن نجمل العوامل التي دفعت الدول الأوروبية لاستعمار المنطقة والتي أثرت على بنائها وهيكلتها ومنعتها من مواكبة مختلف التطورات التي أحدثتها الثورة الصناعية بأوربا على النحو التالي ذكره.

1- أدى قيام الثورة الصناعية في أوروبا إلى وجود حوافز قوية دفعتها الى التعجيل بالاستعمار، لأن التطور الصناعي أدى إلى الإنتاج الكبير الذي تجاوز حجم استهلاك الشعوب المنتجة، فأخذ يسعى حثيثا لإيجاد أسواق جديدة للتصريف، بالإضافة إلى أنه أوجد الحاجة الماسة إلى المواد الخام، حيث وجدت الدول الصناعية وفي مقدمتها انجلترا، وألمانيا ، وفرنسا في القارة الأفريقية مجالا طيبا للنشاط، حيث تتوفر مواد الخام الزراعية، والمعدنية،والباطنية بوجه أعم بالإضافة إلى السوق الواسعة لتصريف منتجاتها .

[1]- الهام محمد علي ذهبي، مرجع سابق، ص22.

2- أدى نمو الثورة الصناعية إلى تطور الآلات والأدوات العسكرية بشكل كبير فظهرت البواخر والقوارب المحملة بالمدافع، والتي أصبحت قادرة على السير في الأنهار عكس التيار مما ساعد الدول الأوروبية على التخلص من مشكلة صعوبة الإبحار.

3- عوامل متعلقة بالدول الأوروبية والأوضاع الداخلية في أوروبا، دفعت هذه العوامل الدول إلى الخروج ميدان الاستعمار، وأرادت كل دولة إظهار قوتها في أفريقيا، ففرنسا على سبيل المثال، أرادت إظهار هيبتها في تكوين مستعمرات فيما وراء البحار وصرف الشعب الفرنسي عن مشكلاته الداخلية.

4- دوافع إستراتيجية ، هناك دوافع دفعت الدول الأوروبية لاستعمار مناطق خاصة في أفريقيا فاحتلال فرنسا للجزائر كان أول ضم لأفريقيا في العصر الحديث وكان الدافع له أن سواحل الجزائر تواجه الساحل الفرنسي على البحر المتوسط، ولموقعها الاستراتيجي أهمية كبيرة في صراع فرنسا وانجلترا كذلك لصرف أنظار الشعب الفرنسي عن مشكلاته الداخلية، وكما كانت الجزائر هامة، لموقعها بالنسبة لفرنسا كذلك كان لموقع بقية دول الساحل الإفريقي[1] .

5- ازدياد الحركات الاستعمارية الأوروبية فالسكان في أوروبا كانوا يتزايدون بصورة كبيرة بسبب الأساليب الصحية التي منعت الأوبئة الكبرى، فضلا عن ارتفاع مستوى المعيشة، والتعليم خفض من نسبة الوفيات، وفي نفس الوقت الذي ظل فيه الشق الصناعي بحاجة إلى الأيدي العاملة ازداد عدد المتطلعين لتحسين أحوالهم المعيشية لأسباب سياسية أو اجتماعية فوجدت بعض الدول مثل انجلترا وفرنسا في التوسع خلاصا من مشاكلها.

6-القدرة على استخدام القوة العسكرية يواكبه تخلف شديد لدى الدول الشرقية ابتداء من الدولة العثمانية حتى الصين. وكانت الفروق الحضارية حتى مطلع القرن الثامن عشر بين الشرق والغرب غير خطيرة، ولكن أصبحت في النصف الثاني منه رغم المحاولات الكبيرة الذي بذلته الدولة الشرقية للنهوض واللحاق بركب الحضارة الأوروبية إلا أن الدول الكبرى الأوروبية كانت هي القادرة على تقديم أكبر قسط من الحضارة الحديثة إلى الدول المتخلفة.

[1]- الهام محمد علي ذهبي، مرجع سابق، ص23.

7- كان اتساع أو تعدد أساليب الاستعمار في النصف الثاني من القرن 19 عاملا ملهبا للتصارع بين الدول على إخضاع البلاد الضعيفة، فلم يكن الاستعمار يقتصر على التسلط العسكري أو الاقتصادي على منطقة وإقامة البيض فيها وإنما تعدد إلى الأساليب الآتي ذكرها.

- ضم بعض المناطق إلى الدول الاستعمارية ضما كاملا مثلما حدث في **الجزائر** التي اعتبرتها فرنسا جزءا من الدولة الفرنسية.
- رفع علم الدولة الاستعمارية على أرض شعب متخلف خاصة في أفريقيا.
- إغراء شيوخ القبائل الأفريقية بتوقيع أوراق تنص على فرض الحماية دون أن يدرك هؤلاء الشيوخ حقيقة مفهوم الحماية مثلما فعل الألماني كارل بيترز مع زعماء القبائل الإفريقية في شرق إفريقيا والساحل الإفريقي ومثل المعاهدات التي عقدها الفرنسيون مع زعماء القبائل الإفريقية على الساحل الغيني.
- استخدام الأساليب الإنسانية لتحقيق أهداف وتوسعات استعمارية فقد فرضت بريطانيا استعمارها على زنجبار في شرق أفريقيا باسم مكافحة تجارة الرقيق، واستخدمت فرنسا وبريطانيا النشاط التبشيري في التوسع في آسيا وأفريقيا.
- كانت المكانة التي أحرزتها بريطانيا في النصف الأول من القرن 19 قد مكنتها من أن تشن حربا على الصين لتمنعها من إنقاذ الصينيين من الإدمان على الأفيون دون أن تجرؤ دولة على التصدي لها ونظرا لنمو مكانة أوروبا العالمية أصبحت أشد الفظائع ترتكب من أجل فرض الاستعمار في المناطق الإسلامية والهندية والصينية دون أن تتحرك قوة حقيقية لتمنعه[1].
- استنزاف القوى البشرية فتجارة الرقيق تجارة مكروهة من المجتمع الأوروبي في القرن 19 ولم تتورع الدول الاستعمارية عن متابعة الاستنزاف بأساليب أخرى مثل نقل الفرنسيين لزنوج السنغال ومالي والنيجر إلى جزر الأنتيل في النصف الثاني من القرن 19، ومثال استخدام الهنود في الجيش البريطاني بكثرة، وبذلك صدق مؤرخ هندي حين قال أن الدماء الهندية هي التي كونت وحفظت الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأقصى والى حد ما في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية.
- اتخاذ مبدأ نشر الحضارة في الكونغو بواسطة بلجيكا وفي العراق والأناضول بواسطة ألمانيا ومشروعات شق القنوات للملاحة الدولية مثل قناة السويس ومشروع قسنطينة بالجزائر التي أتت به فرنسا لاحتواء مطالب الجزائريين التحررية.

[1]- الهام محمد علي ذهبي، مرجع سابق، ص25.

- استخدام الشركات التجارية والبنوك كرأس حربة للاستعمار مثل شركة قناة السويس والشركة الأفريقية الوطنية في نيجيريا وشركة أفريقيا الألمانية.
- تزايد المعرفة لدى الدول الاستعمارية بالبلاد المستضعفة أو المتخلفة أدى إلى زيادة حدة الاستعمار الأوروبي وانطلاقه في مناطق كانت مجهولة من قبل فخلال النصف الأول من القرن 19 كانت المناطق الإفريقية والآسيوية هدفا للآمال الاستعمارية واستنفذ الأوروبيون وقت ليس بالقصير في كشف جغرافية وتاريخ وسكان واقتصاديات هذه المناطق خاصة منطقة دول الساحل الإفريقي وشمال القارة الإفريقية.
- بدأت موجة الاستعمار تشتد وأخذت المناطق الإفريقية كما هو حال منطقة الساحل الإفريقي تسقط بسرعة مذهلة في النصف الثاني من القرن 19 في قبضة الدول الأوروبية، ونمو الدعوات إلى تنشيط العمل الأوروبي في إفريقيا باسم رسالة الرجل الأبيض أو باسم مقاومة تجارة الرقيق.
- التقط رجال السياسة الأوروبية ومجالس الشركات الكبرى الأوروبية هاتين الفكرتين واستخدمتهما بالتعاون مع الدول الأوروبية نفسها ومع دعاة هذين المبدأين في السيطرة على الكثير من البلاد الأفريقية سيطرة استعمارية استغلالية[1] .

ولكن لا ينبغي بأن نعتبر هذه المشروعات الاستعمارية هي الدافع وراء اهتمام أوروبا بالقارة الإفريقية فحسب، وإنما اندفعت أوروبا نحو القارة بدافع إظهار الهيبة السياسية ولمصالح صناعية واقتصادية أيضا وهدا على حساب مصالح تلك الدول الضعيفة. ففرنسا خلال تاريخها الاستعماري كانت لها إمبراطوريتين الأولى في القرن السابع عشر وكان ميدانها العالم الجديد والهند وجزر المحيط الهندي (موريشيوس بوربون) وقد تقوضت أركان هذه الإمبراطورية بعد هزيمة فرنسا في حرب السنوات السبع، أما الإمبراطورية الثانية فقد بدأت باحتلال الجزائر عام 1830 التي ظلت محط أنظار الفرنسيين ولاسيما بعد أن منع مبدأ مونرو الدول الأوروبية من التوسع في العالم الجديد في عام 1810 وبذلك امتنعت فرنسا عن آية محاولة للتوسع في أمريكا، والتمست التوسع في القارة الإفريقية .

لم يغير الاستعمار الفرنسي كثيرا من عادات دول الساحل الإفريقي وحياتهم الاجتماعية، حيث لم يستطع الاستعمار الفرنسي بسط سيطرته على شعوب وقبائل تلك المناطق طوال ستين عاما من القرن العشرين المنقضي ،حيث قاوموا الاستعمار الفرنسي ببسالة ولو لا محدودية إمكانياتهم الدفاعية لكان مصير

[1]- بوبية نبيل ، المرجع السابق، ص 30.

الاستعمار الفرنسي الهلاك ، وهو النهج الذي سلكه أيضا الجار الشمالي "الشعب الجزائري" الذي الحق بالاستعمار الفرنسي شر هزيمة فهو الشعب الوحيد الذي قيل عنه انه الشعب الإسلامي الوحيد الذي انتصر منذ عهد صلاح الدين الأيوبي، وتشير الدراسات إلى أن أولى الحملات العسكرية الفرنسية في الصحراء كانت العام 1890، وقد قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية في البداية بمنح الحكم الذاتي لإقليم "أزواد" و "ايير" إلا أن ذلك كان خطة استعمارية فرنسية لبسط سيطرتها على المنطقة ، وبالفعل أخضعتها كلها للسيطرة الاستعمارية العام 1932[1] .

إلا انه لا يفهم من ذلك أن فرنسا كانت تستحوذ على كل الصحراء بل إن سيطرتها لم تكن تتجاوز المحيط الحضري، فالصحراء كانت معقلا للثوار ومن بين الثورات التي اندلعت ضد الاستعمار الفرنسي على مستوى منطقة الساحل الإفريقي نجد ما يأتي ذكره .

ثورة الأمنوكال: بزعامة الشيخ محمد علي امنوكا الذي قاد المقاومة بدءا من العام 1894، إذ أحصى الفرنسيون سبعة معارك انتصر فيها كلها ، إلا أن سياسة الاستعمار القائمة على التفرقة وزرع الفتن بين مختلف القبائل الصحراوية أدت إلى محاصرة الشيخ امنوكا في مدينة تمنراست الجزائرية، فاشترط عليهم اقتياده إلى مدينة تمبكتو مقابل الإفراج عليه إلا انه وبمجرد الوصول إلى مشارف المدينة تم إطلاق الرصاص عليه.

وعندما فشلت فرنسا في بسط سيطرتها على الصحراء ، ومن أجل محاصرة الثورة الجزائرية وتحييد الطوارق للاحتفاظ بالمنطقة وهذا حتى لو كلفها ذلك استقلال تلك الدول وهذا نتيجة لغنى الجزائر، حيث عمدت فرنسا إلى إعطاء نوع من الحكم شبه الذاتي للأقاليم الطوارقية جنوبا متمثلا في قانون 23 جوان 1956 "قانون 23/1956" إلا أن هده المحاولة باءت بالفشل حيث وقف الطوارق إلى جانب الثورة الجزائرية. كما رفض زعماء قبائل كل من الجزائر والنيجر ومالي ما سمي "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" والمتضمنة إقامة دولة عرقية لهم، وهو ما يمثل نوع من الرفض لكل شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية .

---

[1]- بوبية نبيل ، المرجع السابق، ص31.

وبعد الاستقلال عرفت العلاقة القائمة بين مختلف تلك القبائل الطوارقية ودولهم نوع من الطابع غير الودي كما هو الحال في النيجر ومالي وهو الشيء الذي أدى والى حدوث العديد من النزاعات بين تلك الأقاليم وحكوماتهم والتي خلقت نوع من التهديد على الأمن القومي الجزائري كان آخرها إعلان إقليم الأزواد شمال مالي استقلاله عن الدولة الأم مالي وانفصاله عن بماكو مطلع العام 2012 وهو ما يفسر الطابع التحرري لهده المناطق ورفض السيطرة[1] .

المطلب الثاني: معوقات بناء الدولة بعد الاستقلال

منطقة الساحل وجل دولها ذات اقتصاديات هشة تتميز بانتشار مظاهر التخلف في مختلف القطاعات وما زاد من معاناة شعوب المنطقة العمليات الإرهابية التي تتمثل في خطف السياح الغربيين وغيرها من الحوادث الأخرى والأزمات التي تعيشها دول الساحل من أجل استغلال الثروات التي تتمتع بها المنطقة وكذلك استغلال الطوارق في معادلة الصراع، فمنذ عهد الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" وبداية حكم خلفه جاك شيراك ومن بعده "ساركوزي" وكذلك منذ نهاية عهد الرئيس "بوش الأب" وبداية حكم الرئيس "بيل كلينتون" وبوش الابن شهدت المنطقة تنافسا معتمدا بين واشنطن وباريس حول الثروات الطبيعية خاصة اليورانيوم وقد اتسم التنافس بالندية.

فقد عملت باريس على ضمان تواجد لها في المستعمرات السابقة لها عبر وسائل مختلفة وممارسة الضغوط ودعم أطراف على حساب أطراف أخرى لتحقيق مصالحها، وتعزيز تواجدها في هذه المنطقة التي تعتبرها حيوية وهو حال واشنطن.

- أولا : محدودية الإمكانيات الاقتصادية وضعف النسيج الاجتماعي

دول الساحل الإفريقي هي دول حديثة الاستقلال وجدت نفسها أمام تحديات ورهانات تتجاوز في غالبها المقدرات الذاتية لدولها،إذ تتميز منطقة الساحل بكونها منطقة محاطة بحزام من الأزمات من الجهات الشرقية والغربية والجنوبية، وبالتالي فهي تقع في وسط مناخ من عدم الاستقرار الإقليمي قد يؤدي إلى تورط

[1]- محمد بوبية، المرجع السابق، ص32.

جماعات إقليمية تطابق الحدود السياسية المورثة عن الاستعمار مع الحدود العرقية والدينية، مع بروز ظاهرة الإرهاب وما يعرف بإمارة الصحراء فرع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتضارب مصالح الفواعل الرئيسية سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

بعد استقلال دول المنطقة خاصة النيجر ومالي واجه السكان أو الطوارق في جوان 1960 جملة من الضغوطات أمام قرارات السلطات المركزية القاضي بمنع الهجرات الدولية، وهو ما لقي رفضا من قبل سكان الطوارق باعتبارهم أول المتضررين من ذلك نظير عبورهم المستمر للحدود بماشيتهم كما اشتكى هؤلاء من القمع الذي مورس ضدهم من قبل الرئيس المالي موديبو كايتا نتيجة ثورتهم على ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية السيئة، والمتأتية بالخصوص من انعدام الموارد الضرورية المساعدة على تلبية مختلف الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، وفي النيجر لا يختلف الوضع عما هو عليه أمام جاره المالي، إذ امتازت هده المرحلة بقيادة الرئيس نحمانيد توري بالتناحر القبلي والعسكري فكانت أوائل الثورات الطوارقية بكيدال عامي 1962 و 1963 بقيادة الأمير آلادي الذي كانت له مشاركة فعلية في الثورة الجزائرية وفي هذه الفترة عرف الجفاف أشده وهو ما زاد من حدة هدا التناحر القبلي بين أبناء البلد الواحد.

ثانيا: غياب الديمقراطية وانعدام الاستقرار السياسي:

يكاد يكون مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم جاذبية على المستوى العالمي في الوقت الراهن ولا يخلو أي خطاب سياسي في أي دولة من محاولة توظيف هذا المفهوم إن بشكل واقعي يفسر الحالة السياسية لبعض الدول أو بشكل دعائي غير مطابق للواقع في دول كثيرة أخرى.

ومن حيث الالتزام بالديمقراطية كنظام حكم يمكن تصنيف دول العالم إلى ثلاث أصناف أساسية التالي ذكرها.

يقع ضمن الصنف الأول دول تعتبر ديمقراطيات راسخة تشبعت من الممارسة الديمقراطية عبر تاريخ طويل وفي البيئة السياسية الدولية الراهنة والمعبر عنها بمرحلة العولمة لم تعد تلتزم هذه الدول بالحفاظ على الممارسة الداخلية على المستوى الداخلي فقط ولكنها تراهن على تصدير الديمقراطية كجزء أساسي من سياستها الخارجية والحقيقة أن ذلك لا يرتبط باعتبارات أخلاقية بقدر ما يتعلق باعتبارات مصلحية تتعلق بالأمن والنفوذ .

ويقع ضمن الصنف الثاني دول عرفت تطبيقا نموذجيا لمفهوم التحول الديمقراطي بعد أن كانت الحالة السياسية في هذه الدول أبعد ما تكون عن الحكم الديمقراطي ودون أن تعبر الممارسة الديمقراطية فيها عن تقاليد ديمقراطية راسخة فان هذه المجموعة من الدول حققت مستوى معقول جدا من التحول الديمقراطي بداية من انتشار الثقافة الديمقراطية في نسيجها الاجتماعي إلى التطبيق الواسع للجوانب الإجرائية في الحكم الديمقراطي ، وصارت هذه المجموعة من الدول نموذجا جذابا على المستوى الأكاديمي ومحرجا على مستوى أنظمة الحكم بالنسبة إلى صنف أخر من الدول تأخرت عن تحقيق أي مستوى ولو محدود من التحول الديمقراطي وهذا هو الصنف الثالث المقصود في التقسيم السابق .

ومن حيث وجود مجموعة من العوامل تفسر عدم الوصول إلى مستوى مقبول من التحول الديمقراطي في دول الساحل الإفريقي حتى وان اختلفت تأثيراتها من دولة إلى أخرى، فان نقطة البداية في هذه الدراسة هي الافتراض أن الحالة الجزائرية وان كانت متأثرة بمجموعة من العوامل الموجودة في دول الساحل الإفريقي الأخرى كما تنتفي فيها تأثيرات عوامل أخرى فإنها تتوافر على عوامل إضافية تفسر خصوصية هذه الحالة ، وإذا كانت المنطقة تشكل استثناءات من دول العالم فيما يتعلق بتقبل تحولات ديمقراطية فإن الحالة الجزائرية تشكل خصوصية أيضا من منطقة الساحل فيما يتعلق بمعوقات التحول الديمقراطي[1].

- معوقات التحول الديمقراطي في منطقة الساحل الإفريقي: الإطار العام

يمكن اعتبار المسألة الديمقراطية من أكثر المسائل اهتماما من طرف الباحثين في المنطقة، وإذا كان النزوع إلى ذلك من طرف فئة من هؤلاء الباحثين نزوعا تبشيريا يتعلق بإثبات ضرورة الالتزام بالحكم الديمقراطي لتجاوز كل الأزمات التي تعرفها دول المنطقة وخاصة أزمات ممارسة الحكم حيث اهتمت هذه الفئة من الباحثين بالمسألة الديمقراطية في إطار الدراسات المقارنة من خلال تحليل السياسات العامة للدول التي تعرف حكما ديمقراطيا مع تلك المطبقة في دول الساحل الإفريقي والمحصلة في ذلك هي الانكباب على نزوع تبشيري بأهمية وفعالية الحكم الديمقراطي لبناء الدولة الحديثة والتي تمثل المطلب الأساسي لكل الفئات المجتمعية.

---

[1]- بلخيرات، حسين. (البنية التوازنية للسلطة كمعوق للتحول الديمقراطي: مدخل لفهم خصوصية الحالة السياسية الجزائرية -فترة حكم الرئيس بوتفليقة نموذجا)،مركز الجزيرة للدراسات،2010، ص 12 13.

في حين اهتمت فئة أخرى من الباحثين بمحاولة التعمق في الأسباب والأبعاد التي تحول دون حدوث تحولات ديمقراطية حقيقية في الدول العربية واستمرارها كمنطقة جغرافية معزولة ومستعصية عن الموجة العالمية للتحول الديمقراطي ولا يوجد اتفاق داخل هذه الفئة من الباحثين حول تفسير واحد ولكن حددت مجموعة من التفسيرات وعلى جميع من المستويات في شكل جملة من الأبعاد تختلف أولوية تأثيراتها كمعوق للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ومن باحث إلى آخر ومن دولة عربية إلى أخرى وبصورة عامة يمكن إجمال هذه الأبعاد في ما يأتي ذكره .

1 -**البعد الاجتماعي:** وهو ذلك الذي يتعلق بالبنية الاجتماعية لمجتمعات المنطقة التي تؤسس حسب مجموعة من الباحثين اهتموا بدراسة تأثير هذه البنية كمعوق للتحول الديمقراطي في المنطقة وفق منطق انقسامي يتمحور حول طغيان الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة في حين أن الحكم الديمقراطي يتناسب مع منطق الدولة الحديثة والذي من أهم مميزاته أنه منطق توحيدي تكاملي وليس منطقا انقساميا.

فإذا كانت التمايزات الاجتماعية قد تم تجاوزها في الدول الديمقراطية من خلال تأصيل مبدأ المواطنة فان طغيان الولاء القبلي والعشائري والطائفي للفرد الإفريقي يحول في نظر هذه الفئة من الباحثين دون الانتشار السليم للقيم الليبرالية داخل هذه المجتمعات والتي تشكل الايديولوجيا العامة للحكم الديمقراطي لأنها ستؤسس لمنطق صراعي داخل الدولة من جهة ومن جهة أخرى تبدو مبررات دعائية قوية لاستمرار نزعة التسلط.

2- **البعد الاقتصادي:** وهو يرتبط بمسألتين أساسيتين الأولى تلك التي تشرح العلاقة بين احتكار السلطة واحتكار الثروة بمعنى توضيح الارتباط بين التطابق بين العائلة الحاكمة والعائلة المالكة في بعض الدول أو التوافق بين الطبقة الحاكمة والطبقة المالكة في دول أخرى أي أن حدوث أي تحول ديمقراطي حقيقي سيفضي إلى نوع من التوزيع العادل للثروة باعتباره قيمة ليبرالية أساسية وذلك يعني بالضرورة كسر قاعدة الارتباط تلك .

3- **البعد الثقافي:** فالنسبة للباحثين الذين اهتموا بدراسة معوقات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية في الإطار الثقافي فقد حاولوا إثبات عدم التوافق بين الثقافة العربية الإسلامية السائدة في المنطقة مع القيم الديمقراطية التي يصعب تقبلها ضمن نسيج ثقافي مختلف تماما وحتى متناقض معها وقد اهتم هذا الفريق

من الباحثين بتحليل التراث السياسي الإسلامي والأرضية الثقافية التي تشكلت كمحصلة له والتي لا تملك في نظرهم أي مستوى من التقبل والملائمة مع النظم الديمقراطية[1] .

4- البعد السياسي :على هذا المستوى يمكن حصر معوقات التحول الديمقراطي حسب الدراسات المطروحة عربيا ودوليا في ثلاث محددات أساسية: الأول يتعلق بالعلاقة بين السلطة والمعارضة، فالمعارضة بقيت كدعامة للدولة حيث تظهر كل من المعارضة والسلطة ليس في ادوار تنافسية تتيح المجال للتناوب على السلطة ولكنها علاقة تكاملية حيث يؤدي كل منهما دورا معينا داخل نظام الحكم يضمن له استقرار السلطة في موقعها واستمرار المعارضة في موقعها.

المحدد الثاني هو أولوية بناء الدولة على الممارسة الديمقراطية ويعود ذلك إلى الفترة اللاحقة المباشرة لاستقلال الدول العربية والإفريقية حيث تم الربط بين قوة الدولة وبين نجاح مسار بناءها وقد فسرت قوة الدولة بضرورة بسط الهيمنة على كل المؤسسات المجتمعية وتطبيق فكر أحادي في إدارة الدولة والمجتمع .

أما المحدد الثالث فيتعلق بالخوف من تأثر الطابع العلماني للدولة أي ذلك الخوف من استغلال الحركات الإسلامية للآليات الإجرائية للحكم الديمقراطي في الوصول إلى السلطة ثم الانقلاب عليه نتيجة عدم الاقتناع بالأسس الفكرية له والتي تتمحور حول مفهوم العلمانية , فالعلمانية هي الإطار العام بالنسبة إلى الباحثين الذين قدموا هذا التفسير الذي يمارس فيه الحكم الديمقراطي وبالتالي الخشية من استبدال الطابع العلماني للدول العربية والإفريقية بطابع ديني يحدث تغييرا ثوريا في إدارة المجتمع والدولة.

يحتاج تحليل خصوصية الحالة الجزائرية فيما يتعلق باستكشاف معوقات التحول الديمقراطي التفصيل في محددين أساسيين: الأول تتعلق بإسقاط الأبعاد المفسرة لغياب التحول الديمقراطي في منطقة الساحل على الحالة الجزائرية والثاني تحليل العوامل الإضافية المؤثرة في خصوصية الحالة الجزائرية اتجاه مسألة التحول الديمقراطي وإذا ما بدأنا بالمحدد الأول فان ذلك يفرض التوقف عند الملاحظات التالي ذكرها .

[1]- حسين بلخيرات ،المرجع السابق،ص14.

حتى وان كان التاريخ الاجتماعي للجزائر قد عرف الانتشار الواسع لمفهوم القبلية حيث كانت التشكيلات الاجتماعية في الجزائر قبل العهد الاستعماري مطبوعة بطابع قبلي قائم، وعلى سبيل المثال فان الجزائر سنة 1830عرفت وجود ما يقارب 774 قبيلة ومع ذلك فان مفهوم القبيلة في التاريخ الاجتماعي الجزائري له مفهوم خاص حيث كان لا يشير إلى معنى الولاء بقدر ما كان يعبر على رغبة الفرد الجزائري في الهيكلة الجماعية لسلوكه الاجتماعي في إطار الملكية العقارية الجماعية.

كما أن التنظيم القبلي بدأ في التلاشي في المرحلة الاستعمارية حيث حددت أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الاستعمارية في تفكيك التنظيم القبلي ليس لاعتبارات أخلاقية تتعلق بنشر الحداثة والمدنية بقدر ما كانت تتعلق باعتبارات مصلحيه تتعلق بتثبيت النظام الاستعماري إذ كان ينظر للقبيلة باعتبارها معيقة، ويشرح هواري عدي النظام الاستعماري وذلك من حيث أن القبيلة تمثل الإطار الاجتماعي للملكية العقارية العامة ، في حين أن تمليك المعمرين كان يقتضي نزع الملكية العامة وتطبيق الملكية الخاصة وكان ذلك من الناحية التاريخية بداية من قرار مجلس الأعيان سنة 1863 والذي وزع القبائل على تجمعات اصطناعية تسمى الدوار.

لذا يبدو غير مطابقا للواقع تفسير غياب التحول الديمقراطي في الجزائر بأبعاد اجتماعية تتعلق بارتباط الفرد الجزائري بكيانات جزئية قبيلة، عشيرة، طائفة تحول دون التزامه بمبدأ المواطنة وهو مبدأ ملازم للديمقراطية.

حتى وان كان تاريخ الجزائر المستقلة قد عرف فشلا معروفا للتجارب التنموية بداية من مشروع العشرية 1967-1977 والذي هدف إلى بناء قطاع عام واسع وقوي مع التركيز على قطاع التصنيع ولكن الاصطدام مع مشكلات التقانة أثر على المردودية الاقتصادية للمؤسسات ودخولها في عجز مالي مستديم إضافة إلى الاستمرار في الاعتماد على الريع النفطي كمصدر أساسي للدخل وتبعا لانهيار أسعار النفط سنة 1986انهارت الموارد المالية بشكل واسع في مقابل تطور الحاجة إلى الإنفاق العام ومع التأثيرات الاجتماعية الواسعة للانهيار الاقتصادي كان اللجوء إلى الترويج للتعددية الحزبية كعامل تنفيس للفئات المجتمعية المختلفة[1] .

[1]- حسين بلخيرات ،المرجع السابق،ص16.

لكن خصوصية الوضع الجزائري كانت في أول انتخابات تعددية حقيقية أفرزت وصول قوة سياسية معادية أيديولوجيا لسلطة الحكم وإذا كانت نتائج التعددية الحزبية في كل الدول العربية الأخرى قد تم التحكم فيها فان وصول هذه القوة السياسية إلى مواقع سلطة الحكم قد أعطى للسلطة الحاكمة آنذاك أسبابا أعمق لخطورة أي تحول ديمقراطي حقيقي ، بمعنى أن فشل التجارب التنموية في معظم البلاد الإفريقية والتي أجبرت أنظمة الحكم على اللجوء إلى تطبيق تحول ديمقراطي شكلي كعامل تنفيس قد كانت له انعكاسات ثورية في الوضع السياسي الجزائري تطلب تصحيحها والتحكم فيها القيام بانقلاب عسكري بمعنى أن النتائج الثورية لأول انتخابات تعددية في الجزائر قد نقلت العلاقة بالنسبة إلى السلطة الحاكمة آنذاك من مستوى الاقتصادي – السياسي إلى مستوى الأمني – السياسي وصار ينظر للتحول الديمقراطي باعتباره مشكلة أمنية.

إن تأثير فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان تأثيرا عميقا في تأصل التراث السياسي الإسلامي في الثقافة السياسية للفرد الجزائر وحتى وان كانت الأطروحات التي ترى بعدم توافق التراث السياسي الإسلامي مع القيم الديمقراطية هي محل انتقاد دائم فإنها حتى مع التسليم بها فقد تأثرت بالسياسة الاستعمارية الفرنسية إلى أقصى الحدود ليس لاعتبارات أخلاقية تتعلق بنشر الحداثة وإنما للتمكين لفكرة التوطين داخل المنظومة الاستعمارية وعن تأثيرات ذلك يرى الباحث الجزائري هواري عدي انه إذا كانت الطبقة البرجوازية هي التي كانت المؤسسة تاريخا للنظم الديمقراطية،فان البرجوازية الاستعمارية لم تستطع فعل ذلك في الجزائر فهذه الطبقة لم تكن قادرة على استيعاب تناقضات المجتمع الكولينالي،حيث كان هناك حتمية لتكريس ثنائية المواطن الأوربي تجسيدا لمنطق طبقي ينافي تماما مفهوم المواطنة.

ختاما يمكن القول أن التجربة الديمقراطية في الجزائر ورغم النقص والصعوبات التي تواجهها وفي ظل التهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من الدول الإفريقية جنوبا والمشاريع الأجنبية التي لديها مصالح متناقضة مع مصالح الجزائر في المنطقة فان استكمال هذه التجربة الديمقراطية يمكن أن تكون نموذج لكل إفريقيا لأنه لا توجد أية دولة من الدول الفاعلة في المنطقة بإمكانها لعب ورقة الديمقراطية كما هو موجودة لدى الجزائر هذا بالإضافة إلى تفعيل السياسة الخارجية تجاه المنطقة.

المطلب الثالث: مشكلات بناء الدولة في مرحلة العولمة

لقد شهد العالم مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي تحولات دولية كبرى: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وتكنولوجية، عبرت عنها الأدبيات المختلفة بظاهرة العولمة .ولم يسلم موضوع الدولة من تأثيرها إن على المستوى العملي أو النظري، وأصبحت سيادة الدولة شيئا نظريا أو رسميا، ولكن على المستوى العملي، فإن سيادتها والتلويح بالتمسك بها غدا أمرا مشكوكا فيه .ذلك أن القرارات التي تتخذ في العواصم العالمية الكبرى سرعان ما تنتشر إلى عواصم العالم، وكذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: مسالة العشائرية وقضايا التمرد في الساحل الإفريقي في مرحلة العولمة

منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة قبائل الطوارق "الذين يعودون إلى عهود متعددة من التاريخ وهم ليسوا سوى مجموعات منحدرة من الأقوام الذين عمروا شمال إفريقيا والصحراء خلال العهود القديمة[1] .

ويمثل التعداد الكلي لهم حوالي 4.7 مليون نسمة موزعين كما يأتي ذكره.

- النيجر 2.7 مليون (تقدير 7 سنة 2000).
- مالي 1.4 مليون (تقديرات سنة 1991).
- الجزائر 750 ألف (تقديرات سنة 1997).
- بوركينافاسو 120 ألف (تقديرات سنة 1991).
- ليبيا 370 ألف (تقديرات سنة 1993)[2] .

وتعتبر أزمة العشائرية والتمرد أقدم وأعقد تحد أمني يواجه دول المنطقة الأمر الذي يستدعي حلا جذريا من طرف الأنظمة في دول الساحل الإفريقي خاصة مع وجود أجندات لأطراف خارجية تسعى لتحقيقها.

ومن بين التحديات التي تمثلها العولمة على منطقة الساحل الإفريقي هي:

- **تحدي انتقال عدوى المطالب الانفصالية:** إذ يذهب أحد قادة الطوارق في النيجر وهو (مانوهدياك) زعيم جبهة تحرير " تامو ست" وهو مقرب ومدعوم من طرف النظام الليبي السابق إلى اقتراح فكرة استقلال الطوارق بخلق منظمة كبيرة لهم تشمل طوارق النيجر، مالي، الجزائر، تشاد، وهذا بالاستناد لفكرة

[1]- www , kefaya ,org translations /0402,instability,htmSteve smith , the concept of security in world globalizing .

[2]- (قضية الطوارق وهاجس عدوى الانتشار). جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5301، يوم الاثنين 21 أفريل 2008، ص05.

المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي أطلقتها فرنسا سنة 1956 من أجل جمع الطوارق في مجال واحد واسع النطاق يتنقلون فيه بكل حرية.

إن إعادة يبنى مشروع هذه المنظمة سيعطي بعدا دوليا لشكل الحدود وهو ما يهدد كامل المنطقة بالانفجار ويجعل الأمن الإقليمي لدول الساحل مستهدفا وهي المنطقة المعنية بالبترول والذهب.

خاصة بالنسبة للحركات المسلحة الطوارقية المالية والنيجرية، غير المراهنة عن مسار المفاوضات السلمية مع حكوماتها والذي يتزامن مع نقل تنظيم القاعدة ساحة عملياته إلى منطقة دول الساحل هروبا من الحصار الذي ضرب عليه في الشمال.

وفي هذا السياق نفى قائد الثوار الطوارق إبراهيم باهانغا بأنه ليس هناك أية علاقة للطوارق بتنظيم القاعدة واعتبر أن أعداءه روجوا لهذه الإشاعة، كما اتهمت بعض الصحف الفرنسية المقربة من الإليزيه المسلحين الطوارق في النيجر بالتواطؤ مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهو ما نفته محركة النيجريين من أجل العدالة مشيرة أن مقاتليها دخلوا في وقت سابق مع عناصر من "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"[1] .

ثالثا: العولمة ومهدداتها الثقافية والإعلامية على المنطقة

1-العولمة الثقافية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على منطقة الساحل الإفريقي

العولمة الثقافية ما هي سوى اسم جديد للاستعمار المهيمن وغسيل المخ المتواصل التي كتب علينا أن نعيش فيه ، هكذا عرف مصطفى محمود العولمة الثقافية ، كما تعني أيضا سلب سيطرة الدول على مجال سيادي هام وهو المجال الثقافي ، بغية إحداث خلل في البيئة الثقافية والاجتماعية لتلك الدول مما يساعد على بطبيعة الحال على نشر ثقافة العولمة التي هي سلاح القوى الامبريالية الكبرى التي أخذت تستخدم العولمة لامتصاص ثروات الشعوب ، فهدف العولمة الثقافية هي إقصاء الثقافات الأخرى بحجة تعارضها وعدم قدرتها على الانسجام مع التوجيهات الثقافية الغربية المادية في الوقت ذاته القيام بعملية خلق الثقافة الإسلامية وإيقاف زحفها على الغرب.

2-www.ayes Ceyhan, analyze security, dillen, waver, willin, mset les autres.

العولمة هي الامبريالية الثقافية التي تفرض على الجميع دون ترك إمكانيات المقاومة لثقافات الحضارات الأخرى، فمن هذه التعاريف نستنتج أن : العولمة الثقافية ظاهرة أفرزتها الاتصالات وتقانة المعلومات في ظل النظام العالمي الجديد ، الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية، ودول الغرب السيطرة الكاملة والهيمنة على العالم خاصة في المجال الثقافي وأثر ذلك على الهوية والدين في المجتمع الإسلامي خاصة.

تعد العولمة الثقافية بنزين القوة الناعمة الأمريكية والتي تعني القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال[1] .

لقد خلقت العولمة عالما مليئا بالتعقيدات للدرجة التي دفعت بالدولة إلى التركيز على المشكلات الكبرى كالأمن والاقتصاد الدولي والتخلي من خلال الخصخصة على عن المشكلات الصغرى كالتعليم والثقافة والهوية الوطنية والرعاية الصحية والبنى التحتية...الخ، والنتيجة هي أن الدولة تخلت عن المهمات الصغرى لتتفرغ لما اكبر واخطر، ولكنها عجزت عن أداء تلك المهمات الكبرى لأنها اكتشفت (الدولة) أنها أصغر من تلك المهمات ، وهنا تجسدت أزمة الدولة ودخلت في متاهة بين التخلي عن الوظائف الصغرى والفشل في أداء الوظائف الكبرى[2] .

2-العولمة الإعلامية وأثرها على الساحل الإفريقي

فمن بين الأهداف المعلنة للعولمة هي :

- تسهيل الحصول على المعلومات العالمية بواسطة نشر التقنية الحديثة والثورة المعلوماتية الهائلة، نتيجة لتطور الحواسب الإلكترونية والقنوات الفضائية التلفزيونية وشبكات الإنترنت...الخ، وفي هذا الصدد ،

[1]- مصطفى ونوغي، مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي الجزائري على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، مذكرة ليسانس، الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2008 2009 ، ص92.

[2]- مازن غرايبة، الدولة الوطنية والتحديات الدولية الراهنة، الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والاعلام بجامعة الجزائر، 2004، ص28 .29

ينظر العالم ليسيستر ثرو (leicester throu) أحد مؤيدي ترسيخ وتعزيز العولمة – للعولمة من زاوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مؤكدا بأنها "فرصة تاريخية لكسر طرق التخلف عن الدول النامية".

- زيادة حجم التجارة العالمية من خلال فتح أبواب التنافس الحر عن طريق بوابة منظمة التجارة العالمية.
- تحقيق مزيد من الديمقراطية والمشاركة الفعالة وصياغتها في قالب حقوق دائمة مصانة ومؤمنة، ضمانا للشفافية الإفصاح، النزاهة الفاعلية ومن ثم تصبح الديمقراطية وسيلة وغاية في نفس الوقت[1] .

أما الأهداف الخفية للعولمة فهي تلك الأهداف التي يبرزها التيار الرافض للعولمة. وهو التيار الذي ينتمي عادة إلى دول وشعوب العالم الثالث أو تلك الدول التي لا تمتلك مقومات القوة كما هو حال دول منطقة الساحل الإفريقي التي لا يمكنها التصدي لمثل هده الأنواع من العولمة.لذلك فان العولمة الإعلامية تهدف بالأساس إلى ما يأتي ذكره.

- تكريس الهيمنة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال سعي الاحتكارات الأمريكية الكبرى للسيطرة على الأسواق المحلية.
- اختراق الهوية الثقافية والوطنية وإلغاء النسيج الحضاري والإجتماعي للشعوب والقضاء على الخصوصية وشيوع العمومية. وهنا تكون العولمة كعملية تجاوز، وهذا من خلال دعوة مناصري العولمة إلى بناء عالم يشبه القرية الصغيرة بفضل تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، وتقليص دور الدولة التي اعتبروها شر لابد منه وعبئا على كاهل العولمة[2] .

المبحث الثاني : العوامل الكونية المسؤولة عن بعض مهددات الأمن الإنساني

ظهر النقاش حول مسألة توسيع مفهوم الأمن بداية من الثمانينات والتسعينات، لإعادة النظر في حصره في الإطار العسكري ومن ثم الحديث عن توسيعه أو تعميقه .ويقصد بتوسيعه، توسع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة وإمكانية اتخاذ مرجعية الدراسات الأمنية من وحدات غير الدولة. ولم يكن ممكنا حدوث التغيير في المناهج الأمنية لو لم تتغير طبيعة التهديدات المحددة لمفهومنا الأمني،

[1]- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ،الجزائر' دار الخلدونية للنشر ، 2007، ص213.

[2]-عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر،ط1، دار قانة للنشر والتجليد باتنة،2010، ص98.

لحاجتنا لاحتوائها، ولكيفية إدراكنا لها . وتوجد هنالك صورتين للعالم مختلفتين في مجال الأمن : عالم مثقل بالتهديدات التقليدية ، أين لا يزال يلجئ فيها للعنف المسلح كوسيلة لحل المشاكل السياسية، وعالم متحضر مشكل من الدول القوية التي ابتعد عنها تقريبا شبح الحرب إلا أنها تعاني من ظواهر جديدة كالإرهاب والتلوث والإجرام، أي تهديدات ذات طابع غير مادي، فالرأي العام في الدول الفقيرة واع بخطورة مثل هذه التهديدات، التي أخذت تشكل بالنسبة إليها أخطارا تتجاوز اعتداءات الجيوش الأجنبية فالخطر بالنسبة إليهم أصبح يوميا.

لقد أفرزت فترة ما بعد الحرب الباردة مبادرات عديدة شملت ومست كل دول المنطقة في اتجاه تحقيق الاستقرار وترقية الإنسان وحقوقه السياسية والاقتصادية والثقافية، على اعتبار أن الاقتصاد العالمي في حاجة إلى الهدوء والاستقرار.

المطلب الأول: التحول في طبيعة المهددات الأمنية

برزت بنهاية الحرب الباردة، العديد من التهديدات، التي لم تعد توجه مباشرة ضد المصالح الحيوية للدولة كوحدة إقليمها، وأصبحت النزاعات الداخلية تزداد ضغطا على الاقتصاد العام، وعلى منطق الاندماج مؤدية بذلك لتنامي العنف، والهجرة الجماعية، لذا أصبحت التحديات الحقيقية هي في التنمية. لقد عملت الحرب الباردة على تهميش التهديدات الجديدة أمام أولوية التسلح والهيمنة على الدول الأخرى، وبنهاية الحرب الباردة عاودت في الظهور بقوة، إذ أصبح الفقر، الإجرام، المتاجرة بالمخدرات، وبالسلاح والأوبئة وحشود اللاجئين والانفجار الديمغرافي تهدد بقاء الدول والنظام الدولي بكامله. أدى هذا الانتقال من فكرة ضمان الأمن كتصور سائد في المنظور الواقعي إلى الاستثمار لأجل الإبقاء على الاستقرار، لإقامة نظام مستقر وسوق شاملة، وأصبح الأمن بذلك يعني أكثر التأقلم مع الاعتماد المتبادل، الذي يدرج كذلك الاستقرار السياسي الداخلي بتأكيد الديمقراطية وحقوق الإنسان [1].

[1] حموم فريدة ، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية بجامعة الجزائر،2003 2004، ص34.

أولا: التحول في طبيعة النزاعات الدولية وتعاظم الحروب الأهلية

يعد التحول في أشكال النزاعات أهم تحول أو أثر أخذته نهاية الحرب الباردة، فبعدما كانت أغلبيتها حروبا بين الدول بدعم أحد العملاقين للأطراف أصبحت أكثرها حروبا داخلية والملاحظ هو تفجر العديد منها في عدة مناطق اجتمعت فيها الشروط الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع عجز الدول عن التحكم فيها.

تبقي هذه الحروب على ميزة فوضوية العالم، لكونها تتطور داخل المجتمعات أين تمسك بشعوبها وسكانها كرهائن ،ومن هنا جاءت تسمية الحروب المدنية، هذه الحروب لا تنفلت فقط من رقابة مركز القوة ولكنها تنتهك كل القواعد الموضوعة على مدى قرون للتقليل من وحشية الحروب خلال الحرب الباردة، حيث تحولت الحروب كمواجهات غير مباشرة بين القوتين العظمتين دون وصولها إلى حرب نووية مدمرة، ليس فقط للطرفين، وإنما للعالم أجمع، كالحروب العربية الإسرائيلية، ويبقى اليوم التساؤل حول تزايد الفاعلين غير العقلانيين، وحول مسألة النزاعات بدون دول، وبدون نظام، أو أهداف سياسية، وفي نزاعات عصابات أكثر منها نزاعات جيوش كما حدث في سيراليون، ورواندا، فهي لا تشبه إلّا قليلا الحروب بالمفهوم التقليدي[1] .

1-**اللاجئون:** يعد أهم إنعكاس لما آلت إليه طبيعة نزاعات ما بعد الحرب الباردة، هي حركة اللاجئين السريعة والخطيرة، فبإمكان حشود اللاجئين زعزعة استقرار الدولة المستقبلة لهم، وهو الأمر الذي لوحظ في جمهورية الكونغو بعد المجزرة الرواندية، فعدم فض الحرب الأهلية بصفة تامة، يدفع بالمقاتلين إلى اللجوء للمنفى بأسلحتهم وذخيرتهم خالقين بذلك حالة من اللاأمن بالنسبة للشعوب المستقبلة وقد بلغ عدد اللاجئين الذين تعني بهم المفوضية السامية للاجئين في جانفي 2001 أكثر من 21 مليون لاجئ.

2-**تزايد عدد الضحايا المدنيين** :تميزت الحروب الكلاسيكية بقيام المعارك بين جيوش نظامية، أين يعد أغلب الضحايا من العسكريين، إلا أنه بعد تفجر الحروب الأهلية انعكست المعادلة وأصبح المدنيون يشكلون الأغلبية الساحقة في النزاعات بين الجماعات العرقية والإثنية، خاصة الأطفال والنساء. بداية هذا القرن كان تعداد الضحايا المدنيين في الحروب الدولية لا يتعدى 5% ليصل إلى أكثر من 90%خلال التسعينات نظرا لظهور الحروب ذات الطابع المدني، وانتشار السلاح الخفيف وخاصة الألغام البشرية.

[1]- حموم فريدة ، المرجع السابق، ص34.

3-**تفقير وتجويع السكان:**أصبح التجويع والتفقير ملازمين للنزاعات الأهلية خاصة في إفريقيا فأصبحا ملازمين لحركة اللاجئين وللفتك بالمئات من البشر، وتتثاقل المعاناة بالمجاعة التي تتزايد باستمرار نظرا لتحكيم البنية الاقتصادية للمجتمعات، وانتشار الأمراض المعدية والفتاكة كالسيدا و التيفوئيد والكوليرا ونقص المياه الصالحة للشرب، وحسب المفوضية السامية للاجئين، فبنهاية العداء بين القوتين العظمتين وانتشار النزاعات المسلحة داخل الدولة، تثاقلت المجموعة الدولية أكثر فأكثر بمصادر اللاإستقرار : نزاعات بين الجماعات، العنف الاجتماعي، الفقر، الإجرام، الإرهاب وحركة اللاجئين، فبداية 1993 غالبية اللاجئين كانوا ضحايا النزاعات العرقية و أغلبية عمليات حفظ السلام الأممية هدفت للفصل بين مقاتلي هذه الحروب[1] .

ثانيا: إعادة النظر في المفاهيم الرئيسية ذات الصلة بمفهوم الأمن

إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن لابد أن تصاحبه رؤى جديدة للمفاهيم ذات الصلة به، فنهاية الحرب الباردة وانعكاسات العولمة دفعت المنظرين ليس فقط لإعادة النظر في مفهوم الأمن بل وكذلك بأغلب المفاهيم المتداولة على الساحتين العالمية والأمنية.

1-**القوة:**حصرت الواقعية في البداية القوّة في الميدان العسكري، قبل إدراج القوة الإقتصادية في المعادلة، فقوة الدولة هي المحددة لمكانتها على الساحة الدولية وأولوية الحفاظ على المصالح العليا للدولة، بإحداث تفوقها العسكري إلا أنه بتصاعد المصالح والعولمة الاقتصادية أصبحت القوة هي القدرة على استخراج الفائدة إما سياسية أو اقتصادية من أية وضعية.

2-**المصلحة** :لم تعد المصلحة محصورة في القوة العسكرية وفي المحافظة على المصالح العليا للدولة،بل امتدت إلى الأفراد كون التهديدات الجديدة قادرة على المساس بأمنهم دون مقدرة الدولة على رقابتها ،لذا أدرجت المصلحة بقاء الأفراد والتناسق المجتمعي ضمن أولوياتها. نجد إذا أنَ إفريقيا لا تكمن مصلحتها في زيادة تسلحها لحماية وحدة إقليمها، إذ أن الخطر على أمنها نابع أكثر من التناحر الإثني داخلها ومن فقر شعوبها المهددين بالأوبئة وبالاندثار.

3-**الحدود والسيادة** :لم تعد قضية نقل الحدود وسيلة لتحديد الحرب كما يفرضها التصور الواقعي لعالم واستفاليا، إذ قد نقاتل من هو غريب عنّا ولكنه قريب منا، وقد يكون جارنا الذي تجمعنا به نفس الحدود، في

[1]-حموم فريدة ، المرجع السابق، ص 35.

حين قد نتحد مع أقارب تفصلنا عنهم ألاف الكيلومترات ضد جيراننا الذين هم غرباء فهذا هو حال الحروب الأهلية.

نستنتج أن محدودية إمكانيات بعض الدول كما هو حال منطقة دول الساحل الإفريقي التي لم تستطع توفير الغذاء لمواطنيها، فلا يمكنها الإهتمام بمسائل أخرى تعد في نظر هؤلاء كمالية مثل إحترام الحقوق وترقية وتعزيز مسائل التنمية البشرية ، فكيف يتم النظر في مثل تلك القضايا والبطون فارغة؟ حيث أدت الأزمة المالية الأخيرة مطلع العام 2012 وإعلان استقلال إقليم الأزواد إلى احتمال انتشار المجاعة في تلك المناطق إذا استمر الوضع على حاله، كما حذر أطباء تمنراست من كارثة صحية في المناطق التي يتجمع فيها اللاجئون القادمون من شمال مالي بعد اكتشاف حالات الإصابة بحمى الملاريا ومرض التيفوئيد والعشرات من حالات سوء التغذية وسط الأطفال نتيجة استمرار القتال في شمال مالي.

العنف والحرب: تقلص عدد الحروب الدولية بالمقارنة مع الحروب الأهلية ، وقد يعود سبب ذلك إلى العولمة الاقتصادية ولتكاليف الحرب التي تجعلها غير عقلانية، وللاختلال التكنولوجي بين الدول ولغياب دعم أحد العملاقين، إضافة إلى كون الفكرة السائدة والقائمة على كون الديمقراطيات لا تقوم بالحرب فيما بينها. فالولايات المتحدة الأمريكية تبرر زيادة تسلحها بضرورة الاستعداد لأي تدخل يقتضيه استقرار النظام[1] .

المطلب الثاني: التخلف وغياب التنمية

تعد دول الساحل الإفريقي أحد أكثر دول العالم فقرا وتخلفا في جميع الميادين التعليمية، الصحية، الاقتصادية فموازنة الدفاع في الجزائر لوحدها تتجاوز الميزانية الكلية لدول الساحل الأخرى مجتمعة أو ما يطلق عليها بدول الميدان وهي مالي والنيجر وموريتانيا ولتجاوز ذلك كان لابد على الجزائر مساعدة دول المنطقة باعتبار أنها دولا فقيرة. فالتنمية بالنسبة لسكان تلك الدول يعد حلما لديهم وهذا نتيجة لغياب الموارد المساعدة على خلق برامج تنموية حقيقية مساعدة على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة.

[1]-حموم فريدة ، المرجع السابق، ص 30.

أولا: أهداف المساعدات الجزائرية من خلال منظورها الأمني لمواجهة التخلف في منطقة الساحل

إن دول الساحل المجاورة للجزائر هي دول تعاني عجزا مزمنا في موازين التجارة وعديمة الموارد ولا تكاد تجد فيها مصانع أو إستراتيجية زراعية لذلك فإن إجراء جملة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والبنى الاجتماعية في تلك الدول يمكن الجزائر مما يلي:

- مناهضة المشاريع الأجنبية المرتكزة على البعد الاقتصادي في المنطقة خاصة منها المشروع الليبي سابقا والمشروع الفرنسي بدرجة أقل.
- استقرار المناطق الشمالية لكل من مالي والنيجر يضمن عدم هجرة مواطنيها نحو الجنوب الجزائري.
- كسب ولاء هذه المناطق بحيث لا يمكن لبلد أخر من استعمالهم لإثارة مشاكل أمنية للجزائر.

ثانيا: طبيعة تخلف دول الساحل

منطقة الساحل هي دول ذات اقتصاديات هشة تتميز بانتشار مظاهر التخلف في مختلف القطاعات ويمكن أن نقسم هذه المظاهر إلى أقسام رئيسية وهي:

– **التخلف في التعليم:** إن معظم هذه الدول تصنف ضمن الدول الأكثر انتشارا للأمية حيث تزيد نسبة الأمية في بلدان مالي ، النيجر وموريتانيا عن 80% من تعداد السكان، وتصل الى حدود 18%في الجزائر، وهذا يرجع لتأخر الاستقلال في هذه الدول وبطئ البرامج التكميلية وتدني مستوى الثقافة الشعبية وانتشار الخرافة وغيرها من المظاهر الاجتماعية البدائية السائدة في مالي والنيجر وبدرجة اقل موريتانيا.

– **التخلف في التنظيم الإداري:** وهذا نتيجة طبيعية للانتشار التخلف في التعليم وانتشار الأمية الذي يغذي الانتماء للقبيلة على حساب الانتماء لدولة.

– **التخلف في التنظيم السياسي:** البلدان الثلاث مالي ، النيجر، وموريتانيا لا تشهد تداول سلمي على السلطة بل تشهد الانقلابات العسكرية وغياب لمؤسسات سياسية قادرة على التسيير وتحكم في الوضع السياسي والاقتصادي في هذه الدول.[1]

– **وجود الطبقية في المجتمع:** وانتشار الفقر وارتفاع نسبة البطالة إلى أرقام كبيرة جدا وهو ما يدفع سكان هذه الدول إلى الهجرة الغير الشرعية والاشتغال في أنشطة التهريب والأنشطة المسلحة في المنطقة المتمثلة في الإرهاب و الجريمة المنظمة.

– **التخلف الاقتصادي:**الوضع الاقتصادي لدول الساحل وكذا الوضع المالي باستثناء الجزائر يعد وضع سيء جدا ويبعث على القلق بسبب ما يطرح هذا الوضع من تحديات كبيرة أمام هذه الحكومات، كون هذه الحكومات والدول من بين الدول الأكثر فقرا وفشلا في العالم بسبب عدة عوامل متداخلة منها الحقبة الاستعمارية السابقة التي مرت بها دول الساحل وكذلك انتشار مظاهر التخلف والأمية وغياب بنية تحتية تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي، فضلا عن كونها منطقة تعرف بعدم الاستقرار السياسي وتشهد العديد من بلدانها انقلابات عسكرية كثيرة ولا تشهد تداول سلمي على السلطة مما يؤثر سلبا على وضعها الاقتصادي[2] .

إن الحديث عن التنمية في دول مثل مالي ، النيجر، وموريتانيا أمر مثير للاستغراب، فاقتصاد دولة النيجر مثلا نجده يقوم على المحاصيل الزراعية وكذلك على صادرات اليورانيوم بحيث تمتلك النيجر أكبر احتياطي من اليورانيوم في العالم ، وتعتمد النيجر في ميزانيتها على 50% من معونات الدول المانحة، وهو ما يعكس صورة سلبية لهذا الاقتصاد العاجز على خلق تنمية حقيقية تساهم في تحييد سكانه اللجوء الى العمل ضمن شبكات الجريمة والارهاب الدوليين فالاقتصاد النيجري يعتمد على المعونات الخارجية، أما الناتج المحلي الإجمالي الخام للنيجر تقدير 2009، فقدر ب19.206مليار دولار[3] .

[1]- القشاط، محمد سعيد. (الأسبوع الثقافي لولاية تمنراست بالجزائر العاصمة عمق وثراء)، دار الثقافة لولاية تمنراست (صادرة عن وزارة الثقافة في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية)، السنة 2007.

[2]- (الحركات المسلحة الطوارقية تهدد المنطقة بالانفجار).جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5621، يوم الأربعاء 29 افريل 2009، ص04.

[3]- محمد سعيد القشاط، المرجع السابق، ص47.

والأمر لا يختلف كثيرا في باقي دول الساحل عدا الجزائر فلقد عملت الجزائر على تقديم مساعدات اقتصادية لدولة مالي تعلقت أساسا بالأمور العسكرية للمساعدة في ضبط المنطقة الشمالية للبلاد ومناطق الحدود مع الجزائر.

أثر التخلف وانعدام التنمية وتزايد التهديدات الأمنية في دول الساحل الإفريقي على الجزائر

أدى غياب تنمية حقيقية في مناطق انتشار مظاهر الجريمة المنظمة والإرهاب وتهريب المخدرات والاختطاف خاصة في شمال مالي المتاخمة للحدود الجزائرية خلال السنوات العشرة الأخيرة إضافة إلى الأزمة الليبية العام 2011، إلى رفع موازنة الدفاع في الجزائر إلى أكثر من 9 مليار دولار العام 2011 لمواجهة مختلف مهددات الأمن القومي الجزائري ، فالجزائر مثال على بلد ازداد إنفاقه العسكري بصورة حادة خلال السنوات العشر الماضية فيما هبط الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي بسبب نمو اقتصادي عال مدفوع بارتفاع أسعار النفط، فهي بما لديها من احتياطي كبير من النفط والغاز، تعد قوة إقليمية في شمالي إفريقيا وما تزال تطور نفوذها السياسي بتحولها إلى حليفة رئيسية للولايات المتحدة في الحرب العالمية على الإرهاب".[1] (أنظر إلى الملحق رقم 02)

<u>المطلب الثالث</u>: قضايا الهجرة، الأوبئة والمناخ

ظاهرة الهجرة غير الشرعية تصيب منطقة الساحل وجيرانها العرب بأكملها، لكن دول الساحل الإفريقي تجد نفسها وحيدة في مواجهة الدول الأوروبية حول هذه القضية، العواصم الأوروبية التي كانت معظم عواصمها ولا تزال مقرا للعديد من الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة للنظم السياسية ، وقد أثبت دول الساحل جميعهم سوء إدارة لهذه القضية، التي تؤشّر إلى ضعف موقف دول المنطقة المجمل تجاه القضايا التي تهمّ العرب والجاليات العربية في أوروبا. خصوصا وأنّ أعداد ضحايا الزوارق الشراعية الذين ماتوا في عرض البحر الأبيض المتوسط، والمهاجرون غير الشرعيين في الدول الأوروبية، يتجاوز الكلفة البشرية لضحايا الحروب العربية الإسرائيلية جميعها [2] .

[1]- معهد ستوكهولم للسلام. <u>الأمن والسلاح ونزع التسلح</u> . تقرير صادر عن المعهد، ستوكهولم، 2009، ص212.

[2]- حموم فريدة ، المرجع السابق ، ص ص27 56.

الجزائر ودول الساحل الإفريقي تعتبر حالة نموذجا بهذا الخصوص، فهي بلدان لا تستطيع توفير ما يوفره الأوروبيون من نمط الرفاه الاجتماعيّ للشباب، لكن الجزائر تحاول أن تستخدم ورقة المهاجرين للضغط على الدول الأوروبية، لأنّ الجزائريين في الدول الأوروبية لم تسقط عنهم الجنسية الأوروبية التي تمكنهم من المساهمة في بناء الجزائر، سواء من ناحية التحويلات المالية بالعملة الصعبة إلى داخل الجزائر، أو من ناحية الاستفادة من الكفاءات المهاجرة، إضافة إلى الهجرة تأتي قضايا المناخ والأوبئة لتطرح نفسها كمهددات للأمن الإنساني في عالم ما بعد الحرب الباردة في منطقة تعد أحد معاقل الفقر والحرمان في العالم.

أولا : انتشار الأوبئة

أصبحت الدول الفقيرة ضحية انتشار الأوبئة التي تفتك بالمئات من الأشخاص، مهددة بزوال العنصر البشري فيها خاصة في إفريقيا. كما هو الحال لمنطقة دول الساحل الإفريقي وتتمثل أخطر الأوبئة في السيدا أو فيروس نقص المناعة (VIH/Sida) ، السيدا لا تمس فقط الصحة وإنما كذلك التنمية، ومحاربتها لا تستدعي فقط مخططات وطنية ولكن كذلك، برامج للتقليل من الفقر، وتعد السيدا أخطر الأوبئة إذ يثقل الاقتصاد والتربية والأمن والاستقرار السياسي. جعل التقرير الأممي للتنمية لسنة 1998 مما يجعل السيدا أكثر الأمراض فتكًا لتميزه عن باقي الأمراض لكونه يمس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية ولا وجود لعلاج أو لقاح ضده، والعمل الوحيد يتمثل في كبح انتشار هو التقليل من أثاره، ففي نهاية 1997 بلغ عدد الحاملين لعلامة « +O » 31مليون مقابل 23.3 مليون نسمة سنة 1996أي 16 ألف حالة جديدة يوميا ، ومن بين 16 ألف حالة جديدة نجد 90% منها في الدول النامية ، منهم 40% نساء، 50% تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة (8.2 مليون يتيم بسبب السيدا) وحسب إحصاءات البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2002م فإن عدد المصابين بالمرض وصل إلى40 مليون مصاب نهاية سنة 2001 م أين نجد أكثر من 28مليون في إفريقيا الصحراوية 55% منهم من النساء. ولا ننسى أن كل طفل تضعه امرأة مصابة يعني أنه حامل للفيروس.

في تقرير للمنظمة العالمية للطفولة (UNICEF) الأطفال في العالم لسنة 2002 وحسب إحصائيات قدمها صندوق الأمم المتحدة للطفولة نجد أنه 1/2 :من حاملي الفيروس الجدد تحدث لدى الشباب من 15 إلى 24 سنة هناك حاليا 1.4 مليون طفل حامل للفيروس تقل أعمارهم عن 15 سنة[1]، 80 % من حاملي الفيروس الأقل من 15 سنة هم أفارقة، منذ ظهور الوباء 4.3 مليون طفل أقل من 15 سنة مات بسببه. في

[1] - حموم فريدة ، المرجع السابق ، ص56 57.

2002نجد 13 مليون طفل من 14 سنة فقدوا على الأقل أوليائهم بسببه. ولو أخذنا مثلا واقع السيدا في الساحل الإفريقي وإفريقيا نجد أنه حقا يشكل تهديدا.

تهديد السيدا وأضراره على الأمن الإنساني كبيرة جدًا، وقد تبنى مجلس الأمن الأممي مؤخرا قرار رقم 1308 يؤكد فيه على المشكلة الصحية التي يسببها الوباء ويربطه بمسألة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفتح المجال للحوار، ومنذ ذلك حولت مهمة متابعة هذه القضية على السكرتارية الأممية حول السيدا كإشكالية أمنية وكذا تطوير مخطط عمل شامل مركزا خاصة على عمليات حفظ السلام .

ثانيا: الهجرة غير المشروعة

أسباب الهجرة غير الشرعية في منطقة دول الساحل الإفريقي وإفريقيا ككل عديدة منها :الفرو قات في درجة النمو بين الدول، الانفجار الديمغرافي، الانحلال الاجتماعي والاقتصادي، البطالة، تدهور البيئة، الكوارث والتوترات، ونقص الحريات السياسية والاجتماعية.

يدفع الفقر والنزاعات الأهلية للبحث عن مكان أكثر أمانا، ونظرا لتشدد دول الشمال في مسائل منع التأشيرات، فهذا يدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية مسببة بذلك الضغط على هذه الدول، ومجتمعاتها، فيكمن دافعهم للهجرة في البحث عن الأمن الذي لم يعد موجودا في بلدانهم بسبب النزاعات والفقر، وببساطة استفحال ظاهرة البؤس والحرمان .

إن الهجرة التي صاحبت المجازر في رواندا، حملت أكثر من 2 مليون شخص للهروب خاصة إلى الزائير، والتي بدورها تعرف حربا أهلية داخلية، وفي 1994 م، أكدت الولايات المتحدة بسبب زحف المهاجرين الهايتيين على أمريكا عزمها عن التدخل في" هايتي "للإطاحة بحكومة راؤول كادراس، من هنا أضحت إشكالية اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين مشكلة عالمية، لذا فهي تدخل في محادثات الحكومات والرؤساء فتقوى الهجرة غير الشرعية عندما تعرف مناطق ودول بكاملها اللاإستقرار والنزاعات.

إذ قد تكون هذه الهجرة بدافع البحث عن مستوى معيشي أفضل، أو بدافع الهروب من واقع النزاعات المسلحة، أو للنمو الديمغرافي السريع في الجنوب وهي كلها أسباب متوفرة وبكثرة في كل دول الساحل محل الدراسة ، فنجد أن % 93 من الأطفال الذين ولدوا في 1990 م هم من الجنوب، كما خلقت كذلك ما يسمى بإشكالية الهوية الثقافية، والتي تعني وجود مجموعة من الأشخاص يشعرون بالتهديد في هويتهم الثقافية،

الإثنية بسبب تأثيرات خارجية تتعلق أكثرها بالعولمة أو بالهجرة وهذا يُحدث عدم تجانس المجتمعات ووجود انشقاقات في الشعور بالانتماء لجماعة دون غيرها، ويحدث كذلك تباين الو لاءات.

من بين الأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة والتي في غالبها تكون من دول الجنوب نحو دول الشمال فبالمقارنة بالجنوب، الشمال يعرف وتيرة نمو بطيئة غير أن التزايد السكاني السريع في الجنوب وتداخل عوامل الفقر، والحروب الأهلية والأوبئة يدفع بسكان الجنوب نحو الشمال بطرق غير شرعية بحثا عن الأفضل [1] .

يخلق هذا الزحف مناطق فقيرة في الشمال مختلفة عن باقي السكان اجتماعيا وعرقيا ودينيا مما يؤجج الانقسامات والخلافات والمطالبة بتحقيق عدالة اجتماعية أكبر .وهذه الظاهرة تعيشها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أين توجد أحياء مخصصة لجماعات معينة، كأحياء السود، الأسبان والصينيين، خالقة بذلك صور اللاتجانس داخل المجتمع، والذي قد يؤدي إلى خلق صور من اللاتناسق الاجتماعي والسياسي، وبالتالي اللاإستقرار للدولة.

هذه الزيادة السريعة التي وصلت في سنة 2000 م إلى 2.71 طفل للمرأة الواحدة كمعدل عالمي، تتسبب كذلك في زيادة الفقر وتدهور الأوضاع الصحية بتكاثر الأوبئة، وتدهور البيئة نظرا للاستغلال غير العقلاني للطبيعة كلها أوضاع تؤدي إلى النزاعات لأجل البقاء والغذاء والسلطة.

ويؤكد الخبراء على أن عدد سكان العالم سيصل في 2025 م إلى حوالي 9,5 مليار نسمة أي بزيادة سنوية مقدرة ب 100 مليون شخص، أين يتواجد 8 مليار منهم في الدول النامية، هذا العدد يستدعي بالمقابل زيادة في الإنتاج الغذائي المقدر ب 2% سنويا مدة 30 سنة، وهو الأمر الذي يخلق عائقين . يتمثل الأول في تزايد الأسعار، والثاني في انعكاسات ذلك على البيئة، فسكان العالم الثالث يعيشون من الزراعة، إذا فالعمل على إبطاء النمو وتنظيمه قد يحسن من وضعية الأفراد وبالتالي وضعية الدولة .هذه الأخيرة التي يمكنها آنذاك مكافحة الفقر، فالعلاقة بين : سكان/زراعة /بيئة ليس مجرد فرضيات، ويرجع الكلام عن أزمة ديموغرافية على الأقل لسببين : كونها إحدى أسباب تفقير القارة الإفريقية وسبب آخر هو ذو طابع

[1]- حموم فريدة ، المرجع السابق ، ص 57.

جيوبوليتيكي في حالة الإقرار بأن هذه الأزمة تشكل تهديدا للعالم الغربي، الذي يكبح الهجرة حفاظا على الثروات التي لم تعد قابلة للتقسيم.

ثالثا: قضايا البيئة

يعد التلوث أكبر مهدد للأمن البيئي وللأمن الصحي ولبقاء الجنس البشري، ويتمثل التلوث البيئي في جانبين :تدهور البيئة وتلوث الجو.

أ –**تدهور البيئة** :ويندرج فيها:

– تدهور حالة الأراضي الناتجة عن نزع الغابات والتصحر والأراضي المالحة. لسنة 1997 م هناك حوالي مليار شخص لا تتوفر لديهم المياه العذبة فحسب تقرير(pnud) 1/3السكان لا يملك موارد مائية صالحة للشرب، وهناك حوالي % 80 من الأمراض في العالم الثالث تشترك بطريقة استعمال المياه ونوعيتها.

– فقدان التنوع البيئي حيث هناك % 25 من الأدوية المعروفة تتواجد في الطبيعة، وفقدان الاختلاف البيئي الجيني يهدد القدرة الدفاعية ضد الأمراض الجديدة.

ب –**تلوث الجوّ** :يتسبب هذا الخطر في إحداث السرطان، ومشاكل على مستوى تحولات الخلايا، يعد تلوث الهواء مسؤول عن 2.3 مليون حالة مرض تنفسي (PNUD) ، لذا لا يمكن إنكار كون التلوث البيئي عاملا مهددا لأمن الإنسان، وللأمن الداخلي والعالمي. يتسبب الفقر من جهته في الجزء الأكبر من حالة اقتلاع الأشجار والتصحر وتلوث المياه وهذا التحطيم للبيئة يساهم في تفقير السكان، وعلى هذا الأساس لابد لبرنامج حماية البيئة، أن يهدف للتقليل من الفقر، لأن الفقر والبيئة متلازمان، ولإنقاذ البيئة لابد من مكافحة الفقر، لأن الفقراء يعيشون من الزراعة، التي تستدعي مزيدا من الأراضي، وبالتالي اقتلاع متزايد للأشجار، وشدة فقرهم تجعلهم يأخذون من الأرض دون القدرة على إمدادها بالمواد العضوية الضرورية، وهو الموت البطيء للأرض وبالتالي للحياة[1].

ج – **الجفاف والتصحر**: عرفت منطقة الساحل الإفريقي موجة جفاف وتصحر كبيرين في مراحل متعددة باعتبار أن المنطقة منطقة صحراوية صعبة، كان أهلكها على الإطلاق موجات الجفاف التي اجتاحت عدد كبير من مناطق دول الساحل الإفريقي بين عامي 1970 و 1980 ، مما دفع بسكان المنطقة إلى التخلي عن إبلهم وماشيتهم والبحث عن بدائل أخرى ، وما زاد من صعوبة الوضع هو الحكم الديكتاتوري خاصة في النيجر التي كان يحكمها الدكتاتور "سيني كونتشي" الذي قاد البلاد بقبضة من حديد.

[1]- حموم فريدة ، المرجع السابق ، ص57 58.

وتم احتكار السلطة من قبل أقلية "الجرما" التي لا تتجاوز نسبة 15% من إجمالي عدد السكان، على حساب أغلبية "الهوسا" التي تمثل أكثر من 50% من السكان في هذا البلد. خصوصا بعد إقدام الطوارق على تنفيذ محاولة انقلابية ضده وهو ما دفعه إلى تسميم آبار المياه ما أدى إلى إبادة عدد كبير من الطوارق، أدى بهم الحال إلى النزوح نحو دول الجوار.

بلغ عددهم في الجزائر بمفردها نحو 40 ألف نازح إضافة إلى الآلاف من فرو باتجاه مالي وتشاد[1].

هذا يشير إلى ضرورة الاهتمام بالأخطار البيئية التي لا تعرف حدود الدول، ولا التمييز بين الغني والفقير، واستنفاذ الغابات والأراضي الخصبة يعني تهديد لبقاء البشرية كلها، من هنا نلاحظ الاهتمام العالمي بالشؤون البيئية من خلال مؤتمرات وندوات عالمية والمساعدة للتنمية للدول النامية.

د- امكانية انتشار السلاح النووي والبيولوجي والكيماوي:

أ -**السلاح النووي** :يعد خطر انتشار الأسلحة النووية من أهم المشاكل الكبيرة في هذا العصر، فهيروشيما، ونكازاكي أظهرت إمكانية اللجوء إليه فهو ليس حبيس الأدراج، وخطر قيام حرب نووية ليس بالأمر المستبعد وإلا لن يكون للردع معنى، لذا فهي تبقى" حربا ممكنة وليستب المستحيلة".

هناك من الباحثين من يصف خطر السلاح النووي بأن هي فوق خطر التشنجات العرقية، والخلافات الجغرافية حيث أدت التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية إلى إصابة أبناء تلك المناطق بإعاقات وأمراض غير معروفة واستمرت تلك المعاناة إلى اليوم ، إذن نهاية سباق التسلح أفرز خطرين التالي ذكرهما .

1 -إمكانية انتقال العشرات من علماء الطاقة النووية من الاتحاد السوفياتي سابقا، وكذا الخبراء والتكنولوجيا المتطورة نحو بلدان غير مستقرة مما يهدد السلم والأمن الدوليين.

2- كيفية التعامل مع الكمية الهائلة من النفايات النووية ذات الأخطار الصحية والبيئية، ولذات الغرض قرر 1993 مصرف تخصيص مبلغ 400 مليون دولار لتنظيف قسم من أسلحة الاتحاد السوفياتي النووية،إذ كانت سابقا قوة الاتحاد السوفياتي هي المخيفة، فالتساؤل اليوم هو عن مدى إمكانية روسيا مراقبة خزانها

[1]- نبيل بوبية، المرجع السابق، ص33.

الجرما: قبائل في النيجر تعد من الأقليات المتواجدة في هذا البلد استحوذت على الحكم والثروة مدة طويلة اتسمت علاقتها ببقية الأطياف الأخرى المكونة للمجتمع النيجري بالندية والصراع

النووي، والضعف الذي تعيشه حاليا قد يؤدي إلى خطر بيئي، وقد تدفع الأزمة الاقتصادية الروسية لبيعها لجماعات إرهابية، وهجرة علماء" "(Tchernobyl) تشرنوبيل الروسيين الذين كانوا يعملون في المركبات النووية السوفيتية إذ" من بين 100 ألف عالم نجد أن من 2 ألف إلى 3 ألاف يملكون الدراية بكيفية صناعة السلاح النووي" رغم هذا يعد إمتلاك غير الدول للسلاح النووي دون مصداقية، ويظل حكرا على الدول، وان استعملت هذه الأخيرة فإنها ستتعرض للرد.

ب –**السلاح الكيماوي والبيولوجي** :إن كان لا يمكن للجماعات الإرهابية أن تمتلك أو تنتج السلاح النووي، فهذا ليس مستبعدًا بالنسبة للسلاح الكيماوي، إذ بإمكان المركبات الصناعية إنتاج المواد الكيماوية.

نستنتج إذن أنه بإمكان فواعل جديدة، وغير عقلانية من غير الدول امتلاك السلاح الكيماوي، إذ من السهل اكتشاف مصنع لصناعة السلاح النووي، في حين يصعب ذلك بخصوص مخابر إنتاج المواد الكيماوية، وبالتالي ضرورة الحديث عن فعالية الدفاع.

وأدى إحتكار بعض الدول، خاصة الكبرى منها للسلاح النووي، لأن يكون السلاح الكيماوي للفقراء؛ كونه لا يتطلب تكنولوجية عالية، ولا تكاليف مالية مرتفعة، حيث تم استعماله في 11 سبتمبر متسببا في هلاك البعض وانتشار الخوف لدى السكان[1] .

كما أن انتشار السلاح الليبي قد يؤدي إلى استخدام الأسلحة الكيماوية التي يمتلكها هذا البلد في حال وقوعها في أيدي التنظيمات الإرهابية الناشطة في تلك المناطق خاصة في ظل وجود يد مقاتلة مستعدة للانخراط في عملية "خلط الأوراق" عبر آلاف الطوارق العائدين من الحرب الليبية الأخيرة.

<u>المبحث الثالث</u>: الإرهاب، الجريمة المنظمة، وانتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي

تأخذ الجريمة المنظمة في العادة عدة أشكال ولعل أبرزها المخدرات، والاتجار بالبشر والأسلحة، والتهريب والاختطاف ولكن تبقى تجارة المخدرات وانتشار السلاح المستحوذة على النصيب الأكبر من بين أخطر تلك النشاطات غير الرسمية التي أخذت موقعا هاما في تجارة المنطقة، فالمؤشرات العديدة تدل على تحول تجارة

[1]- حموم فريدة ، المرجع السابق ، ص61 62.

المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية ومنها نحو شمال إفريقيا باتجاه أوروبا ونحو الشرق الأوسط وإسرائيل عبر الجزائر ثم ليبيا ومصر وذلك باستعمال نفس الرقابة في الحدود.

من الواضح أن هذا الاضطراب لم يتوقف عند تنامي تهريب المخدرات، والجريمة، والإرهاب الدولي في المنطقة الساحلية فقط بل امتد ليتحول إلى موطن من مواطن الانتشار الرهيب للسلاح مستفيدا من الوضع غير المستقر في ليبيا وما نتج عنه من تهريب السلاح والمتاجرة به بعد فتح مخازن السلاح في وجه الجماعات الثائرة في ليبيا والتي انتقلت فيما بعد إلى الجماعات الإرهابية المسلحة الناشطة في صحراء منطقة الساحل الإفريقي . حيث أصبحت المنطقة مصدرا للأمواج البشرية القادمة من جنوب الصحراء هربا من المجاعة والفقر والإبادات الجماعية والتغير المناخي والذي ساهم بنسبة كبيرة في تفاقم ظواهر الإخلال بالنظام الاجتماعي في المنطقة للشيء الذي جعل بلدان شمال إفريقيا كدول عبور ومستقر في الكثير من الأحيان وما نجم عن تحول مسار هذه الظاهرة من تداعيات أمنية.

المطلب الأول : الإرهاب الدولي

تمارس فرنسا سياسة مناقضة للسياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي، سعيا نحو حماية مواردها لليورانيوم، وهي تضغط لإفشال كافة الأدوار الجزائرية الساعية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال الجهود الذاتية لجيوش دول المنطقة، وعدم السماح بإقامة القاعدة العسكرية الأمريكية بإفريقيا في المنطقة "أفريكوم"، أو القوات الفرنسية بالتحكم والسيطرة على الخطة الأمنية لدول الساحل.

وقد قامت الجزائر برفض قيام الحكومة الفرنسية بدفع فدية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل بوساطة الحكومة المالية، لتحرير رهينة فرنسي لدى التنظيم، وبذلت الجزائر جهودا دولية لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وأبدت امتعاضها من السلوكيات الفرنسية المنافية للقانون الدولي، بحجة الدواعي الإنسانية. كما تشتكي الجزائر من السياسات الفرنسية في دول الساحل، والتي تسعى لحماية مصادر الموارد في هذه الدول، دون الاكتراث لجهود هذه الدول لمحاصرة ظاهرة الإرهاب، وهو ما يؤكّد أنّ فرنسا ترفض التنسيق مع الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي باعتبارها مجموعات إقليمية، وتسعى للتفريق بينها لتحقيق مصلحتها المنفردة.

أولا: نشأة و تطور ظاهرة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي:

خرجت ما يسمّى "بالجماعة السلفية للدعوة والقتال" من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة (Gia) التي تحولت فيما بعد إلى تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ، وقد أسسها حسان حطاب المسجون بالجزائر حاليا مع جماعة من مرافقيه ممن آخذو النهج التكفيري للجماعة سبيلا لهم، وقد عين حسان حطاب أميرا للجماعة إلى غاية أفريل 1999 ، وهو تاريخ تولي عبد الحميد ديشو والمدعو "أبو مصعب "الإمارة وظل يتزعمها إلى غاية شهر أوت من نفس السنة تاريخ مقتله، وبعد مقتله عاد حسان حطاب ليتولى قيادة التنظيم صائفة 2003[1] .

وكان التنظيم قد غيّر تسميته بعد اتهام "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" "الجيا" بالانحراف واقتراف جرائم ضد المدنيين بعد استيلاء عنتر زوابري على الجماعة ، حيث أعلنت براءتها من المجازر الجماعية المرتكبة من قبل "Gia" (الجماعة الإسلامية المسلحة) ، ورفض أي مبادرة للصلح أو التفاوض مع الحكومة، وقد ضمت في بدايتها حوالي 1500 شخص يقودهم بعض العسكريين الفارين من أجهزة الجيش والشرطة ويسمون تأسيسهم لهذا التنظيم الجديد بالوحدة الثانية بعد الوحدة الأولى التي تم فيها تأسيس الجيا العام 1994، وحضر التأسيس قادة وممثلو المنطقة الأولى والخامسة والسادسة والتاسعة ، وغاب عنها ممثلو المنطقة الرابعة والثالثة والغرب، ويعتقد أن عناصر بارزة في المنطقتين الأولى والسابعة كانت مباركة على تأسيس التنظيم بالرغم من عدم حضورها.

ولم تنتهي سنة 2002 حتى تحولت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إلى الرقم واحد من بين جميع التنظيمات المسلحة الأخرى مستفيدة من استحواذها لجميع النسيج البشري "للجيا" وبعد عزل وإقالة حسان حطاب تولى نبيل صحراوي المولود العام 1969 بباتنة ذو المستوى الجامعي قيادة التنظيم عام 2003، بعد خلافات وقعت بين مع عمار صايفي المعروف بإسم عبد الرزاق البارا وجماعته حول النفوذ والزعامة الذي كان قائدا للمنطقة الخامسة التي كانت تضم الأوراس ومنطقة تبسة وبعض مناطق الجنوب الشرقي.

وعرف عن البارا إقدامه على عزل نبيل صحراوي وقياديين آخرين أبرزهم مختار بلمختار المدعو بلعور قائد المنطقة التاسعة التي تضم الصحراء بأكملها ولم تدم فترة إمارته أكثر من عام حيث قتلته قوات

[1]- نبيل بوبية ، المرجع السابق، ص64.

الجيش الوطني الشعبي وأربعة من رفاقه ببجاية شرق العاصمة الجزائرية "الجزائر" ، وكانت الجماعة قد فقدت أزيد من 150 عنصرا في المنطقة الثانية لوحدها منذ العام 2001 كما قامت الأجهزة الأمنية الجزائرية باعتقال أزيد من 230 شخص يعملون ضمن شبكات الدعم والإسناد التابعة للتنظيم.[1]

وبعده تولى أبو مصعب عبد الودود "عبد المالك دروكدال" الطالب الجامعي بفرع التكنولوجيا بجامعة البليدة سابقا والبالغ من العمر 37 عاما أنداك إمارة التنظيم والذي كان بارعا في صناعة المتفجرات، وفور اعتلائه التنظيم قام بتوسيع نشاطه وكانت البداية بمالي والنيجر وهو ما يعرف "بأقلمة نشاط التنظيم"بعد انحصار النشاط في الجزائر والتحاق حسان حطاب بالمصالحة الوطنية، وفي 11 سبتمبر2006 أي الذكرى الخامسة لهجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 أعلن دروكدال مبايعته لتنظيم القاعدة وفي جانفي 2007 أعلن الرجل تحول تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إلى ما يعرف "بفرع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" ، وأخذ من شمال مالي مركزا لقيادة التنظيم .

بعد مضايقات الجيش الجزائري التي كانت أبرزها ضرب قافلة عبد الرزاق البارا الذي استطاع الحصول على أزيد من 4 ملايين أورو مقابل إفراجه عن 32 مختطفا ألمانيا سنة 2003، على الحدود الليبية التشادية والتي أدت إلى هلاك أغلبية من كانوا معه وبعد فراره إلى تشاد سقط في أيدي طوارق تشاديين قاموا بتسليمه فيما بعد إلى السلطات الجزائرية وهو مسجون حاليا بسجن سركاجي بالعاصمة "الجزائر"وقد شكلت تلك العملية ضربة موجعة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تبنت الهجوم على ثكنة المغيطي بموريتانيا وأسرفت على مقتل حوالي أربعين جنديا ، كما تبنت الهجوم على مبنى الحكومة الجزائرية بمدينة الجزائر العاصمة العام 2007.

وكانت أخر نكسات هذا التنظيم هو تسليم بلعور لنفسه للسلطات الجزائرية للاستفادة من المصالحة الوطنية بعد تأمين الجيش الجزائري لمكان تواجده في الجنوب الغربي من الصحراء الجزائرية وهو ما يمثل نكسة جديدة للتنظيم خاصة وأن بلعور "مختار بلمختار" يعد أحد ركائزه، وهي كلها عوامل أدت بهذه التنظيمات إلى تحويل نشاطاتها خارج الحدود الجزائرية بحثا عن الملاذ الآمن.[2]

[1]- نبيل بوبية ، المرجع السابق،ص64 65.

[2]- نبيل بوبية ، المرجع السابق، ص 65 66.

ثانيا: تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

على الرغم من أن ظاهرة الإرهاب قد أحدثت تأثيرات سلبية واسعة وعلى جميع المجالات في الجزائر أو ما تعارف على تسميته بالأزمة الأمنية ، فقد كان لها بالمقابل انتشارا في العالم العربي والإفريقي ، وكان ترابط الحركات الإرهابية في البلدان المختلفة من هذا العالم شاملا لمستويين أساسين:

المستوى التنظيمي حيث يتم التنسيق بينها لتنفيذ عملياتها والتزكية المتبادلة لها وكذلك على المستوى الإيديولوجي حيث تؤمن هذه التنظيمات في الغالب بالإيديولوجية الجهادية التي تبرر الخروج على أنظمة الحكم في الدول الإسلامية باعتبارها أنظمة كافرة ومعادية لعقيدة الدين الإسلامي.

إن ما يسمى بالجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقا والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حاليا هي تنظيم مسلح يكاد يخلو من أي امتداد اجتماعي داخل المجتمع الجزائري وحتى في بقية دول الساحل الإفريقي, فهي تصر على التمركز خارج المدن وتحديدا في المناطق الجبلية وتحاول ممارسة نشاطها انطلاقا من هناك بحكم الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي تساعد على ذلك ،ويعكس ذلك أيضا الصعوبة التي تجدها الجماعة في إقناع الشباب الجزائري بالالتحاق بصفوف الجماعة ، فالاضطرار إلى ممارسة النشاط داخل المدن هو الذي اجبر الجماعة الإسلامية المصرية على تكريس مفهوم الجماعة من حيث البحث عن قاعدة اجتماعية داخل المساجد وفي أوساط الفئات المهمشة داخل المجتمع المصري والتركيز عليها لإقناعها بفكر ومنهج الجماعة .

في حين أن القدرة المتوفرة للجماعة السلفية للدعوة والقتال لممارسة النشاط خارج المدن هو الذي رجح أولوية تكريس مفهوم التنظيم المسلح.[1]

لقد دفعت مجموعات المصالح بالجماعات الإرهابية إلى تخريب المؤسسات العمومية ، بهدف خلق أزمة اقتصادية ومالية تدفع بالدولة إلى الاستدانة الخارجية ، وإعادة جدولة ديونها، حيث أدت الأزمة السياسية في الفترة الممتدة بين 1993 إلى 1996 إلى تطور مديونية الجزائر الخارجية بنسبة 33 %،

[1]- حسين بلخيرات ،المرجع السابق ، ص10.

وبلغت معها نسبة مستحقات الدين إلى الناتج المحلي 73% مع نهاية العام 1996، الأمر الذي أدى إلى القبول بشروط صندوق النقد الدولي ، وتفريغ الدولة من وظيفتها الاجتماعية ، وإضعاف سلطتها وهيبتها محليا ودوليا، وتحكم القوى الخارجية في ثرواتها وإرادتها السياسية ، مما أدى إلى فقدان جزء من سيادتها الوطنية.إن الذين افتعلوا الظاهرة الإرهابية في الجزائر ومن ثم الساحل الإفريقي هم أولئك الذين حققوا من ورائها مكاسب سياسية اقتصادية وثقافية وجهوية لا يمكن تحقيقها في ظل أوضاع سياسية مستقرة وسلمية وعادية .

ومن بين هؤلاء الدين خططوا لافتعال هده الأزمة السياسية هم التالي ذكرهم .

أ- النخبة المتنفذة في النظام السياسي و المتحكمة في مفاصل الدولة وبعض القيادات العسكرية التي تكونت لديهم ثروة عن طريق الاختلاس والرشوة الدولية، وهي ثروة تبحث عن منظومة اقتصادية وقانونية وسياسية جديدة تسهل من سيولة استثمارها دون محاسبة او مراقبة أو مسائلة، وفي هدا الصدد كتب أستاذ الاجتماع محفوظ بنون بان ال37 مليار دولار التي أودعها مرتشون في البنوك السويسرية لم يسجل أي طلب رسمي للجزائر بشان استرجاع تلك الأموال.

ب- البرجوازية الطفيلية التي تمول العناصر الإرهابية بالمال و السلاح سرا ويوجهونهم لتخريب مؤسسات القطاع العام المنافس لتجارتهم، إما بهدف شرائه بالدينار الرمزي، أو استخلافه بوحدات إنتاجية خاصة.

ج- لقد لعب هدا التحالف التكنوقراطي البرجوازي من منطلق مصالحهما الخاصة والمشتركة دورا في إضعاف قوة وسلطة الدولة إلى مستوى لم تعد فيه قادرة على محاربة الظاهرة الإرهابية ، ولا صيانة التماسك الاجتماعي، أو حماية المنظومة القيمية الوطنية، كما أدت عمليات تخريب ونهب المؤسسات الوطنية إلى تسريح الآلاف من العمال والى تفقير الشعب.

لقد تمكنت القوى الاغترابية المهيمنة على المجتمع من استغلال هدا السقوط الاجتماعي والفراغ الثقافي لتملاه بثقافة الاستلاب و الاغتراب الحضاري، إن ضعف قوة وسلطة وهيبة الدولة الجزائرية ، قد مكن قوى الاختراق و التغلغل من خلق جماعات محلية موالية ومرتبطة بها، وحامية لمصالحها في الجزائر ، فالجماعات الفرنكوفونية أصبح شغلها الشاغل الدفاع عن مصالح فرنسا الثقافية والارتباط بها تحت غطاء المتوسطية ، والشراكة الاقتصادية والقرب الجغرافي، على حساب غطاء المتوسطية، حيث باتت فرنسا الدولة المستفيدة من الظاهرة الإرهابية في الجزائر، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت أن تستحوذ على اكبر نسبة من المخزون الاستراتيجي للنفط الجزائري، كما تمكنت الصهيونية بدورها من اختراق المجتمع

وراحت تبني وتنسج علاقتها وفي الاتجاه الذي يهيأ نفسية المواطن للتعامل مع إسرائيل والضغط على النظام لتطبيع العلاقات معها[1] .

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

عرّف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة في جنيف عام 1975 الجريمة المنظمة على أنها: "تتضمن نشاطا إجراميا على نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي"

ويعود سبب غياب تعريف محدد للجريمة المنظمة يتبناها لمجتمع الدولي إلى تعدد صورها، فمن أبرز أنواعها نجد تجارة المخدرات، وتبييض الأموال ...، وخطورة الجريمة المنظمة ليست نابعة من كونها جريمة واحدة أو مركبة، وإنما لكونها منظومة جرائم.

أولا: المخدرات

تساهم المخدرات في الانحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة، ومعرّضة إياها للانقسامات، وهنالك ترابط بين المخدرات وبين تمويل بعض النزاعات الداخلية وتجارة الأسلحة وقدرت الأرقام السنوية للإجرام المنظم (PNB). ب800 مليار دولار سنويا ،هذا الأمر يعزز فكرة أن الأمن الإنساني قد يهدد من قبل الدولة نفسها.

كما قد تستخدمها الأفراد والجماعات كما هو الحال في منطقة الساحل الإفريقي كمصدر للعيش والربح نتيجة تردي الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية، كما يمس مأزق المخدرات المناطق المتأزمة باللاجئين فمثلا في جنوب شرق آسيا تشير المؤشرات إلى أن الهيروين منتشر بكثرة لدى اللاجئين الأفغان في باكستان ، إضافة إلى أن انفجار الاتحاد السوفياتي وتشكل دويلات جديدة عجلت من تأزم مشاكل المخدرات فيها.

[1]- عمار بن سلطان، الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة :أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، الجزائر،مطبعة دار هومة ،2004،ص116.

اعتمادا على بيانات الحجز الخاصة بالمخدرات في إفريقيا فلقد تم مصادرة ما نسبته 27% من مجمل حجوزات العالم (ما يعادل 40 طن) بقيمة مالية تقدر بـ: 1.8 مليار دولار، ربما هذه الأرقام تدل على تعاظم شأن المشكل في المنطقة مستفيدة من وجود منظمات تهريب منظمة بالمنطقة تستغل الفساد وضعف الرقابة لهذه الدول لتمرير كميات كوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوروبا وحتى الشرق الأوسط [1] .

وقد اعتبر الكوكايين في الأشهر الأخيرة لسنة 2007 من أخطر أنواع المخدرات في العالم حيث يقدر اقتصاد هذا المخدر 18 مليار دولار، ومعظم الكوكايين مصدره كولومبيا، البيرو، بوليفيا، ويتم تسويقه عبر أمريكا الوسطى والكاريبيب باتجاه للولايات المتحدة الأمريكية، وعبر الأطلسي نحو أوروبا وحاليا فالكميات المحجوزة تبين تحول المنطقة الإفريقية إلى نقطة عبور مهمة وذلك بعد تشديد الخناق على تجارته نحو الأطلسي، ففي السنوات الأخيرة عرفت مناطق غرب أوروبا تصاعد الكميات القادمة من أفريقيا وشمالها تعديدا، وقد مست الظاهرة الجزائر.

ويعتبر تطور إنتاج وتهريب المخدرات مرتبط بشكل كبير بتدهور الاقتصاد الرسمي و انخفاض أسعار الموارد الأولية و إتباع سياسات تعزيز المنتجات التي تمس القطاع الزراعي، وهذا ما شجع من البحث عن زراعة بديلة سريعة الربح من جنوب الجزائر (أدرار، بشار، تيميمون حتى مالي النيجر والسنغال وساحل العاج) وقد لعب التدهور البيئي دورا في تنامي انتشار المخدرات في المنطقة تجارة وزراعة [2].

في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 1998 التابعة للأمم المتحدة والذي دعا إلى تعاون دولي لمواجهة استعمال أو إساءة استخدام المخدرات كتدخين الأفيون في الصين وبورما وإيران ...، وأكل الأفيون في الهند وبلدان آسيوية أخرى ومضغ أوراق الكوكا لدى القبائل الأصلية في مناطق متفرقة من أمريكا اللاتينية، وفيما يخص التعاون الدولي لمواجهة مثل تلك الأخطار كانت أول خطوة لتدويل مراقبة المخدرات هي الاتفاقيات التي أبرمت بين المملكة المتحدة والصين بشأن تقييد صادرات الأفيون من الهند، وتلتها

[1]- حموم فريدة ، المرجع السابق ، ص52 53.

[2]- شاكر ظريف، المرجع السابق ، ص99.

اعتماد اتفاقية الأفيون الدولية عام 1912 نتيجة انعقاد أول مؤتمر دولي حول المخدرات في شنغهاي عام 1909.[1]

ثانيا: التهريب والاتجار بالأشخاص

بالإضافة إلى المخدرات تنشط تجارة السجائر المهربة وبعض السلع التي مصدرها الجزائر مثل البنزين والمواد الغذائية وكثيرا ما توصف هذه التجارة بغير المنظمة وغير الشرعية في بعض الأحيان بالموازنة وتشير هذه المصطلحات لكل النشاطات الغير المؤشر عليها رسميا من طرف سلطات الدولة حيث تنشأ الشركات الصغيرة الموجود في المدن قطاع غير رسمي ينشط بصفة كبيرة على المواد الغذائية والصعب في هذه الحصول على أرقام دقيقة لنسب التهريب من وإلى المنطقة.

وزيادة على ذلك فالمنطقة أصبحت منطقة مميزة للتجارة بالبشر من الأطفال والنساء للاستغلال في الجنس والعمل الرخيص، وتشير الدراسة إلى أن تهريب الأطفال البدو يكون في الغالب نحو دول الخليج العربي ويمرون في هذه الرحلة بالجزائر عبر موريتانيا أو عبر محور المغرب – إسبانيا كما يسلك المهربون طريق الجزائر مالي ثم تونس لتكون الوجهة إيطاليا(أنظر الخريطة رقم 06) وتقدر قيمة تهريب طفل عبر هذه المناطق بحوالي 10 آلاف دولار، إلى 20 ألف دولار، 50 ألف دولار للمرأة، وليس غريبا أن نرى هؤلاء الأطفال أو النساء مشردون يتجولون في شوارع تمنراست أو وهران أو سرت أو طنجة كنتيجة لتقطع مسار الرحلة لأسباب مادية أو لتغيير مسار الخطة بالاستقرار النهائي بدول العبور.

ثالثا: تبييض الأموال

تعد جرائم غسل الأموال أحد الجرائم الخطيرة على الاقتصاد الوطني، حيث تقوم المنظمات الإجرامية بغسل وتبييض الأموال القذرة المتحصل عليها من الأنشطة الرئيسية للإجرام المنظم وتوظيفها في مشاريع مشروعة، مثل استثمارها او استخدامها في أعمال البناء والإلكترونيات والخدمات الطبية .

[1]- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة ، الاستجابة لذلك الوضع: التعاون الدولي، تقرير صادر عن الهيئة ، فيينا، 1998.

وتستخدم هذه العصابات الإجرامية بالإضافة الى الشركات والمشاريع والبنوك...الخ، وكواجهة لغسل الأموال القذرة ، ومستشارين ورجال محاماة ، وكل هؤلاء يعملون وفقا لنظام دقيق يهدف إلى إثبات أماكن مصادر الأموال ، ويتم تحويلها الى بلد الإنتماء ،حتى تستتر بما يسمّى الوعاء الدبلوماسي الضريبي، التي تتمتع فيه الودائع السرية المصرفية والتجارية بالأمان. وتمر عمليات غسل الأموال بطرق غير شرعية تمر بعدة مراحل حتى تبدو شرعية ولا تشويه فيه، وهذه العمليات تضرب الاقتصاد الوطني ، وتفقده استقراره[1].

<u>المطلب الثالث</u>: انتشار السلاح في منطقة دول الساحل الإفريقي

لعل أهم عامل يوفر الضمانة لانتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل رهيب وتدعيمها على المستوى المحلي والإقليمي هو استعمال لغة السلاح وفرض منطق من يحمله.[2]

إضافة إلى النشاطات الإجرامية بمنطقة الساحل الإفريقي المتمثلة في الاتجار بالنساء والأطفال حيث تقوم شبكات منظمة مختصة في جلب النساء والأطفال من دول الساحل والصحراء الفقيرة جنوب الجزائر بغرض استغلالهم في الدعارة أو ما يطلق عليه بالاسترقاق أو الاستغلال الجنسي، وعادة ما يسلكون نفس مسار المهاجرين غير الشرعيين ، وهنا نلاحظ أن أكبر نسب الإصابة بداء السيدا في الجزائر موجود بالولايات الحدودية الجنوبية ، وما زاد من تلك التحديات الأمنية مؤخرا هو الانتشار الواسع للسلاح بفعل الأزمة الليبية الأخيرة.

تبرز تجارة الأسلحة كأعلى نسبة في العالم انتشارها بشكل رهيب حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 أن هناك 100 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة الإفريقية خصوصا في مناطق الحدود ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في أشغال الحروب حيث المتمردون يبحثون دائما عن الأسلحة الأموال والتدريبات لدعم الأقلية التابعة لهذه الجماعات المتمردة، كما أن السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد دائما ولكن للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة في هذه المناطق.

---

[1]- نبيل بوبية ، المرجع السابق ، ص.89

1- مرموري، حسن. الطوارق بين السلطة التقليدية والإدارية الفرنسية في بداية القرن العشرين، رسالة ماجستير،قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 78، 82،83.

- **أولا: المتاجرة بالأسلحة :** لا يكمن الخطر في الأسلحة المتطورة فقط وإنما كذلك في ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية ، كالسلاح الخفيف، والألغام البشرية المهددة للأمن الإنساني ، خاصة في مناطق النزاعات أين يسهل على الإجرام المنظم تسويق هذه الأسلحة نتيجة تزايد الطلب عليها كما هو الحال بمنطقة الساحل الإفريقي، مستغلين في ذلك ضعف المراقبة الدولية عليها [1].

تبرز تجارة الأسلحة كأعلى نسبة في العالم انتشارها بشكل رهيب حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 أن هناك 100 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة الإفريقية خصوصا في مناطق الحدود ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في أشغال الحروب حيث المتمردون يبحثون دائما عن الأسلحة الأموال والتدريبات لدعم الأقلية التابعة لهذه الجماعات المتمردة، كما أن السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد دائما ولكن للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة في هذه المناطق.

-ثانيا: انتشار السلاح الليبي:

شهد العام 2011 تحولا ملحوظا في تسليح التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة دول الساحل خاصة تلك المتواجدة في شمال مالي، وهدا نتيجة للسلاح الليبي الذي انتشر في المنطقة بعد الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي فقد اخلط الملف الليبي جميع أوراق دول الساحل الإفريقي التي تحاول منذ شهور، تنسيق مواقفها إزاء ملفي مكافحة الإرهاب و التنمية، بعيدا عن التدخل الأجنبي كما أعادت إشكالية السلاح الليبي كثيرا من الخطط إلى نقطة الصفر، وبعثت بعض نشاط "القاعدة" في الداخل الجزائري مع تصعيد لافت لعمليات خطف الغربيين قرب الشريط الحدودي مع الجزائر. كانت دول مجموعة الساحل التي تضم إلى جانب الجزائر دول موريتانيا، مالي والنيجر مع مطلع العام 2011 أمام مواعيد تتصل بالبحث على دعم دولي لا يتخطى "الرعاية التقنية والتنموية" ، وإلى غاية ذلك الموعد، كانت المجموعة قد رتبت أوراقها على المستوى الدبلوماسي؛ عبر عدد من اللقاءات رفيعة المستوى على صعيد وزراء الخارجية[2] .

[1]- حموم فريدة ، المرجع السابق ، ص54.

[2]- المصدر: جريدة الخبر ، (يوم الجمعة 30ديسمبر 2011، العدد : 6580)، الجزائر ، ص03.

خلاصة الفصل: تفجر الوضع في ليبيا، وأخذ مسار الثورة الشعبية مظهرا مسلحا ، كان لافتا تأثيره على أمور مجموعة الساحل الإفريقي بزعامة الجزائر فاتجهت تدريجيا إلى ترتيب أولوياتها واضعة ملف انتشار السلاح الليبي على رأس تلك الأولويات ، فيما تراجعت أولويات أخرى إلى أسفل الترتيب مثل ملف تجريم دفع الفدية ، والبحث عن تمويل مشاريع تنموية تشترك فيها كبرى المجموعات كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي.

هذا وربطت تقارير أمنية بين بين ملف السلاح الليبي وبروز تصعيد في نشاط التنظيم الإرهابي "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في الداخل الجزائري ودول الجوار من حيث نوعية العمليات والأهداف المقصودة، فكانت سنة 2011 أول سنة يستهدف فيها التنظيم أكاديمية شرشال العسكرية، شهر أوت 2011 ، كما عاد التنظيم لاستهداف مطارات عسكرية، من خلال هجوم ضد مروحيات عسكرية في جيجل باستخدام أسلحة ثقيلة. كما ضاعف ملف السلاح من مسؤوليات الوحدات العسكرية العاملة عبر الشريط الحدودي في متابعة نشاط التهريب ومسالكه.

الفصل الثاني: المنظور الأمني الجزائري: المبادئ والأهداف

بعد تناولنا لأهم المهددات والتحديات التي تواجه دول الساحل الإفريقي سنحاول في هذا الفصل التطرق لأهم الأسس التي يبنى عليها المنظور الأمني الجزائري، وأهم الأهداف التي يسعى إليها وبذلك سنحاول إبراز أهم المبادئ في المبحث الأول، ثم الانتقال إلى أهم الأهداف في المبحثين الثاني والثالث والتي هي إدارة الملفات التنمية والأمن في إفريقيا ككل، وفي الساحل والمغرب العربي بوجه الخصوص ومن ثم أهداف التعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل الإفريقي.

فمن الملاحظ أن المنظور الأمني الجزائري تجاه دول الساحل قد أخذ صور جديدة لا سيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ لم يعد الحديث عن التهديدات العسكرية لوحدها وإنما دخلت جملة من التهديدات الأخرى المتعلقة بالأمن الإنساني من (تلوث، هجرة، أمراض، مجاعة وغيرها) فبإضافة إلى ذلك تفشي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل كبير لا سيما في إفريقيا هذا ما جعل المنظور الأمني الجزائري يرسم أهدافا وفق هذا التغيير الذي وقع على واقع العلاقات الدولية.

ولكن قبل التطرق إلى أهم الأهداف التي تتعلق بإدارة ملفات التنمية والأمن والسلم والتعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل لابد من التطرق إلى أهم المبادئ التي يتبناه المنظور الأمني الجزائري والتي هي نابعة بالدرجة الأولى من السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: مبادئ ومميزات المنظور الأمني الجزائري

سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم المبادئ التي يقوم عليها المنظور الأمني الجزائرية في سياسته الخارجية تجاه المهددات الأمنية في منطق الساحل الإفريقي باعتبار الجزائر قوة إقليمية فاعلة في المنطقة ، وكذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى السمات التي تميز المنظور الأمني الجزائري وفق ما تقتضيه المتغيرات العولمية الجديدة .

المطلب الأول: مبادئ المنظور الأمني الجزائري:

كما سبق الذكر خصائص المنظور الأمني الجزائري هي نابعة وبشكل كبير من المبادئ السياسة الخارجية وهذه الأخيرة تقوم على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري العالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها المنظمات الدولية والإقليمية .

إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي وبما أن الجزائر جزء من المغرب العربي وتنتمي إلى مجموعة الدول الساحلية الصحراوية، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، كما أن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق والأمن والسلم،ولابد من أن تغطية التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة التعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية ، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم إفريقيا عامة والساحل بوجه الخصوص ولا سيما في المجلات الأمنية سواء الأمن القومي أو الأمن الإنساني.

والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال هو ما يخلق نوعا من الأمن في إفريقيا ككل والساحل بوجه الخصوص وذلك لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وأن لا تتعدى على إقليمها وألا تزعزع أمنها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية على أرضها وأن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، بالإضافة إلى مبدأ حسن الجوار واحترام الحدود المورثة عن الاستعمار هناك، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ حل

النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وفي مايلي تفصيل لهذه المبادئ [1].

أولا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود المورثة عن الاستعمار

يعتبر مشكل الحدود وفيها من أهم القضايا التي تحضي باهتمام السياسة الخارجية الجزائرية عموما والمنظور الأمني الجزائري بوجه الخصوص، كما يرى المنظور الأمني الجزائري أن ضبط الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت الجزائر لترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال ووقعت اتفاقيات لذلك، ثم مع تونس باتفاقيات أخرى أما في خصوص دول الساحل الإفريقي فقد تم التوقيع على اتفاقية مع المالي يوم 1983/05/08، ومع النيجر في 1983/01/05 ومع موريتانيا يوم 1983/12/13 . أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الملح للجزائر لضبط حدودها وتعينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار لأن بترسم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء قداسة الحدود.

ثانيا: التعاون بين الدول المجاورة

هذا المبدأ يعد هو الآخر إلى جانب المبدأ الأول مهما جدا للمنظور الأمني الجزائري وسياسته الخارجية لتفعيل صور حسن الجوار الإيجابي في المنظور الأمني الجزائري، ويتم بعثه عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار في كافة المجالات ولا سيما في المجال الأمني وذلك عن طريق توقيع مختلف الاتفاقيات في المجال التعاوني، فقد سعت الجزائر إلى إبرام اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول في القارة الإفريقية ودول الساحل والصحراء الكبرى وذلك لتدعيم حسن الجوار الأمني في المنطقة، وبالتالي فإن

[1] - سليم العايب ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي . رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية العلوم والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 2011/2010، ص. 26.

الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر[1] .

ثالثا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها من أهم التطلعات التي يدعمها المنظور الأمني الجزائري، وقد استمد المنظور الأمني هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق الشعوب في تقرير مصيرها قبل وأثناء الثورة التحريرية ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر[2].

وتقر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي، يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في التقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية .

بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري في العلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها وأيضا هو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي.

رابعا: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد في العلاقات الدولية، كما جاء المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات ولجان التحقيق و التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدولتين.

---

[1] - سليم العايب، مرجع سابق ، ص. 31.

[2] – PELERINAGE AUX SOURCE DE LA POLITIAUE EXTERIEURE DE L'ALGERIE , REVUE KHALAF A MAMRIE, ALGEIERIEUNE DE INTERNATIONALS ,04 (1986): P P 16- 18.

وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد بها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين أو أن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقاتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجنب النزاع بين دول الجوار ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار، ثم حدث نزاع بين الدولتين يوجب الاحتكام للطرق السلمية للتسوية كالوساطة والمفاوضات التوفيق والتحقيق والتسوية ، والالتجاء إلى المنظمات الدولية الإقليمية .

لهذا فعن مبدأ حل هذه النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة و تدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات إقليمية أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون الجواري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، ومنظورها الأمني في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية [1].

قبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي اتفق خلاله رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس مع الحسن الثاني على اللجوء إلى المفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، ومنذ الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان ناتج عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية.

[1] - سليم العايب، مرجع سابق ، ص.34 .

رغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشاءها لحل المشكل الحدودي مع المغرب، وكان ذلك في إطار هذه المنظمة لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع[1].

خامسا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة

نص ميثاق الأمم المتحدة في 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق بالنسبة للمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إن كانت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها وما يؤسس لعلاقات حسن الجوار وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات لا تنتهي ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وفق الدفاع عن النفس.

تتقيد السياسة الخارجية الجزائرية وكذا منظورها الأمني بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ إحترام سيادة للدول المجاورة واستقلالها والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه.

الضمانة الأولى والمتمثلة في الجهود الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، لأن دعم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقدها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشركي عن النفس ، حيث تقوم بعش تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار،أما الضمانة الثانية فهي

[1]- لحلوح، بلقاسم. دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة البليدة، 2004، ص 55.

الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها دون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[1]

المطلب الثاني: مميزات المنظور الأمني الجزائري

بعدما تطرقنا إلى أهم المبادئ التي تتخلل السياسية الخارجية كذا المنظور الأمني الجزائري نأتي الآن إلى أهم المميزات التي تتسم بها السياسة الخارجية والتي يتخذها المنظور الأمني بمثابة منهاج له فلقد اتسمت بالعديد من المميزات في مسارها، سواء كانت تلك السمات مورثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسمار الممارسة بعد الاستقلال ، ومن هذه السمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس) ، الطابع الأزموي في السياسة الخارجية تم الحياد في موافقتها تجاه التزامات مما أكسبها ثقة الأطراف المتصارعة المتعددة (أثيوبيا، اريتريا، الصومال،إيران، العراق).

وهذا ما ينطبق على دول الساحل الإفريقي اد تسعى الجزائر دائما إلى اتخاذ مثل هذه السمات في القضايا المتعلقة بالساحل والصحراء الإفريقية وبالتالي لا بد من ابراز مثل هذه السمات والتي منها:

ا- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

اتسمت السياسة الخارجية وكذا المنظور الأمني بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حي لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للبلاد.

فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن

[1] - سليم العايب، مرجع سابق ، ص. 35.

رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فهو يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.

ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77" وإذا كانت سيطرت الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية. باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية الدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري .

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغيير الرؤساء، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية، لدى صانع القرار " حيث الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض، وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، وبالتالي فإن اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صناع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها، والأمر ذاته ينطبق على المنظور الأمني الجزائري [1].

ب- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية والمنظور الأمني بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة

[1] - محمد الطاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية : 1999-2004، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2005، ص ص.82-92.

التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب يونيو عام 1965.

جراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب، لأن الرئيس أحمد بن بله كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية التي كانت تمثل صحوة تحررية ثورية لدول العالم الثالث، ولذلك فإن العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بتجاهل وتريث، ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، ومع تنفيذ سياسة التأميم تكون قد دخلت في أزمة عميقة مع الغرب، حيث وظفت كل طاقتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها.

بفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة الـ77 عام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية وسيدة العالم الثالث وصناعة قراراته، كما كانت تصورها العديد من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث، وكبست سمعة أدبية طيبة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار، واحترام من قبل الأعداء، وارتياح واسع في الداخل، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر.

وكانت تلك مرحلة صعبة عاشتها الجزائر، حتى إن مساعد الرئيس ذكر ذات مرة على شاشة التلفيزيون الجزائري أنه لم يرى الرئيس بومدين إطلاقا في عزلة كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالخرطوم العام 1977 بسبب قضية الصحراء الغربية، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية لاعتبار على أنها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس،

موريتانيا، مصر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك، لتواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه[1] .

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إرادته إلى الأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية والمنظور الأمني وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطها نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة الـ35 في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين أثيوبيا وإيريتيريا ، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا .

تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية الإفريقية، وهي الآن تدخل مرحلة الركود لنشاطها الدبلوماسي جراء الاستقرار الداخلي، والدليل على ذلك أنها ظلت تتفرج على انقسام الصف الفلسطيني ولم تحرك ساكنا للقيام بجهد لرأب الصداع بين الفلسطينيين، حتى أن السيد أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان صرح أن حركة حماس تجند قيام الجزائر بالوساطة بين الفلسطينيين لتحقيق الصلح، ومع ذلك لم تكترت الجزائر لذلك، ولهذا فإن الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية .

ج- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

ورثت جبهة التحرير الثورة في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من الحركة حيال ما

[1] - محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي الإثيوبية-الإرتيرية ، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص ص. 31-39.

كان يجري على الساحة المغاربية والعربية[1] ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولم تخض في الخلافات العربية– العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية وهذا ينطبق على دول الساحل.

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما اكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الدين قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية، وقبلت وساطتها وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر.

إن سياسة الجزائر الخارجية تتسم بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية، ولم تتهم بأنها غير محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل النزاعات، وكان قبولها من طرف طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، ومرة أخرى تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرتريا، فلا ننسى أن هذه الأخيرة بعد استقلالها دخلت في نزاع مع اليمن حول جزر حنش، ووقفت معظم الدول العربية وراء اليمن، ومن ثم كسبت عداء إريتريا، الدولة التي كانت الدول العربية تدعمها ضد إثيوبيا رجاء انضمامها للجامعة بعد استقلالها، لكن نزاعها مع اليمن كان كفيلا بخسارة انضمامها إلى الجامعة كما أن وقوف معظم الدول العربية وراء الصومال في حربه ضد إثيوبيا، دفع هذه الأخير إلى التعاون مع إسرائيل في معاداة العرب.

[1] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص ص. 246 - 306.

لكن الجزائر ظلت على الحياد جراء ما يحدث في القرن الإفريقي، بل كان هذا الموقف يتسم بالمرونة لكون الحركة الاريترية هي حركة تحررية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا، لمن دون أن تخرج نظام أديس أبابا، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا، باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ قدسية الحدود المورثة عن الاستعمار، لكن الجزائر لم تخرج من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وتم قبول الحل المقترح من الجزائر. إذن قسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال [1].

تعتبر هذه السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، والمنظور الأمني بالإضافة إلى ما ذكرته في السابق عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل تمسك الجزائر، بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية، وإذا حاولنا إسقاطها على دول الساحل نجدها تحاول أن تجعل هذه السمات هي الأبرز في العلاقة مع تلك الدول وبالتالي تحاول الجزائر تحقيق أهدافها من خلال فرض تلك السمات.

المبحث الثاني: أهداف المنظور الأمني الجزائري في حفظ الأمن والسلم والتنمية

على غرار هيئة الأمم المتحدة والتي تسعى إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين ، تسعى الجزائر هي الأخرى تحقيق السلم والأمن في المنطقة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي ، من خلال إدارتها لجملة من الملفات في الشأن الإفريقي ، وهذا ما سنحاول أن نوضحه في هذا المبحث .

المطلب الأول: إدارة ملفات التنمية والسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي

إن إدارة الجزائر لهذه الملفات جعلها تحتل الصدارة في إطار الاتحاد الإفريقي منذ عودتها إلى دورها بقوة، ففيما يتعلق بالاهتمام بالتنمية فإن الجزائر وفي القمة الثانية أثناء رئاستها للمنظمة (القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية لمدينة سرت الليبية) حصلت على تفويض من طرف الأفارقة للقيام بالنيابة عنهم إلى جانب جنوب إفريقيا ببحث السبل الممكنة من أجل إلغاء الديون الإفريقية في قمة مجموعة الثمانية، يضاف إلى المبادرة التي جاء بها ثلاثي الجزائر، نيجيريا جنوب إفريقيا أصبحت مرة أخرى تفرض نيابة عن الأفارقة

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق.ص .346.

في بحث سبل التنمية بشكل شامل أكثر من تعلقها بمسألة الديون فقط، كما هو الشأن من قبل فهذا التفويض أقره الأفارقة مرة أخرى في لومي حيث تم تفويض كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والنيجيري "أوبا سأنجو" والجنوب الإفريقي" تابو مبيكي" للقيام بمساعي تحقيق سبل التنمية في إفريقيا، بما فيها جلب المساعدات الخارجية والاستثمارات وتخفيض معدل الديون .

من هنا أصبح الرئيس الجزائري كشريك مهم مع نظيريه ثنائي جنوب إفريقيا ونيجيريا في كل قمم مجموعة الثمانية لبحث المشاكل المتعلقة بإفريقيا (التنمية، الديون، النزاعات)، كما أصبح شريكا مهما لتواصل بعض القوى الدولية مع إفريقيا عن طريق القمم التي كانت تنظم مع قادة القارة، والتي كان أهمها المنتدى الصيني للتعاون الإفريقي، ويبدو لي أن الجزائر ساهمت كثيرا في هندسة النفوذ الصيني في القارة، مثلما فعلت مع السوفيات في فترة المد الاشتراكي، ويرجع ذلك إلى العلاقات التاريخية المتميزة بين الصين والجزائر إضافة إلى تطابق وجهات النظر بينهما فيما يخص العديد من القضايا الدولية، منها وقوف الجزائر إلى جانب الصين في مطالبها الوطنية سواء تعلق الأمر بجزيرة تايوان، أو المطالب الترابية للهند في بعض الأقاليم الصينية، ولهذا كانت النتائج التواصل الإفريقي مع العملاق الصيني إيجابية جدا، سواء تعلق الأمر بإلغاء الديون لأفقر البلدان الإفريقية أو بزيادة الاستثمار المباشر في إفريقيا [1].

الشيء المقابل لهذا الاهتمام هو مشكل السلم والاستقرار في إفريقيا سواء تعلق الأمر بالنزاعات الإثنية أو بالتغيرات الغير دستورية، لأن كلاهما ينتج عنه هجرات جماعية من الأقاليم المتنازع عنها، إضافة إلى ارتفاع لمعدلات الفقر من خلال إنهاك اقتصاديات الوحدات المتصارعة في المصاريف الحربية، وبالتالي تفاقم الأوضاع الاجتماعية مما ينجر من الهجرة غير الشرعية، ولهذا وذاك دفعت الجزائر الثمن غاليا من خلال تحملها للعديد من موجات اللجوء مما يجعلها ذات الحساسية لهذا الموضوع علاوة على خطر التدخل الخارجي.

[1]- سليم العايب ، مرجع السابق، ص. 153.

لذلك فإن الجزائر عملت بقوة على دعم مشروع عدم الاعتراف بالحكومات التي تأتي عن طريق الانقلابات والتي تمت مناقشتها في قمم سابقة وبدا الجميع ينزعج منها، واستطاعت خلال القمة الـ35 إقناع الأفارقة بضرورة المصادقة على اتفاقية عدم شرعنة الأنظمة الانقلابية، وفرض عقوبات على تلك الحكومات مع تعليق عضويتها،وانطلاقا من ذلك فإن الحكومات التي أتت إلى الحكم عن طريق الانقلابات كموريتانيا، غينيا، وتوجو كلها تم تعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي وألح الاتحاد على ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية عن طريق تنظيم الانتخابات، كما علق عضوية كل من إرتيريا ومدغشقر، هذه الأخيرة بسبب الأزمة السياسية فيها، أما الأولى فكان التعليق عضويتها بسبب دعمها للمتمردين في الصومال.

أما مشكل النزاعات العرقية فإن الجزائر ورغم أنها تتبنى مبدأ عدم التدخل عسكريا خارج حدودها فإنها اهتمت كثيرا بهذه النزاعات، فمشكل الكونغو قد تم عقد من أجله قمة مصغرة لتدعيم اتفاق السلام المبرم بين الأطراف المتنازعة كخطوة أولية لتهيئة الأجواء من أجل دخول قوات حفظ السلام للفصل بين أطراف الصراع،وقد لعبت الجزائر دورا مهما في دعم هذا الاتفاق في هذه القمة المصغرة، وحثت نيجيريا للمشاركة بقوات عسكرية كبيرة كما حثت جنوب إفريقيا على توفير الوسائل اللازمة لذلك مثل المدرعات وتمت استجابتهم لذلك.

مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أرسلت الجزائر مرة أخرى ملاحظين عسكريين لمتابعة اتفاق السلام الذي يؤطره الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما أرسلت الجزائر مراقبين إلى البوروندي لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام، وعملت على الاهتمام أكثر بالمشكل الصومالي هذا البلد الذي مزقته الحرب الأهلية منذ فترة والذي عبر عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع لمجلس السلم والأمن الإفريقي حول المسألة الصومالية بالقول "إن المسالة الصومالية ماانفكت على الدوام بالنسبة لنا مبعثا للحسرة والجزع،وهذا منذ أن سقط هذا البلد الشقيق في وحدة العنف والفوضى[1] .

بعد توقيع اتفاق بين أطراف الصراع بوساطة جيبوتية رحب به الاتحاد الإفريقي وهيئات دولية، ومما قاله الرئيس عن هذا الاتفاق بأنه يحمل في ثناياه الأمل العظيم، ورد على نداء الرئيس مفوضية الاتحاد

[1] - قمة مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي حول المسألة الصومالية،
http:// www.El-mouradia. Dz/arabe/ discours ara/2008/06/html/d290608 qua. Htm> 2010 /03/02>

الإفريقي بضرورة مشاركة الدول الإفريقية من أجل تكوين قوة إفريقية لحماية هذا الاتفاق وتعزيز السلم في الصومال،أعلنت الجزائر في مساهمتها في توفير الدعم اللوجستيكي لهذه البعثة، حيث وفرت لها وسائل النقل وقدمت بعض العتاد لبعض الوحدات العسكرية الصومالية لكنها لم تشارك بقوات عسكرية، أضن أنه في حالة مشاركة المغرب في هذه البعثات سوف تكون مشاركة الجزائر مسالة وقت ليس إلا [1].

أما مسالة إقليم دارفور في السودان فإن الجزائر دعمت طرح إرسال قوات افريقية لهذا الإقليم لكنها كانت ترى بأن مشكل دارفور لا يمكن أن يتحمله الاتحاد الإفريقي وحده، بل لا بد أن يكون مدعوما من طرف الأمم المتحدة،نظرا لحجم الصراع وقوة التدخل الأجنبي فيه، كما أنها كانت تؤمن بأن النزاع لا يمكن تسويته إلا من خلال الحوار السوداني الداخلي،وأكدت دائما على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاوض مع ضمان مشاركة كل الأطراف المعنية في مسار الخروج من الأزمة من أجل تحقيق إجماع وطني للوصول إلى الحل السلمي لأنه هو الحل الدائم، وعلق رئيس الجمهورية على الاتفاق الشامل للسلام في دارفور الموقع في 05 ماي 2006 بأنه فرصة حقيقية يتعين على الحكومة السودانية والحركات المتمردة اغتنامها قصد تسوية الأزمة في جوهرها وبشكل دائم.

ظلت الجزائر دائما تسعى لترسيخ ثقافة السلم في القارة الإفريقية من خلال إعلان سنوات السلم والأمن الإفريقي، بحيث دعت في قمة الجزائر سنة 1999 إلى إعلان سنة 2000 سنة سلام وأمن وتضامن في إفريقيا، وفي قمة لومي خرج المؤتمرون بتصريح عن ‘رادتهم في جعل سنة 2000 سنة سلام وأمن وتضامن،كما عملت على جعل سنة 2000 سنة سلام وأمن كذلك الذي نص عليه إعلان قمة طرابلس باعتبار عام 2010 عام للسلم والأمن في القارة، فبعد أن استعرض الإعلان النجاحات التي حققها الاتحاد الإفريقي في إرسال السلم وتسوية النزاعات في كل من بور ندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو وليبيريا، وجنوب السودان جاءت بنود تتمثل في تعهد دول الاتحاد بتنفيذ هذا الإعلان في جميع أنحاء إفريقيا، وحث الدول الإفريقية على ضرورة إعداد برنامج مفصل يحدد الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها لتشجيع السلم والأمن في إفريقيا يقدم للدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد.

[1] - مرجع سابق .

بعد هذا التقصي لحجم الدور الذي تقوم به الجزائر سواء من خلال تأسيس الاتحاد الإفريقي، أو من خلال فعاليتها ومشاركتها في تشكيل أجهزته وتفعيلها فإنه يتبين لنا أن الجزائر تقوم بدور أساسي، وهذه المرة إلى جانب ثنائي جنوب إفريقيا ونيجيريا، وذلك بعد عودة الجزائر إلى دورها في منظمة الوحدة الإفريقية من خلال القمة الـ35 إلى أن تم الاعتراف لها بذلك الدور من قبل القادة الأفارقة الذين فوضها نيابة عنهم إلى جانب الثنائي المذكور لحل مشاكل القارة ودراستها مع مجموعة الثمانية، وكان هذا التفويض في القمة الاستثنائية في سرت 1999 وفي قمة لومي 2000 لتأخذ بعد ذلك هذا الدور في إطار مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا خصوصا إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ أن أخذت خبرة سيئة جراء تدخلها في الصومال، فإنها أصبحت تحجم عن التدخل في القارة، وتركت ذلك للدول الإفريقية التي تعتبرها دولا محورية في القارة أو إلى الأمم المتحدة[1].

من خلال اهتمام الجزائر بموضوع السلم والأمن الإفريقي فإنها لعبت دورا مهما، سواء من خلال تشكيل لواء قدرة شمال إفريقيا التابع للقوة الإفريقية الجاهزة، أو من خلال تفعيل مجلس السلم والأمن، وبنجاحها بإبعاد التدخل الأمريكي عن القارة تكون قد أقدمت على خطة رائدة في إطار الاتحاد الإفريقي.

النتيجة المتوصل إليها في هذا الفصل هي أن الجزائر لعبت أدوار أساسية في دعم مشاريع وآليات الاتحاد الإفريقي،سواء تعلق الأمر بدعمها لمشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، أو من خلال دعمها لمشروع إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، والقوة الإفريقية الجاهزة التابعة له، كما أنها سخرت هذه المشاريع لخدمة مصالحها، المتمثلة في إقحام الصحراء الغربية في تشكيل القوة الإفريقية الجاهزة،وتسخير هذه القوة في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة.

كما تبقى إدارة ملفات التنمية والسلم والأمن في القارة الإفريقية وذلك في منظمة الاتحاد الإفريقي يجعل الجزائر خلال الوصول إلى الدور الريادي وها ما أقرته الولايات المتحدة الأمريكية حيث توصلت ندوة فكرية حول سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي،نظمها أمس مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية إلى استنتاجات مفادها أن السياسة الخارجية الفرنسية حيال هذه المنطقة لم تتغير في المضمون والهدف، والتغير

[1]- مرجع سابق.

الذي حصل عليها كان على مستوى اللهجة والأداة فقط،في حين تبرر الولايات المتحدة الأمريكية سياسيتها في منطقة الساحل بتحول هذه الأخيرة إلى ملاذ للجماعات الإرهابية، والإقرار الأمريكي في هذا المجال خلال الأسابيع الأخيرة، بالدور الريادي للجزائر في أمننة المنطقة للساحل برمتها.

الاستنتاج الأول ورد في الورقة البحثية التي تقدم بها أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، صالح سعود، بعنوان "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول الساحل والصحراء".

حيث أبرز بأن فرنسا صارت تعتبر هذه المنطقة، منطقة عبور، وليس نفوذا فرنسيا فقط،وهي السياسة التي شرع في تجسيدها مع تأسيس مجموعة الدول الساحل سنة 1998، على أسس المصلحة لا المبادئ والمقدرة لا القوة والقدرة، وعلى ضوء استراتيجيات أهمها إستراتيجية إعادة الانتشار وإستراتيجية التوازن والتواصل وإستراتجية التوظيف والمشاركة (في قضايا الإرهاب، الهجرة، تجارة الرق، الجريمة المنظمة..) [1]

واستبعد الأستاذ سعود في تحليله أن يكون هناك تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة حول منطقة الساحل الإفريقي، وما يمكن وصفه بالتنافس هو مجرد توزيع للأدوار انطلاقا من أن المواجهة المباشرة بين القوى الكبرى أصبحت غير مجدية علاوة على الحصول على اتفاق في الإستراتيجية الشاملة لهذه القوى حول التحاشي مثل هذه المواجهة،ولذلك تبحث عن دول لتوظيفها من أجل الفوز من النفط في هذه المنطقة (من أجود نفط العالم، تتواجد في دول مثل مالي، سيراليون، والجزائر التي تتوفر على احتياطي يقدر ب11.3 مليار برميل)، ويذكر المحاضر في هذا المجال توظيف فرنسا لأزمة التوارق لتنفيذ شراكات أجنبية في المنطقة، داعيا بشأن هذه النقطة إلى حد هذه المشكلة بدل توظيفها، مؤكدا بأن فرنسا وظفت إسرائيل لتنفيذ سياستها في الساحل الإفريقي، موضحا بأن باريس تنفذ هذه السياسة عبر الدول الوظيفية.

خلص المحاضر إلى أن الأدوار الفرنسية متناقضة وإنما هي متكاملة، فهي مثلا الدولة الفاعلة في تشاد وموريتانيا وأن المنطقة رخوة جدا الأمر الذي يجعل القوى الكبر تنفذ سياستها فيها بكل سهولة. أما الاستنتاج الثاني فقد ورد في خلاصة الورقة البحثية الثانية التي تقدم بها الأستاذ سالم برقوق،تحت عنوان

[1] - سعود ، صالح. (نجاح المقاربة الجزائرية لمشاكل منطقة الساحل) . مجلة العالم الإستراتيجي ،(الصادرة عن مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية) ، العدد 3 ، ماي 2008 .

"الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي" ومفاده أن الولايات المتحدة أقرت في الشهر المنصرم، صراحة بالدور الريادي للجزائر في أمننه منطقة الساحل بعدما اعترفت بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب ومساعي تواجدها في المنطقة عبر عدة مبادرات ابتداء من مبادرة الساحل 2002 ومكافحة الإرهاب 2004، في ضوء السياسة الأمريكية المعلنة حيال المنطقة والمخصصة رسميا لمكافحة الإرهاب[1].

وأوضح المحاضر بأن أمريكا وقبل الإقرار بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل، اعتمدت مقاربة الأمن الصلب، وذلك من خلال دعم دول المنطقة في تعزيز أمنها الإقليمي والتكوين العسكري لجيوش هذه الدول وتزويدها حتى بالعتاد لمحاربة الإرهاب، والإقرار بمكافحة هذه الظاهرة بشكل جماعي وأشار في هذا السياق إلى الاعتراف الأمريكي بالدور الجزائري في تحريم الفدية التي تطلبها الجماعات الإرهابية بمنطقة الساحل،على مستوى الأمم المتحدة وهو المجهود التي استطاعت الجزائر من خلاله أن تحقق إجماعا إفريقيا وإجماعا جزئيا داخل المنظمة الأممية وبدعم من الموقف الأمريكي.

وأكد على أن السياسة الأمريكية في منطقة الساحل تتميز بالحركية والحيوية والاستباقية واعتماد مقاربة الأمن الذكي الذي يقوم على جمع بين العسكراتية، الدبلوماسية، الشركات الجهوية والإصلاح السياسي والاقتصادي والإقرار بالدور الريادي للجزائر في هذه المنطقة.

وأثناء النقاش، أوضح صاحب الورقة الأولى بأنه إما أن تتحرك الجزائر وإما أن تصبح مهددة من طرف منطقة الساحل الإفريقي الرخوة أمنيا وأن هذا التحرك لابد أن يرتكز على المواطنة والأمن الإنساني انطلاقا من بناء أمن داخلي ذاتي يسبق تحقيق الأمن الخارجي ويكون أساسا له.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في تجسيد مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي

[1]- مرجع سابق .

إذا كانت الجزائر تولى أهمية للاستقرار الإقليمي من أجل خطر التدخل الأجنبي، والابتعاد عن اقتراض تدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية، فإنها ظلت تحرص على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث خاصة بين الدول الإفريقية، بالموازنة مع سعيها لإيجاد آليات تحفظ أمن واستقرار المحيط الإفريقي، "فعلى غرار قبولها إنشاء آلية خاصة لتسوية نزاعها الحدودي مع المغرب سنة 1963 المتمثلة في اللجنة المتساوية الأعضاء اكسبها شيئا من المصداقية الإقليمية في تسوية النزاعات الحدود" سلميا في الإطار الإقليمي الإفريقي، ومن جهة أخرى فإن دعم الجزائر لهذه الآلية يرجع إلى الهاجس الأمني الذي ظلت تسببه مؤخرا بعض الظواهر وكانت أسبابا جوهرية لاندلاع نزاعات بين الدول الإفريقية، وتتمثل هذه الأسباب في ما يأتي ذكره.

– مشكلة اللاجئين التي أصبحت إحدى التحديات التي تواجه دول القارة الإفريقية، وقد عانت الجزائر من هذه الظاهرة نظرا لثقل تكلفة الترحيل.

– مشكل الإرهاب الذي تعتبر الجزائر أكبر الدول المتضررة منه، لذلك أكدت على التعاون الدولي لمكافحته، وعمدت الجزائر في سياستها الخارجية على إضفاء الصبغة الدولية لهذه الظواهر، واعتبرتها تحديات جديدة للأمن الإقليمي والعالمي. [1]

انطلاقا من هذه المعطيات يمكن القول أن الجزائر أولت اهتماما كبيرا لتطوير وتكريس آلية لإدارة النزاعات في إفريقيا، وفي الدورة التاسعة والعشرين بالقاهرة سنة 1993 تم عرض مقترح لإنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل منظمة من سكرتير المنظمة، وتم تبني هذا المقترح في البيان الختامي الذي تم بموجبه تأسيس هذه الآلية، وقد لعبت هذه الأخيرة "دورا هاما في كل من الكونغو، الغابون، سيراليون، الصومال، رواندا، بور ندي، السودان، نيجيريا مع الكاميرون، غينيا وجزر القمر، فالآلية أصبحت ،نقطة الانطلاق في عملية طويلة الأجل ستتمكن المنظمة من خلالها من الاستفادة من التجارب التي جلبتها دول كبورندي، رواندا، أنغولا، موزنبيق، الكونغو، جنوب إفريقيا والسودان في إعادة هيكلتها في الاتحاد الإفريقي، بحيث يتناسب دورها مع الحقائق الإفريقية .

[1]- سليم العايب ، مرجع سابق، ص. 135.

منذ إنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها عملت الجزائر على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات، بالتالي احتوائها في مهدها وحلها سلميا لتدعو مبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية الذي أكدته الجزائر مرارا من خلال تمسكها بالمبدأ ووساطتها في حل النزاعات الدولية، التي تشهد عليها العديد من المساعي للتخفيف من حدة التوتر وتثبيت السلام.

ونظرا لأن هذه آلية لم تؤد مهامها بفعالية كما سطر لها بسبب العبء المالي الذي عانت منه منظمة الوحدة الإفريقية من أجل تغطية مصاريف عمل هذه الآلية، سواء تعلق الأمر بالنسبة للموظفين أو بالنسبة لتموين عمليات التدخل في النزاعات التي تندلع في إفريقيا، ويرجع ذلك إلى عدم تحصيل المنظمة للاشتراكات السنوية المالية لدول الأعضاء، ومن جهة أخرى عدم قدرة الدول الإفريقية على تغطية نفقات التدخل وعمليات حفظ السلام في إفريقيا، ولهذا عملت الجزائر على اسناد هذه الآلية بالجهود الدولية، ويعني ذلك مطالبتها بالحل الإقليمي المدعو الجهود الدولية، ومن ثم نشطت الدبلوماسية الجزائرية لجلب المساعدات المالية والتقنية من المنظمات والدول الغنية من أجل الدعم في المجالات التالية:

1 – جلب الدعم الفعلي لمنظمة الوحدة الإفريقية لإنشاء نظام الإنذار المبكر من خلال تجميع المعلومات وتحليلها.

2– جلب الدعم المالي في المجال نزع الأنغام.

3– جلب الدعم في مجال نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية.

4– دعم الدول المستقبلية للاجئين الفارين من النزاعات المسلحة.

5– جلب مساهمة التحاد الأوربي في التكوين والتخصص في مجال منع النزاعات وعمليات حفظ السلام.

6– جلب الدعم في مرحلة بناء السلام بعد تسوية النزاعات[1].

[1]- سليم العايب، مرجع سابق، ص. 65.

رغم أن هذه الآلية فشلت نسبيا في أداء مهامها إلا أنها شكلت الحجر الأساسي لإنشاء آلية أخرى أكثر فعالية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي في إطار تأسيس الاتحاد الإفريقي وإدخال مؤسسات جديدة ضمنه، ويرجع ذلك إلى القمة الـ35 المنعقدة بالجزائر والتي تم الاتفاق فيها على مكافحة التغيرات غير الدستورية ومحاربة الإرهاب والإقرار بعقد القمة الاستثنائية في مدينة سرت بليبيا لبحث مسألة تجديد منظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى والتطورات في إطار العولمة، ومن ثم كانت الانطلاقة في بعث مشروع تأسيس الاتحاد الإفريقي مع إضافة الهياكل جديدة إليه.

وفي الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في لوساكا عاصمة زامبيا من 09 إلى 11 يوليو 2001، قرر المؤتمر دمج الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات وإدارتها ضمن هياكل الاتحاد، وتم تقديم طلب إلى الأمين العام لمراجعة هيكل هذا الجهاز وإجراءاته وأساليب عمله مع إمكانيات تغيير اسمه، وانطلاقا من رغبة القادة الأفارقة في إقامة هيكل فعال لتنفيذ القرارات التي تتخذ من أجل الحد من اندلاع النزاعات وتنظيم عمليات التدخل وعمليات حفظ وبناء السلام في القارة، جاء الإعلان عن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى في مدينة دربان بجنوب إفريقيا في يوليو 2002، ليصبح الجهاز المخول لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، ودخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وبدأ الممارسة الفعلية لعمله في 25 ماي2004 [1].

ومن أهداف المشروع هو الحد من اندلاع النزاعات وحفظ وبناء السلم، وتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية، وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، ووضع السياسة دفاع مشتركة للاتحاد أو الوحدة الإفريقية وهذا تعده الجزائر من الأهداف التي تسعى من خلال إلى تدعيم منظمة الساحل والصحراء.

المبحث الثالث: أهداف المنظور الأمني في الساحل الإفريقي

[1] - DELPHINE LECOUTRE ,LE CONSIEL PAIX ET DE SECURITE DE L'UNION AFRICANE CLEF D' UNE NOUVELLE ARCHITEECTURE DE STABILITIE EN AFRIQUE , AFRIQUE CINTEMPORAINE, 2004 , P P . 131- 133.

من الملاحظ أن الساحل وكما سبق الذكر في الفصل الأول تعد من المناطق التي تحضي بأهمية كبيرة من قبل الباحثين والدراسيين في مجال العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية خصوصا وذلك كما تعرفه المنطقة من درجات توتر شديدة لا سيما بعد الحرب الباردة وظهور تغيرات مشت البنية الملكية للنظام الدولي مع ظهور العولمة وما أسفرت عنه هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور أشكال أخرى من غير الدول في المنطقة والمقصود الجماعات المسلحة التي أخذت طابع سواء إرهابي أو الجريمة المنظمة لذا أخذ المنظور الجزائري يتعامل مع مثل هذه الدوامة من التهديدات ورسم أهداف لذلك وما عقد الأمر هو التهديدات الأخرى الغير العسكرية والتي مشت الأمل لذا سنحاول في هذا المبحث التعرض إلى أهداف التعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل الإفريقي ومن ثم محاولين بذلك التطرق لأهمها والتي تساعد على حل مشاكل المنطقة أو الحد منها على الأقل.

المطلب الأول: إدراج منطقة الساحل والصحراء الإفريقية في الحملة الدولية للحرب ضد الإرهاب

بعد الوقوف على أهم التهديدات التي تواجه المنظور الأمني الجزائري سنحاول التعرض لأهم الأهداف التي يرمي إليها المنظور في الساحل الإفريقي والتي تدعمها الإستراتيجيات والخطط التي توضع من أجل الحد من تأثير تلك التهديدات أو القضاء عليها إن أمكن ذلك، حيث وفي سعي بعض أنظمة المنطقة ومن بينها الجزائر[1].

تغطي الإشكاليات وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا الهجرة السرية ومشكلة الطوارق والتي ساهمت في تصعيب الأوضاع ولا سيما أن معظم الدول هي مستقلة حديثا،فإذا كانت الظواهر تصر بأمن الأفراد لا سيما في المناطق الساحلية الحدودية أين تقل رقابة الحكومة، لذلك وضعت هذه في نفسها مجموعة من الأهداف ولا سيما الجزائر هذه الأهداف التي تحاول أن ترتضي لتصل إلى الدوامة الدولية وذلك من خلال الاهتمام بالجوانب الإنسانية (الأمن الإنساني) إلى جانب العوامل العسكرية (الفقر، المجاعة، الأمراض) هذه المصطلحات التي كانت مهمة من قبل.

[1]-نبيل بوبية ، مرجع سابق، ص. 158.

وقد تعالت أصوات مؤخرا ترى التغلب على ظاهرة الإرهاب لا يأتي إلا بالتقليل من ظاهرة الفقر والمجاعة والتهميش وغيره، واعتبر رئيس جنوب إفريقيا أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2004 أن الدراسات الإستراتيجية التي ترى أن الإرهاب يعتبر من أهم التهديدات والتعديات للإنسانية منطق يمكن الرد عليه حيث يظهر الفقر والتخلف كأهم تحدي للمجموعة الدولية،وهو الأمر الذي أكده مدير البنك العالمي حيث اعتبر أنه من أهم أهداف تقليل ظاهرة الإرهاب يأتي عبر معرفة أهم مصادر الاستقرار في العالم حيث أن مليار شخص يساهم لوحدة 80/ من الإنتاج العالمي بينما 05 مليار شخص آخر يساهم ب20/ ثم أن هناك مليار شخص لا يستطيع الحصول على مياه نظيفة[1].

في نفس الإطار يرى أن محرر الشر يتكون من الفقر، الجهل، الأمراض والتدهور البيئي ثم الفساد والاضطهاد السياسي وكبت الحريات لها متغيرات تدفع الأفراد والجماعات للتعبير عن نفسها بطرق تناقض الطرق القانونية للدولة، وتثور جدلية في هذا الشأن حول علاقة الفقر والإرهاب.

والجريمة حيث يشكل عدد من الباحثين في هذه العلاقة.

فمثلا "ميثاق رادي" يعتبر أن الوقائع لا تؤكد فرضية ارتباط الإرهاب بالفقر فأسامة بن لادن كان يعتبر من الأثرياء، ولكن هذه النتيجة يمكن تنفيذها من حيث أن الفقر والظلم داخل الدولة أو بين الجماعات المختلفة قد يجد متنفسا ومجالا للانتقام من خلال الأعمال الإرهابية.

وارتباطا بنفس المسألة انعقد مؤتمر دولي بأوسلو في سبتمبر 2003 اعتبر فيه المعهد النرويجي للشؤون الدولية، أن الفعل الإرهابي هو كنتيجة لمؤتمرات سياسية وسيكولوجية واقتصادية يمكن التمييز بين المستويين في تفسير الإرهاب، فأولا هناك مستوى الشروط القبلية أو الترسيبية أين يتضمن هذا المستوى حالة الثقافة الديمقراطية السائدة الحرية المدنية ودور القانون، الاديولوجية المتطرفة ذات الطبيعة الدينية أو العلمانية ثم التجربة التاريخية للعنف والعنف المضاد وأيضا الشرعية والمشروعية للنظام الحاكم من خلال

[1]- شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات. رسالة ماجستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة ، 2008-20010، ص. 163.

أداء الفواعل الغير الرسمية داخل هذه المجتمعات، وهذه التغيرات تمهد للمستوى الاتني والمتمثل في رد الفعل الذي ينعكس بأسلوب عنيف غير شرعي ممثل في الإرهاب أو الجريمة[1].

تم من الأهداف التي يسعى المنظور الأمني تسطيرها من خلال محاولة تحقيقها بواسطة آليات منظمة في معالجة الظروف التي تنهي الإرهاب والجريمة المتعلقة بالبعد الاجتماعي والاقتصادي كالمستوى المعيشي نسبة الفقر والبناء الحرفي للمجتمعات والمجموعات المختلفة كل هذا في سبيل الساحل الإفريقي، ومن ثم الحد من العنف الغير دولاتي في هذه الحالة يتوقف على الإصغاء لمطالب والأشعار في المهمتين (الإجرام والإرهاب)، ومكافحة الإرهاب لا ينبغي أن تختمر في الوسائل الأمنية البعثة فدعم المبادئ الديمقراطية والحكم الراشد وتعزيز النظام الأثنى والأخلاقي هي الأخرى لها دور في هذا الشأن كما أن تزايد الضغوط والإكراه على الإرهابيين والمجرمين على سواء قد يدفعهم للتطرق أكثر في ايديولوجيتهم وقد صنف في أسلو عددا من الأسباب تعتبر مهمة الفهم وتلاقي أسباب مظاهر العنف الغير منتظم من الإرهاب والجريمة المنظمة ويصلح أيضا إسقاطه على حالة الحرب الانقلاب والعصيان وأشكال أخرى من العنف السياسي التي من الضروري وضع أنظمة إنذار مبكر لها في المناطق الحساسة تجاه المؤتمرات كما هو في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية،ولا نعتبر هذه النتائج تبريرا للهجمات الإرهابية وصور العنف الأخرى.

فإذا كان البحث في الشرعية عند هؤلاء الخارجين عن السلطة القانونية أمر مهم، فمن جهة أخرى فإن استهداف المدينتين يعتبر أمرا مدانا وغير مقبول عند كل الشرائع والأديان مهما كانت الأسباب، وقد اعتبر الأمين السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" أن الإرهاب يظهر آليا لارتباطه بشروط اقتصادية سياسية اجتماعية حيث وجود دول فاشلة، أنظمة تعسفية، أو احتلال خارجي وما يتبعها من احتلال للأمن الإنساني فهذه تمي ظروف مناسبة لنشوء كل أشكال التطرق.

من هنا يمكن القول بوجود علاقة بين الفقر والإرهاب وليس حتما أن تكون هذه العلاقة بالضرورة حيث تمنع شروط الفقر المدفع واللاعدالة الاجتماعية الفرصة لنشوء الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة عندما تتعطل الظروف السياسية للتعبير السلمي.

[1] -JAKKIE CILLIERS, L'AFRQUE ET TERRIRISME, AFRIQUE CINTEMPORAINE, PRINTEMPS 2004, P.92.

وقد تغيرت اللغة المعتمدة في تلاقي وفهم التهديدات الجديدة والمتشابكة من خلال تفعيل بعض الترتيبات الاقتصادية كجزء من العملة الدولية التي تقوه ما الولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم وهذا ما تجلى في اعتبار الدول الفاشلة والحكومات الضعيفة تمثل تحديا أكبر يمكن أن يتبع أصنافا شتى من المخاطر الأخرى، ما يدفع بضرورة العمل على دعم المؤسسات السياسية الاقتصادية من خلال آلية المساعدات[1].

ولعل ما دفع التفكير الإستراتيجي في أوربا وأمريكا لإعادة النظر في السياسات السابقة بإدراج سياسة بناء السلم بجانب الترتيبات الأخرى، وهذا ما قصده ترانب عبارة "نحن نعطيهم حقهم أو ندفع الثمن" ،زيادة على ذلك تعتبر منظمة "أوكسفام" أن التركيز على محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أبقى عددا كبير من سكان العالم عرضة للنزاعات المسلحة أكثر من قبل، حيث المجتمع الدولي يتركز على ظاهرة الإرهاب ويتجاهل سقوط آلاف المدنيين بسبب الحروب و المجاعات التي هي أكثر إضرارا هما يتصور كثيرون من العالم.

هذا ما جعل المنظور الأمني الجزائري يتبنى أهداف تابعة من الرؤية الجديدة التي انعكست ببعض التصورات على الاستجابة الإفريقية لرهان السلم والتعاون من خلال آليات تحرك الاتحاد الإفريقي الجديدة التي أخذت في الحسبان التحول الحقيقي الذي مشى مفهوم الأمن الوطني والدولي حيث أصبح المطلوب توسيع حدود الأمن والسلم الجماعي فمؤتمر من أجل الأمن والاستقرار والتعاون (CSSDCA) .

دعم الإشكالية الأمنية بإدخال الابتعاد الاقتصادية والفر دانية والاجتماعية في معالجة الضرورة للوصول إلى نتيجة السلم والاستقرار في القارة الإفريقية وذلك من خلال بعض التغيرات المناسبة التي وضعها المنظور الجزائري ضمن الأهداف المنظورة.

يمكن أن نوضح الأهداف في النقاط التالية:

[1]- Ibid., p .94.

أولا : الأمن ينبغي أن يأخذ بسعي واسع مجاميع العناصر السياسية والاقتصادية بطريقة ممكنة من تلبية الحاجيات الأساسية للفرد وحماية الهوية الثقافية، والبيئية وتقليص الفقر، وهذا يعني الذهاب لنموذج كلاوزفيتش بمنطق حيث الخدمة العامة واستهلاك الفرد لا يمنع استهلاك الآخرين[1].

ثانيا: فحسب طبيعة الخدمة العامة تكون دون استثناء و بدون تنافس والأمن في هذا المستوى يكون من خلال بعد إقليمي أو عالمي، هذا التصور قاد الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن مبادرة جماعية على المستوى الأمني مفرداته التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو نفس توجه مبادرة النيباد في إطار تجسيد الشروط الطويلة.

ثالثا: بالنظر لإقليمية التهديدات فمن المهم وضع الأمن عبر منظور عابر للأوطان تدمج الأبعاد الجماعية والفردية وتعطي جميع مجالات الحياة اجتماعيا ويدعم صلاحية الإطار السياسي والاقتصادي للحكومة[2].

المطلب الثاني: تدعيم التعاون المغاربي – الإفريقي.... خيار المنظور الأمني الجزائري

إن المخاوف الأمنية ينبغي أن تدفع النخب السياسية في منطقة الساحل الإفريقي إلى إدراك أن الإرهاب والجريمة المنظمة ثم تمرد الطوارق وتفاقم المشكل البيئي هي تحديات حقيقية تطرح بجدة ومعالجتها يستدعي وضع أهداف أساسة تضافر الجهود الإقليمية والتي هي أقرب في بعض الأحيان لفهم الظاهرة أكثر من المنظور الخاص.

أما الجزائر تسعى إلى وضع أهداف أساسها ترسيخ العلاقات المغاربية الإفريقية وذلك من خلال تدعيم التعاون المغاربي مع التعاون الإفريقي في حل المشكلات، والعمل على خلق منهج لتوسيع مجالات التعاون ووضع البرامج والآليات لتنفيذ هذا التعاون لتصبح هذه الشراكة في المنظمة الإفريقية شراكة تحافظ

[1] -CHOULA YVES ALXANDARE , PUISSANCE, RESOLITION DE CONFLITE DE SECRITE COLLECTIVE A L'ERE DL'UNION AFRICAINE , THEOEIE ET PRATIQUE , ANNAVAIRE FRANÇAIS DE RELATION INTERNATINALES ' 2005 ,P.302 .
[2]- Ibid, P .303.

على المصالح المشتركة وهو ما يقود لتدارس السبل الكفيلة لتقرير التعاون والعلاقات بين القضائية المغاربي من ناحية أخرى، زيادة على ذلك يصبح من المهم العمل على ضرورة مراجعة الأسس والأهداف والآليات التي تنضم هذه العلاقة والارتقاء بها إلى مراجعة إقامة شراكة فاعلة عبر مناهج مسارات متكاملة ثنائية وجهوية. حيث أن هذا التعاون بين الحكومات يعد إطارا ملائما لدفع التعاون وتحقيق حالة التوازن الإقليمي والشراكة المتضامنة،في ضم المسار الاندماجي التي تشهده القارة الإفريقية من خلال المجموعات الجهوية ضمن الاتحاد الإفريقي[1].

لذا فالدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر والتي وضعت في منظورها مجموعة من الأهداف التي من بينها الشراكة والتعاون المغاربي عليها التشريع في استكمال هذا الاتحاد وتفعيل مؤسساته وآلياته بدلا من أن يبقى من الأهداف المسطرة فقط وذلك بالاقتناع بالحاجة أكثر إلى التعاون والشراكة المغاربية الإفريقية على مستوى منظمة الساحل والصحراء حيث أن حالة الأمن ستعود بالسلب على كل من الدول شمال إفريقيا دون استثناء المصير المشترك وترابط مصالح الشعوب في المنطقة وها هو الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بقوله ".....بات الصوت الوحيد غير الممنوع والصرف المنفرد غير المستساغ، والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتجددة غير مجد، وإنما هي تكتلات إقليمية ودولية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح".فمن خلال أهداف المنظور الأمني الجزائري والتي أساسها التعاون والتنسيق لابد على دول المغرب والأفارقة مواجهة تحدي الأمن والاستقرار من ناحية وتحدي التنمية من ناحية أخرى.

إلا أن هذا التصور في الحقيقة يعيد التساؤل حول ما إذا كان اتحاد المغرب العربي في صيغته العالية يعكس نظرة مغاربية منسجمة وما إذا كان الاتحاد الإفريقي قابلا للانتعاش أم لا، وما يؤكد على حتمية بلورة إستراتيجية للمصالح الإفريقية العربية المشتركة في المنطقة الساحلية هو مواجهة الاهتمام المتزايد الدول الإفريقية من طرف الدول الكبرى، وأهمية إعطاء الأولوية في هذه الإستراتيجية للمسائل الجوهرية أهمها الأمن ومكافحة الإرهاب والعمل على تعزيز التنمية عبر الاستثمار من خلال توسيع رقعة الشركاء ورفض الاحتكار من طرف الدول الغربية.

[1] - محمد، مالكي. (نحو رؤية إستراتيجية للعلاقات المغاربية) ، مركز جامعة الدول العربية تونس، (ورقة بحث قدمت في الندوة السابعة، المغرب العربي في مفترق الشركات حول: التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته) 15 أفريل 2008، ص 47.

إن أهمية البعد الإستراتيجي في العلاقات المغاربية الإفريقية يتطلب إعادة صياغة هذه العلاقة وتحديدها والبدء خاصة بمصالحة المغاربيين مع أنهم أولا، ففشل المشروع المغاربي لعب دورا مفصليا في استعصاء بناء علاقات متوازنة فعالة وعقلانية مع دول الجوار ومنها الجوار الإفريقي على أهمية أن يتأسس المشروع المغاربة على دعامات المتكاملة والمتداخلة وذلك قبل المرور إلى محاولة تعريف بمن هو عربي ومن هو إفريقي، وماذا ذلك فإن الدفع التعاون الفني والتقني بين الدول المغاربية ونظيرتها الإفريقية يكتسي أهمية بالغة في تعزيز علاقات التعاون والتأسيس لشركة متضامنة بعيدة المدى باعتباره يركز على تنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها وباعتبارها حاجة الدول الإفريقية إلى مثل هذا التعاون في عديد المجالات .

وانطلاقا من يلازم الأبعاد التنموية والأمنية فإنه من المهم بذل المزيد من الجهود المشتركة للقضاء على التوتر في إفريقيا والمساعدة على فض حتى تلفت شعوبها إلى بناء وتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بأوضاعها.

لعل جعل الكلام يدور حول مصطلح "تنويع الشركات" وعلى الجزائر وباقي الدول المغاربية إلى أن تدرك أهمية إعادة صياغة واعتبار المنطقة الساحلية كمبدأ إستراتيجي مثل الوسط، وكما علق أحد السياسيين الأفارقة أن إفريقيا لا تصبح ضمن دائرة المغاربة إلا حين يكونوا في حاجة إليها ، وأنها تدخل مدار الإهمال عندما لا تضطرهم ظروفهم على الانفتاح عليها ولكن رغم ذلك يبقى المنظور الأمني الجزائري وعكس الدول الأخرى يعتبر أمن الساحل واستقرار من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ولعل الوسيلة لذلك هو بتدعيم التعاون المغاربي– الإفريقي.

ولكن الواقع يؤكد إلى أن الأهداف بقيت أهداف ولا تزال لم تطبق بشكل كبير في الساحل، ولتوقيع هذه الصور نشير إلى أن العرب والأفارقة الذين ينتمون تحت قضاء مشترك واحد ويتمتعون بالكثير من

الامتيازات والمصالح لدى كل طرف وتهم الطرف الآخر فإن حجم التعاون بين المجموعتين بينهما لا يكاد يذكر مقارنة بحجم التعاون لكل منها مع الدول الأخرى[1].

بل أن الواقع المأساوي يشير إلى هناك العديد من الموارد التي يمتلكها من طرف ويحتاجها الطرف الآخر، يقوم باستيرادها عن طريق طرف ثالث بل أن القارة الإفريقية وبما تملكه من موارد طبيعية تجعلها ضمن أثنى القارات. هي الهدف بدأ العمل على الاستحواء عليه واحتكاره من الدول الأخرى التي تعمل لاختراق المنظمة الساحلية والقارة عموما اقتصاديا وثقافيا وغيرها تهدف إلى التواجد في الدول القارة الإفريقية لتسخير إمكانياتها لمصلحة هذه الدول في غياب عربي.

وبالرغم مما نشاهده هذه الأيام من تسابق أمني يبدأ من الولايات المتحدة الأمريكية ولا ينتهي عند حدود دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان، و حتى فيتنام مع غياب حربي يدعوا إلى الاستغراب ويخلق الشعور بالإحباط يزيده ما يلمسه كل مراتب من نشاط إسرائيلي واضح في المنطقة خاصة في مجال العون الأمني الفني الذي استطاعت إسرائيل عن طريقه بناء إطارات كاملة في الدول الإفريقية في مختلف المجالات تروج لسياستها.

أن هذا الوضع السلبي الذي أشرنا إليه يعود في أحد أسبابه الرئيسية إلى عدم إدراك عدد من الدول المغاربية خصوصا المغرب، الجزائر، لأهمية العلاقات مع دول المنطقة وبناء تعاون معها.

وتعتبر إستراتيجية تحديد الأولويات أن النخب في البلدان المغرب العربي باستثناء ليبيا (قبل الثورة وقلب نظام معمر القذافي) بعض الشيء لم يقبل إلى إدراك حقيقة البعد الإفريقي لأمنها القوي، وأن بالرغم من بنية العلاقات الثنائية التواجد الفعلي للدول المغاربية داخل منطقة الوحدة الإفريقية قبل أن تتحول للاتحاد الإفريقي.

[1]- محمد مالكي، مرجع سابق، ص. 53.

وعموما وبالرغم من ذلك فإن الأهداف الجديدة الجزائرية المنشودة للمنظور مع دول وشعوب المنطقة لا تنهض وتستقيم وتعود قابلة لإدراك المجاعة والكفيلة، إلا إذا أشتت على القطيعة مع هذا النمط من التفكير، صحيح أن ثمة في المنطقة المشاكل دقيقة ومستعصية أو على الأقل تحتاج إلى مجهودات وإمكانيات هائلة قد لا يكون في إمكان البلاد المغاربية التغلب عليها لكن بمستطاع هذه الأخيرة هندسة أولويات وحسن اختيار الوسائل في رسم رؤية جديدة في علاقاتها بالمنطقة وإفريقيا عامة. ولن يأتي ذلك دون تشكل وعي فعلي يضع العلاقات مع إفريقيا منزلة لا تقل أهمية عن القضايا المصرية الكبرى للجزائر والدول المغاربية ككل.[1]

كما أنه لا يمكن الحديث في التعاون الاقتصادي والتجاري المغاربي الإفريقي دون الإشارة إلى التعاون في المجال الأمني باعتبار ترابط المصالح الأمنية بين الطرفين ضرورة توفير الاستقرار والأمان لتنفيذ المشاريع التنموية المشتركة وتركيز الاستثمارات وتنشيط دورة تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والبضائع بين الدول المعنية[2] .

حيث أضحى الاقتصاد والأمن وجمان العملة الواحدة عنوانها التنمية والاستقرار فعلى الدول المعنية بمجريات الأمور في المنطقة الساحلية الإفريقية وعلى رأسها الجزائر ربط الإجراءات الاقتصادية بأخرى عسكرية كان بالإمكان الفصل بينها وفق التعليمات المتداولة والمصطلحات النمطية السائدة في الكتابات العالمية في إفريقيا[3].

زيادة على ذلك ضمن الأهداف التي ترسمها الجزائر لتفعيل أو في محاولة تفعيل التعاون المغاربي–الإفريقي يتمثل في: ضمان العد الأدنى من مقومات الأمن الإنساني ويكون ذلك عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار مما يؤسس لتنمية العلاقات

[1]- شاكر ظريف، مرجع سابق، ص.174.
[2]- مرجع نفسه، ص. 175.
[3]- محمد مالكي، مرجع سابق ، ص. 55.

السياسية بين الفضائين وتحقيق الاندماج القاري المنشود، إضافة إلى تدارس الجانبين لاحتياجاتهما وإمكانياتهما وتجاربهما في مختلف المجالات التعاون مع العمل على تركيز مشاريع طموحة في مجال البنية الأساسية مثل: النقل بكافة أنواعه والمواصلات وتوفير الحوافز الاستثمار ربما يعزز الروابط بصفة حيوية في خلق أرضية ملائمة لانطلاقه جديدة لعلاقات التعاون والشراكة تضمن تسهيل نقل البضائع والخدمات ورؤوس الأموال وتبادل الخبرات والتجارب.

ومما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي له دور فعال في حل مختلف المشاكل التي تعاني منها المنطقة، فالإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها من الناحية الاقتصادية تنطلق في البداية في تنمية الجنوب الجزائري الكبير بإقامة مشاريع كبرى، والهياكل القاعدية كالطرق والمطارات وتشجيع السياحة وهذا كبديل واستجابة لظاهرة التهريب والجريمة التي اضطرت بعض السكان لممارستها الظروف المزرية وحالة العزلة التي يعيشها هؤلاء في المناطق البعيدة كأحد مظاهر اللاأمن الإنساني في مناطق داخل الجزائر.

ولهذا فليس غريبا أن تزداد هذه الحالة سوءا كلما اتجهنا جنوبا عمق الصحراء في مالي والنيجر وباقي أرجاء المنطقة وهو ما يحتم على الجزائر أن أرادت تعزيز أمنها اقتصادي توسع مشاريعها الاستثمارية في هذه المناطق كطريق أنسب لضمان استقرار المناطق الشمالية في كل من مالي والنيجر حيث يصبح وجود مستوى اقتصادي مرادف لعدم هجرة السكان وتراجع التهريب والجريمة.

وتجدر الملاحظة في هذا المضمار أن حجم المبادلات التجارية العالية بين الجزائر ودول المغاربة الأخرى على العموم مع الجانب الإفريقي ضئيل مقارنة بالتبادل التجاري القائم مع الفضاءات والتكتلات الأخرى.

وتوفر برنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إطارا ملائما لتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع بهدف التشجيع على الاندماج بين بلدان القارة من الواقع حيث برنامج التي اغتيبا ديري أنه من خلال إنجاز المشاريع الكبرى الرامية يمكن تحقيق اندماج جهودي وصولا الاندماج القاري.

تتمثل في التقرب من جيوش هذه الدول، وكأن تقوم الجزائر بتدريب أفراد قوات هذه الدول، والتفكير في إنشاء قوة عسكرية مشتركة في المنطقة تهدف في الحفاظ على الأمن وهو مشروع تسعى الجزائر حاليا لأن يصبح حقيقة لقطع الطريق أمام تواجد خارجي في المنطقة[1].

فضمان ولاء جيوش هذه الدولة معناه ضمان عدم منهج الأقليات الموجودة "الطوارق" وتنسيق فعال ودائم لإدارة المشتركة لمختلف التهديدات التي يمكن أن تثير الأمن الإقليمي ككل.

إن تعزيز الاتحاد الإفريقي في تذليل الأزمات عبر محافظة السلم والأمن وكذا التعاون والتنسيق بين دولة لمكافحة الإرهاب التي قننتها اتفاقية 1999 في قمة الجزائر خطوات هامة من شأنها أن تسهم أيضا إسهام في حفظ الأمن والسلام والاستغناء عن قبول التدخل قوات أمنية في القارة وهي التي لا تجدي نفعا لنا لاختلاف الرؤى حول المصالح بل التناقض بينهما في غالب الأحيان كما أن الأمن يتعزز كذلك بفصل دفع عجلة الاستثمار والتنمية.

إن الجزائر وشمال إفريقيا همزة وصل وساحة ربط بين أوربا وإفريقيا إلا أننا نلاحظ أن العلاقات مع كل من القارتين هي علاقات حلها ثنائية بين كل من البلدان الخمسة والبلدان الأوروبية والإفريقية ولم ترق إلى درجة العلاقات بين المنظمات الإقليمية وعبر برامج جماعية.

فلو تم إنجاز من قبيل طريق سير مغاربي انطلاقا من الجزائر نحو الفضاء الإفريقي غربا، أو خط بحري يوصل الدول المغاربية بغيرها من الدول الإفريقية المطلة على البحر فإنه دون شك سيشكل ثورة حقيقية في إعادة بناء العلاقة المغاربية الإفريقية، نسوق هذا المثال من عشرات الأمثلة التي هي بمقدرة الأنظمة المغاربية الاجتهاد في هندستها والتكاليف من أجل انجازها، سيما وأن هناك دولا داخل الفضاء ين منتجة للنفط ومشتقاته من قبل، الجزائر، ليبيا، النيجر، قادرة على المساهمة في الاستثمار مثل هذه المشاريع

[1]- محمد مالكي، مرجع سابق، ص. 56.

الكبرى إن تحقيق لديها إرادة الفعل أن الواقع يدل على محدودية تجدر ثقافة العمل المشترك المنتج في المحيطين المغاربي والإفريقي[1].

إن القول بضرورة صياغة أهداف جديدة للعلاقات الجزائرية مع دول المنطقة الصحراوية يطرح إشكالية الكلفة المطلوبة في تحقيق التعاون الأمثل مع المحيط الإفريقي، لكن يستلزم أولا وبالضرورة إرادة سياسية واعية تنظر لأهمية العمق الإفريقي، بشكل لا يقل أهمية عن البعد المتوسطي.

المطلب الثالث: موقف المنظور الأمني من المشاريع الأجنبية

صحيح أن المنظور الأمني الجزائري يشوبه بعض النقائص لا سيما ما يخص في التعامل مع المشاريع الأجنبية في المنطقة،وذلك لان العلاقات الجزائرية مع دول المنطقة والفواعل الداخلية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية وهذا راجع لغياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة الآتي الخطر المحدق. لكن رغم هذا لم يمنع الجزائر من وضع إستراتيجية وأهداف في المنطقة تتبع من المنظور الأمني ولحماية أهداف المنظور الأمني الجزائري، وكذا بمراعاة إمكانياتها الوطنية والظروف الداخلية، آخذا بعين الاعتبار الأخطار المتوقعة والممكنة مع التركيز على التدخلات الأجنبية بشتى صورها وذلك على المستوى القريب البعيد والمتوسط وجميع المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا: المجال السياسي: إن استكمال الجزائر للمسار السياسي الديمقراطي يعتبر التحدي الأساسي التي يواجه أهداف المنظور في التعامل مع المشاريع الأجنبية.

والتجربة الديمقراطية في الجزائر رغم النقائص التي تعاني منها، لكي تتفرغ للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من دول الجوار،والدول الفاشلة والمشاريع الأجنبية التي لديها مصالح متناقضة مع مصالح الجزائر في المنطقة، كما أن استكمال هذه التجربة بإمكانها أن تكون نموذجا لكل إفريقيا وخاصة أنه لا توجد أية دولة من الدول الفاعلة في المنطقة بإمكانها أن تلعب ورقة الديمقراطية كما هي موجودة لدى الجزائر هذا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل السياسة الخارجية تجاه دول المنطقة وتشكيل تكتل إقليمي تكون الجزائر القائدة والموجه

[1]- محمد مالكي، المرجع السابق، ص. 57.

الرئيسي له، ولم لا اختراق تجمع دول الساحل والصحراء والذي يمكن أن يساعد على حل مشاكل المنطقة بكيفية مشتركة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية.... [1]

وهذا بمحاولة أقلمة السياسية الخارجية للمنطقة على اعتبار أن هناك علاقات ارتباط وثيق بين القرب الجغرافي وعملية تحديد الأولويات الوطنية للسياسة الخارجية، هذه الأقلمة يمكن أن تؤدي مجموعة من الوظائف في إطار جماعي.

– وظيفة ضمان وتحقيق السلم.

– تطوير ثقافة العمل المشترك في المنطقة.

– القدرة على مواجهة التهديدات والمخاطر الممكنة في إطار جماعي دون تدخل أطراف خارجية.

– تشكيل جماعي لفاعل دبلوماسي على الساحة الدولية للوصول إلى تعريف إستراتيجية جماعية وتحديدها تهدف لتغلق "نظام للقرار" لامتلاك وزن على الساحة القارية والدولية [2] .

ثانيا: في المجال الاقتصادي: إن الإمكانيات المالية التي تزخر بها الجزائر نتيجة الطفرة النفطية والإقلاع الاقتصادي خاصة في مجال الهياكل القاعدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤهل الجزائر كل تلعب دول فاعل في حل مختلف المشاكل التي تعاني منها المنطقة، فالإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها أو تسعى إلى ذلك من الناحية الاقتصادية تتمثل في تنمية الجنوب الكبير، من خلال تفعيل المشاريع المدرجة في إطار صندوق الجنوب، وإتباع نظرية النمو المتوازن بين مختلف مناطق الوطن عن طريق التوجه جنوبا لتحقيق العدالة التوزيعية التي تغطي على الكثير من المشاكل في الجنوب الجزائري، وامتداد خطط وبرامج التنمية إلى المناطق الحدودية بل إلى المناطق الشمالية لكل من المالي والنيجر وشرق موريتانيا، حيث يجب القيام بمشاريع استثمارية في هذه المناطق حتى وإن كانت ذات طابع اجتماعي سياسي وليست ذات طابع اقتصادي خاصة في قطاعات كالري والتبادل التجاري والمياه والبناء وهذا بهدف توظيف الطوارق عن طريق مجموعة من العمليات من شأنها أن تتيح للجماعة البدوية.

[1]- نبيل بوبية ، مرجع سابق ، ص. 161.
[2]- نبيل بوبية، مرجع سابق ، ص. 162.

مزيدا من الاستقرار والتوظيف في نطاق مكاني معين سواء في بيئتها أو في بيئات أخرى ملائمة وقريبة، في إطار من ظروفها وقيمها ونظمها واحتياجاتها الأساسية ورغباتها، وخلال فترة زمنية معددة بحرف إحداث تغيير معين في نمط حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وعلى ضوء خطة مدروسة وضمن إطار السامية والقومية للدولة وذلك عن طريق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية "بوضع برامج وسياسات تنموية خاصة بالطوارق داخل دولهم في إطار سياسة تنموية شاملة تهدف إلى تغيرات هيكلية وإحداث نتائج اقتصادية واجتماعية لتحسين مستوى المعيشة لديهم"[1].

وهذا يمكن أن يضمن للجزائر مايلي:

– الوقوف في وجه المشاريع الأجنبية المرتكزة على البعد الاقتصادي في المنطقة خاصة المشروع الفرنسي ولوجود درجة أقل.

– استقرار المناطق الشمالية لكل من المالي والنيجر وبالتالي ضمان عدم هجرة مواطنيها نحو الجنوب الجزائري.

– كسب ولاء سكان هذه المنطقة بحيث لا يمكن لأي بلد آخر استعمالهم لإثارة مشاكل أمنية للجزائر.

– تنشيط التجارة الحدودية بين السكان في المنطقة ورجحان الميزان التجاري لصالح الجزائر.

– سحب البساط الاقتصادي شيئا فشيئا حتى تحت أقدام فرنسا في المنطقة.

ثالثا: في المجال الثقافي:إن الإجراءات الثقافية التي يمكن للجزائر اتخاذها في إطار إستراتيجية للحفاظ على أمنها ومواجهة المشاريع الأمنية في المنطقة والتي تضعها الجزائر من بين الأهداف المسطرة، تتمثل في العمل على كسب ولاء سكان المنطقة وذلك من خلال عوامل عدة أهمها عامل الدين، وعامل اللغة العربية وعامل الهوية الأمازيغية، وتكوين الإطارات الإفريقية.

عامل الدين: بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة ولائحة لتكوينهم في هذا المجال، حيث أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلب العلم من سكان المنطقة الساحلية والصحراوية كما يمكن للجزائر استخدام ورقة الزوايا التجانية التي لديها استثمار كبير وتأثير واسع في المنطقة ومقرها الأمر

[1]- نبيل بوبية، مرجع سابق، ص. 162.

يوجد في الجزائر والتي لا زالت لم تستغلها كما يجب على الرغم من الاهتمام الملحوظ بها خاصة مع الرئيس بوتفليقة .

عامل اللغة العربية: وذلك من خلال إرسال معلمين للغة العربية واستقبال كذلك متكونين فيها أن تربط الأجيال القادمة ثقافيا وتجعلها موالية للجزائر خاصة وأن هناك عرق الحرب فتضمن سكان منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

عامل الهوية الأمازيغية: على الرغم من أن البعض قد يراه متناقضا من استعمال اللغة العربية إلا أننا نرى أنه لا يوجد تناقض،فحامل الهوية الأمازيغية بإمكانه تقوية ارتباط بين طوارق المنطقة والجزائر، خاصة وأن الدستور الجزائري لسنة 1996 اعتبر الأمازيغية واحدة من المكونات الأساسية للهوية الجزائرية.

فكل عامل أو عنصر بإمكانه المساهمة في بسط نفوذ الجزائر على المنطقة لابد في استغلاله مادام يساهم في الاستقرار والأمن ويؤثر إيجابيا على مصالح الجزائر[1].

تكوين الإطارات الإفريقية: قامت الجزائر منذ الاسقلال بتكوين المئات من الإطارات الثقافية التي تتبوأ الآن من حيث علينا في بلدانها غير أن هذا التكوين توقف في منتصف الثمانينات ليعود في بداية التسعينات وقد فقدت الجزائر جراء انقطاع اتصالها بالإطارات الإفريقية المكونة بالجزائر ورقة جد مهمة، كما أن استغلال العلاقة الموجودة بين هذه الإطارات والجزائر هي علاقة نفسية روحية ذات خلقية ثقافية أن أحسنت الاستغلال، يمكن أن يبني روابط طويلة الأمد، ويحقق مصالح كثيرة للجزائر بأقل التكاليف، وفي أحسن الحالات عدم خلق هذه الإطارات مشاكل للجزائر.

رابعا: في المجال العسكري: من المجالات أيضا التي يهدف ويسعى إليها المنظور الجزائري المجال العسكري المتمثل في إقامة روابط عسكرية مع جيوش تالي هذه الدول، خاصة وأن طبيعة هذه الأنظمة في جل دول

[1]- نبيل بوبية، مرجع سابق، ص. 163.

المنطقة العسكرية، كأن تقوم الجزائر بتدريب أفراد قوات هذه الدول، والتفكير في إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة تهدف للحفاظ على الأمن ومن خلال ذلك تضمن عدم قمع جيوش هذه الدول الإقليمية الطوارقية والعربية الموجودة في الشمال، وتكسب ولاءها التام على أساس أن الجزائر بعملها هذا تقوم بحماية هذه الأقليات، وهذا كخطوة أولية نحو إقامة نظام شراكة أمنية على المستوى الجهوي في المنطقة أن كل الإجراءات السابق ذكرها لا يمكن أن تنجح إذا لم تكن هناك متابعة مستمرة ووفق إستراتيجية شاملة.وفي إطار تمييز صارم.

إن بناء إستراتيجية أمنية جزائرية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى يقضي كذلك تشجيه الاهتمام بانجاز دراسات وبحوث علمية حول المنطقة عن طريق إنشاء مراكز بحث في مختلف التخصصات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والأنتروبولوجية والنفسية تهتم بالمنطقة وتنظم ملتقيات وندوات حول هذه المحاور وهذا باعتبار أن الدراسات الجزائرية والعربية الموجودة حاليا نادرة إن لم تكن منعدمة[1].

وما يمكنا قوله في هذا الفصل هو المساهمة في التركيز على نجاح الأهداف وبالتالي فإن التركيز في هذه المساهمة يتعلق بتحليل المقاربات الأمنية لمواجهة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بصورة حصرية وهذه المقاربات تم تحديدها في المقاربة الأمنية الوطنية، المقاربة الأمنية الإقليمية، مقاربة أمنية دولية ذات طابع تدخلي، مقاربة أمنية دولية ذات طابع تنسيقي، ورغم أن هناك تداخل عمليا واضحا بين جملة هذه المقاربات إلا أنه يمكن التمييز بينها بناءا على تحليل أبعاد السياسات الأمنية للدول المعنية بمواجهة النشاط الإرهابي بالساحل الإفريقي، لكن بصورة خاصة سيتم استعراض مجموعة العوامل التي تفسر التأثير السلبي لتحيز الدول إلى المقاربات الأمنية الوطنية على نجاح المقاربة الأمنية الإقليمية التي تتبناها الجزائر في تحقيق أهدافها وهذه العوامل تشير إلى: [2]

أ- أهمية الأمن الوطني بالنسبة إلى بعض دول المنطقة: تختلف التهديدات الأمنية من حيث أن فعالية النشاط الإرهابي تختلف من دولة إلى أخرى، وبالتالي فإن الأولوية تمنح للتركيز على مقاربة أمنية تقوم على

[1] - نبيل بوبية، مرجع سابق، ص. 164.
[2]- ALEXIS ARUEL , ALGERIA CURRENT ISSUES , CONGRESSIOBAL DESEARCH SERUICE , P.7 .

إعطاء الأولوية للمفهوم المحلي– بالنسبة إلى كل دولة– للتهديدات الأمنية بدل الاندماج في المقاربة الإقليمية يترتب عليها زيادة معدل النشاط الإرهابي داخل هذه الدول.

وبالنسبة إلى هذه الدول فإن هناك دوافع غير معلنة من طرف الجزائر في تبنيها للمقاربة الأمنية الإقليمية تتمثل في إحدى جوانبها الأساسية في الضغط على التنظيمات الإرهابية من أجل دفعها إلى توزيع نشاطها على مجموعة الإقليم من الدول بدل توجيه نشاطها كليا إلى المجال الداخلي للجزائر على اعتبار أن التنظيم الإرهابي المركز في منطقة الساحل موجود في الأراضي الجزائرية هو ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وفي تقدير هذه الدول فإن الاندماج الفعال في أي مقاربة إقليمية لمواجهة النشاط الإرهابي هو نوع من أنواع الاستفزاز للتنظيمات الإرهابية المرتبطة أيدلوجيا وتنظيميا ببغضها البعض بشكل جيد، تترتب عليه ردود فعل في شكل زيادة معدل النشاط الإرهابي داخل هذه الدول مع أن الوضع الطبيعي أن التهديد الإرهابي بالنسبة إليها لا يعتبر التهديد الأمني الأبرز.

ب– أفضلية تحقيق الأمن حتى من دون المنظور الأمني الجزائري

إن هناك تحيز من طرف دول المنطقة إلى هدف تحقيق الأمن دون مراعاة نوعية المقاربة الأمنية فبعض الدول آثرت تجاوز المقاربة الأمنية الإقليمية التي تركز عليها الجزائر إلى التنسيق مع المقاربة الدولية التدخلية التي تتبنها الجمهورية الفرنسية والتي تختلف مضامينها تماما على المقاربة الإقليمية من حيث التمسك بحق التدخل العسكري المباشر وكذلك في إقرار الفدية،وبالنسبة إلى هذه الأخيرة فإن المقاربة الأمنية الإقليمية كما توضح جملة الاتفاقيات الأمنية المكونة لها تدعو إلى تجريم الفدية عند التعامل مع التنظيمات الإرهابية كما أنها تدعوا إلى إعلان الاستشارة المسبقة في أي عملية عسكرية مشتركة مع دول أجنبية ومع ذلك فإن بعض دول المنطقة لا تبدي أي التزام واضح بهذه الاتفاقيات.

فقد شهدنا كيف أن دولة مثل مالي فضلت تجاوز الاتفاقيات الأمنية الإقليمية في عملية إطلاق سراح إرهابيين مطلوبين في الجزائر وموريتانيا مقابل إفراج الجماعات الإرهابية عن الرهينة الفرنسي بيار كامات والتي ترتب عليها أزمة دبلوماسية حادة بين الجزائر ومالي،كما أن العملية العسكرية المشتركة في الفترة الأخيرة بين موريتانيا وفرنسا تمت دون استشارة مسبقة من طرف موريتانيا لدول المنطقة.

وبالنسبة إلى موريتانيا فإن الالتزام بالاتفاقيات الأمنية الإقليمية تأتي دون النجاح في تحقيق الأهداف الموريتانية من العملية وهي المرتبطة بإبعاد العناصر الإرهابية المتواجدة في المالي من التسلسل إلى أراضيها، كما أنه بالنسبة إلى مالي فإن الحفاظ على العلاقات المتميزة مع الجمهورية الفرنسية يأتي– في سلم الأولويات– قبل الالتزام بأي اتفاقيات أمنية إقليمية ولا تملك الجزائر في هذا المجال إلا التذكير بأن الدول المشكلة للمنطقة قد بلغت مستوى من النضوج يعوض الاستعانة بأي طرف خارجي كما يتم التركيز أيضا على دعوة دول المنطقة إلى الإخلاص في الالتزام بالاتفاقيات الأمنية الإقليمية بمعنى لا تتضمن المقاربة الأمنية الإقليمية أي ردود فعل رادعة تحول دون تفكير الدول في إعطاء الأولوية لهدف تحقيق الأمن على حساب التزاماتها الأمنية مع دول المنطقة. [1]

ج– التحفظ على المنظور الأمني للجزائر

إن معظم دول منطقة الساحل تحتفظ بعلاقات مستقرة ومتميزة مع الجمهورية الفرنسية وتفسر المقاربة الأمنية الإقليمية التي تتبناها الجزائر على أنها تقع ضمن إطار ما يسمى بتطبيق إستراتيجية الترابط في إدارة العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي لا تعرف مستوى معقول من الاستقرار فالبنسبة إلى هذه الدول فإن المقاربة الإقليمية تنكشف في دوافعها الأساسية على رغبة الجزائر في تقديم نفسها باعتبارها تمثيلا لمفهوم الدولة القائد في التكامل الأمني في منطقة الساحل.

وعلى هذا الأساس فإن المقاربة الأمنية الإقليمية– كما تشرحها الجزائر– لا تعبر في تقدير هذه الدول عن جهود إقليمية جدية لمواجهة النشاط الإرهابي في الساحل الإفريقي بقدر ما يتم استخدامها كورقة ضغط في إدارة العلاقات الجزائرية الفرنسية وبالنسبة إلى هذه الدول دائما فإنه لا يمكن قبول يمكن انتشار طابع غير المستقر لهذه العلاقات إلى دول تعرف علاقات تاريخية وراهنة مستقرة مع الجمهورية الفرنسية متخفيا في صورة مقاربة أمنية إقليمية.

[1] - ALEXIS ARUEL , Ibid , P. 8.

كما تفسر هذه المقاربة أيضا بالنسبة إلى بعض دول المنطقة على وجود مصلحة مباشرة للجزائر في تطوري علاقاتها مع الولايات المتحدة والتي تتبنى مقاربة أمنية دولية ذات طابع تنسيقي وإذا كانت الولايات المتحدة قد تراجعت عن تبني مقاربة أمنية دولية ذات طابع تدخلي من خلال تراجع عن عرض إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة وتحويلها إلى مقاربة أمنية ذات طابع تنسيقي، أين كانت الجزائر من أكثر الدول المعارضة لتطبيق المقاربة الأولى، وقد أثر هذا التحول فينظر تلك الدول إلى اعتبار الجزائر أكبر شريك للولايات المتحدة في عملية التنسيق الأمني استنادا إلى خبرتها في مجال محاربة الإرهاب.

د- تباين في مواقف الدول وتقديرها لخطورة التحديات الأمنية

فبالنسبة إلى دول ذات أهمية في الساحل الإفريقي مثل ليبيا والتي تدحرج التهديد الإرهابي داخلها إلى أدنى مستوياته بعد المراجعات التي قامت بها الجماعة الإسلامية الليبية وتخليها عن العمل المسلح فإن التركيز على التنمية في إطار القارة الإفريقية بشكل عام يتجاوز في التقدير الليبي التركيز على التجمعات الإقليمية الفرعية وقد عرض الزعيم الليبي معمر القذافي في الاجتماع الأخير للاتحاد الإفريقي تخصيص مبلغ 90 مليار دولار من أجل تجسدي مشروع المسمى الولايات المتحدة الإفريقية.

وإذا كانت دولة مثل ليبيا على قدر كبير من الأهمية في منطقة الساحل تعطي الأولوية للنشاط في إطار الإفريقي العام على حساب دورها في هذه المنطقة إضافة إلى عدم اعتراف لبيا بوجود تهديد إرهابي جدي في المنطقة حيث يتنكر الزعيم الليبي لوجود ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ويعتبره مجرد جماعات إجرامية فإن هذا التباين في أولويات الدول وتقديرها لخطوة تهديد الإرهابي مع دول محورية أخرى- ومنها الجزائر تحديدا- يؤثر بشكل مباشر على نجاح أي مقارنة أمنية إقليمية لمواجهة النشاط الإرهابي.

خلاصة الفصل

مايمكننا استنتاجه واستخلاصه في هدا الفصل فإن جملة هذه العوامل تمارس تأثيرا حقيقيا على أهداف المنظور الأمني الجزائري في مواجهة التهديدات والتحديات في الساحل الإفريقي، ويمكن القول أن هدا

المنظور وهو تحت تأثير هذه العوامل أقرب إلى الفشل منها إلى النجاح في تحقيق أهدافها وأن هذا النجاح مرتبط بتجاوز التأثيرات السلبية للعوامل السابقة وذلك من حيث:

1 – ضرورة تحقيق التوازن بين المقاربات الأمنية الوطنية والتي تقدرها كل دولة لنفسها مع المقاربة الأمنية الإقليمية والتي تركز على تحقيق الأمن الإقليمي، ولا يوجد أي مانع يحول دون التفكير الدول في أمنها الوطني ولكن مع احترام التزاماتها الأمنية الإقليمية فإذا كانت الجزائر مثلا قد قامت بوساطة ناجحة بين الحكومة المالية والحركات المتمردة في الشمال المالي، فإنها قد نجحت من خلال ممارسة الدبلوماسية الأمنية في هذا النزاع في حماية وحدتها الترابية وبالتالي أمنها وفي نفس الوقت التوسط في حفظ الأمن في الدول المجاورة.

2 – إدراك أن المقاربة الأمنية الإقليمية كما تعدوا إليها الجزائر لا تقوم على طرف تنسيقي ولكن انطلاقا من الواقع الأمني الموجود في هذه المنطقة والذي يشير إلى الإمكانيات المتوفرة لدول المنطقة في حماية أمنها المشترك وبالتالي تعزيز الأمن القومي لكل دولة على حدا، أو تطبيق ذلك المفهوم الخاطئ للأمن الإقليمي والذي على اعتباره محصلة تحقيق كل دولة لأمنها الوطني.

3 – تعزيز النزعة التضامنية بين دول المنطقة والتي تقوم على أقصى درجات الإحساس المشترك بالتهديد الإرهابي بغض النظر على اختلاف مستوياته بين دولة إلى أخرى بحيث لا يجب أن يطغى التقدير المحلي لخطورة التهديد الإرهابي على العمل الأمني الإقليمي لمواجهته، كما يقوم تعزيز هذه النزعة التضامنية أيضا على الاندماج الفعال في المقارب الأمنية الإقليمية برهناتها المشتركة دون التوقف عند التشكيك في خلفياتها بالشكل الذي يعطل مصلحة مؤكدة من أجل تجنب مفسدة محتملة. [1]

[1]- ALEXIS ARUEL , Ibid, P.10.

الفصل الثالث: المنظور الجزائري للأمن: الوسائل والأهداف

رفعت أغلبية الدول الإفريقية الانطواء تحت مضلة أمريكية ولا حتى تحت مضلة فرنسية وعلى هذا الأساس رفضت مقر القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا، ولا التدخلات الاقتصادية الفرنسية ففي أوت 2007 صرح موسيرا لكوتا، وزير الدفاع لجنوب إفريقيا أن الدول الإفريقية تعارض إقامة أي قيادة عسكرية أمريكية على الأراضي الإفريقية وهذا القرار ليس أحادي بل هو قرار اتحاد إفريقي، كما كان رد الجزائر على طلب الولايات المتحدة الأمريكية لاستضافة هي القاعدة على صحرائها في نفس السياق، حيث صرح وزير الخارجية السابق محمد بجاوي في 3 مارس 2007 قائلا "إن الجزائر ترفض إقامة قاعدة أجنبية على أراضيها، لأن ذلك يتعارض مع سيادتها واستقلالها وهذا ما جسدته الإستراتيجية الجزائرية في التعامل مع المشاريع الأجنبية.

فالعلاقات القائمة بين الجزائر ودول المنطقة متقطعة وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر المحدق لذلك لا بد من إستراتيجية جزائرية متكاملة في المنطقة تراعي إمكانياتها الوطنية، ظروفها الداخلية وتأخذ جميع المخاطر المحتملة في المنطقة بعين الاعتبار مع التركيز على مواجهة التحديات التي قد تنتج عن التدخل الخارجي بشتى صورة وأشكاله وذلك على مستويات قريبة متوسطة، بعيدة وفي جميع المجالات سياسيا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

المبحث الأول: وسائل المنظور الأمني الجزائري

الجزائر التي تتوسط بلدان المغرب العربي ، وبلدان حوض المتوسط ، والدولة الوحيدة التي ترتبط بحدود جغرافية مع كل بلدان المغرب العربي ، فضلا على إشرافها على واجهة مطلة على البحر المتوسط شمالا والتي تمتد من القالة شرقا إلى الغزوات غربا تعد أكبر دول المنطقة مساحة. فضلا عن كونها أعتى دول المنطقة عسكريا، اقتصاديا، وسياسيا حيث وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي نشرته جريدة الخبر الجزائرية شهر أبريل 2012 فان الجزائر تحتل المركز الأول كأقل دول الشرق الأوسط و إفريقيا مديونية ، كما أشار التقرير إلى أن الجزائر تحتل المركز الثاني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (mina) من بين عشرين بلدا بعد العربية السعودية من حيث احتياطي الصرف الرسمي سنة 2012.

حسب نفس التقرير فإنه من المتوقع أن يصل احتياطي الصرف للجزائر في نهاية العام 2012 إلى 205.5 مليار دولار متقدمة على إيران ب113.1 مليار دولار وبعد العربية السعودية ب683.5مليار دولار ، كما توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع الصادرات الجزائرية إلى 81 مليار دولار نهاية العام 2012 مقابل 76.8 مليار دولار سنة 2011، ومن المرتقب حسب نفس التقرير أن تبلغ الواردات الجزائرية 57.4 مليار دولار متوقعا أن يصل معدل النفط الجزائري سنة 2012 إلى 115 دولار للبرميل الواحد هدا ما يجعل الجزائر بلدا بإمكانه أن يلعب دورا أكبر في مجال التعاون وتكريس التنمية المحلية،الوطنية، والإقليمية، وهو ما يفتح أفاق التعاون مع محيطها المغاربي و الافريقي خاصة في الجنوب حيث دول الساحل الإفريقي .

المطلب الأول: التعاون على المستويين الإقليمي والدولي

في لقاء جمع بين الرئيسين الجزائري بوتفليقة والرئيس المالي المخلوع "توماني توري" يوم 20 جويلية 2009 بشرم الشيخ بمصر وبخصوص الوضع السائد في منطقة الساحل الإفريقي صرح مامادو توماني توري بأن" الجزائر وليبيا ومالي ودول المنطقة قرروا التعاون ووضع إمكانياتهم العسكرية والاستخباراتية سويا من أجل مواجهة ما يسمّى "بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ، مما يؤكد وجود تعاون أمني حقيقي بين قوى المنطقة ، ولأجل مكافحة جماعية تعاونية مقننة أقرت القمة الأفريقية المنعقدة بسرت الليبية على إدراج الطلب الجزائري المتعلق بتجريم دفع الفدية حتى لا يسمح للجماعات الإرهابية من تمويل نشاطاتها .

أولا: واقع التعاون الإقليمي في المجال الأمني

أ - أولوية التركيز على المفهوم الوطني للتهديدات الأمنية

بالنسبة إلى بعض دول المنطقة فان التهديدات الأمنية مختلفة من حيث أن فعالية النشاط الإرهابي تختلف من دولة إلى أخرى ، وبالتالي فان الأولوية تمنح للتركيز على مقاربة أمنية تقوم على إعطاء الأولوية للمفهوم المحلي – بالنسبة إلى كل دولة – للتهديدات الأمنية بدل الاندماج في مقاربة إقليمية يترتب عليها زيادة معدل النشاط الإرهابي داخل هذه الدول.

فيما تعتبر دول أخرى أن هناك دوافع غير معلنة من طرف الجزائر في تبنيها للمقاربة الأمنية الإقليمية تتمثل في إحدى جوانبها الأساسية في الضغط على التنظيمات الإرهابية من اجل دفعها إلى توزيع نشاطها على مجموعة إقليمية من الدول بدل توجيه نشاطها كليا إلى المجال الداخلي للجزائر على اعتبار أن التنظيم الإرهابي المركز في منطقة الساحل موجود في الأراضي الجزائرية هو ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وفي تقدير هذه الدول فان الاندماج الفعال في أي مقاربة إقليمية لمواجهة النشاط الإرهابي هو نوع من أنواع الاستفزاز للتنظيمات الإرهابية المرتبطة إيديولوجيا وتنظيميا ببعضها البعض بشكل جيد ، تترتب عليه ردود فعل في شكل زيادة معدل النشاط الإرهابي داخل هذه الدول مع أن الوضع الطبيعي أن التهديد الإرهابي بالنسبة إليها لا يعتبر التهديد الأمني الأبرز[1] .

ب **التعاون وأولوية تحقيق الأمن على نوعية المقاربة الأمنية :**

إن هناك تحيز من طرف دول المنطقة بهدف تحقيق الأمن دون مراعاة نوعية المنظور الأمني، فبعض الدول آثرت تجاوز المقاربة الأمنية الإقليمية التي تركز عليها الجزائر إلى التنسيق مع المقاربة الدولية التدخلية التي تتبنها الجمهورية الفرنسية والتي تختلف مضامينها تماما على المقاربة الإقليمية من حيث التمسك بحق التدخل العسكري المباشر وكذلك في إقرار الفدية ، وبالنسبة إلى هذه الأخيرة فان المقاربة الأمنية الإقليمية كما توضحا جملة الاتفاقيات الأمنية المكونة لها تدعو إلى تجريم الفدية عند التعامل مع التنظيمات الإرهابية كما أنها تدعو إلى إعلان الاستشارة المسبقة في أي عملية عسكرية مشتركة مع دول أجنبية ومع ذلك فان بعض دول المنطقة لا تبدي أي التزام واضح بهذه الاتفاقيات .

فقد شهدنا كيف أن دولة مثل مالي فضلت تجاوز الاتفاقيات الأمنية الإقليمية في عملية إطلاق سراح إرهابيين مطلوبين في الجزائر وموريتانيا مقابل إفراج الجماعات الإرهابية عن الرهينة الفرنسي والتي ترتب عليها أزمة دبلوماسية حادة بين الجزائر ومالي ، كما أن العملية العسكرية المشتركة في الفترة الأخيرة بين موريتانيا وفرنسا تمت دون استشارة مسبقة من طرف موريتانيا لدول المنطقة .

[1]- بلخيرات، حسين . (المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي: تحليل لعوامل الاختلال) . مركز الجزيرة للدراسات، السنة 2010.

وبالنسبة إلى موريتانيا فان الالتزام بالاتفاقيات الأمنية الإقليمية تأتي دون النجاح في تحقيق الأهداف الموريتانية من العملية وهي المرتبطة بإبعاد العناصر الإرهابية المتواجدة في المالي من التسلل إلى أراضيها ، كما انه بالنسبة إلى مالي فان الحفاظ على العلاقات المتميزة مع الجمهورية الفرنسية يأتي – في سلم الأولويات– قبل الالتزام بأي اتفاقيات أمنية إقليمية ولا تملك الجزائر في هذا المجال إلا التذكير بان الدول المشكلة للمنطقة قد بلغت مستوى من النضوج يعوض الاستعانة بأي طرف خارجي كما يتم التركيز أيضا على دعوة دول المنطقة إلى الإخلاص في الالتزام بالاتفاقيات الأمنية الإقليمية بمعنى لا تتضمن المقاربة الأمنية الإقليمية أي ردود فعل رادعة تحول دون تفكير الدول في إعطاء الأولوية لهدف تحقيق الأمن على حساب التزاماتها الأمنية مع دول المنطقة[1] .

ج– التوجس من الأهداف الجزائرية من طرح المقاربة الأمنية الإقليمية

إن معظم دول منطقة الساحل تحتفظ بعلاقات مستقرة ومتميزة مع الجمهورية الفرنسية وتفسر المقاربة الأمنية الإقليمية التي تتبناها الجزائر على أنها تقع ضمن إطار ما يسمى بتطبيق إستراتيجية الترابط في إدارة العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي لا تعرف مستوى معقول من الاستقرار فبالنسبة إلى هذه الدول فان المقاربة الإقليمية تتكشف في دوافعها الأساسية على رغبة الجزائر في تقديم نفسها باعتبارها تمثيلا لمفهوم الدولة القائد في التكامل الأمني في منطقة الساحل .

وعلى هذا الأساس فان المقاربة الأمنية الإقليمية – كما تشرحها الجزائر– لا تعبر في تقدير هذه الدول عن جهود إقليمية جدية لمواجهة النشاط الإرهابي في الساحل الإفريقي بقدر ما يتم استخدامها كورقة ضغط في إدارة العلاقات الجزائرية الفرنسية وبالنسبة إلى هذه الدول دائما فانه لا يمكن قبول انتشار الطابع غير المستقر لهذه العلاقات إلى دول تعرف علاقات تاريخية وراهنة مستقرة مع الجمهورية الفرنسية متخفيا في صورة مقاربة أمنية إقليمية .

كما تفسر هذه المقاربة أيضا بالنسبة إلى بعض دول المنطقة على وجود مصلحة مباشرة للجزائر في تطوري علاقاتها مع الولايات المتحدة والتي تتبنى مقاربة أمنية دولية ذات طابع تنسيقي وإذا كانت الولايات المتحدة قد تراجعت عن تبني مقاربة أمنية دولية ذات طابع تدخلي من خلال التراجع عن عرض إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة وتحويلها إلى مقاربة أمنية ذات طابع تنسيقي ، أين كانت الجزائر من أكثر الدول

[1] - حسين بلخيرات، المرجع السابق.

معارضة لتطبيق المقاربة الأولى، وقد أثر هذا التحول في نظر تلك الدول إلى اعتبار الجزائر أكبر شريك للولايات المتحدة في عملية التنسيق الأمني استنادا إلى خبرتها في مجال محاربة الإرهاب .

د- التباين في أولويات الدول وتقديرها لخطورة التهديد الإرهابي

فبالنسبة إلى دول ذات أهمية في الساحل الإفريقي مثل ليبيا والتي تدحرج التهديد الإرهابي داخلها إلى أدنى مستوياته بعد المراجعات التي قامت بها الجماعة الإسلامية الليبية وتخليها عن العمل المسلح فان التركيز على التنمية في إطار القارة الإفريقية بشكل عام يتجاوز في التقدير الليبي التركيز على التجمعات الإقليمية الفرعية وقد عرض الزعيم الليبي معمر القذافي في الاجتماع الأخير للاتحاد الإفريقي تم تخصيص مبلغ 90 مليار دولار من اجل تجسد مشروع المسمى الولايات المتحدة الإفريقية[1] .

وإذا كانت دولة مثل ليبيا على قدر كبير من الأهمية في منطقة الساحل تعطي الأولوية للنشاط في الإطار الإفريقي العام على حساب دورها ي هذه المنطقة إضافة إلى عدم اعتراف ليبيا بوجود تهديد إرهابي جدي في المنطقة حيث يتنكر الزعيم الليبي لوجود ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ويعتبره مجرد جماعات إجرامية فان هذا التباين في أولويات الدول وتقديرها لخطورة التهديد الإرهابي مع دول محورية أخرى ومنها الجزائر تحديدا يؤثر بشكل مباشر على نجاح أي منظور أمني إقليمي لمواجهة النشاط الإرهابي .

وبالمحصلة فان جملة هذه العوامل تمارس تأثيرا حقيقيا على المقاربة الأمنية الإقليمية في مواجهة النشاط الإرهابي في الساحل الإفريقي ، ويمكن القول أن هذه المقاربة وهي تحت تأثير هذه العوامل اقرب إلى الفشل منها إلى النجاح في تحقيق أهدافها وان هذا النجاح مرتبط بتجاوز التأثيرات السلبية للعوامل السابقة وذلك من حيث ما يأتي ذكره .

1- ضرورة تحقيق التوازن بين المقاربات الأمنية الوطنية والتي تقدرها كل دولة لنفسها مع المقاربة الأمنية الإقليمية والتي تركز على تحقيق الأمن الإقليمي ، ولا يوجد أي مانع يحول دون تفكير الدول في أمنها الوطني ولكن مع احترام التزاماتها الأمنية الإقليمية فإذا كانت الجزائر مثلا قد قامت بوساطة ناجحة بين الحكومة المالية والحركات المتمردة في الشمال المالي ، فإنها قد نجحت من خلال ممارسة الدبلوماسية

[1] - حسين بلخيرات ، المرجع السابق.

الأمنية في هذا النزاع في حماية وحدتها الترابية وبالتالي أمنها القومي وفي نفس الوقت التوسط في حفظ الأمن في دولة مجاورة.

2 – إدراك أن المقاربة الأمنية الإقليمية كما تعدو إليها الجزائر لا تقوم على ترف تنسيقي ولكن انطلاقا من الواقع الأمني الموجود في هذه المنطقة والذي يشير إلى الإمكانيات المتوفرة لدول المنطقة في حماية أمنها المشترك وبالتالي تعزيز الأمن القومي لكل دولة على حدا ، أو تطبيق ذلك المفهوم الخاطئ للأمن الإقليمي والذي على اعتباره محصلة تحقيق كل دولة لأمنها الوطني.

3– تعزيز النزعة التضامنية بين دول المنطقة والتي تقوم على أقصى درجات الإحساس المشترك بالتهديد الإرهابي بغض النظر عن اختلاف مستوياته بين دولة إلى أخرى بحيث لا يجب أن يطغى التقدير المحلي لخطورة التهديد الإرهابي على العمل الأمني الإقليمي لمواجهته، كما يقوم تعزيز هذه النزعة التضامنية أيضا على الاندماج الفعال في المقارب الأمنية الإقليمية برهاناتها المشتركة دون التوقف عند التشكيك في خلفياتها بالشكل الذي يعطل مصلحة مؤكدة من أجل تجنب مفسدة محتملة.

4– مراعاة أن المقاربة الأمنية الدولية ذات الطابع التدخلي هي مقاربة متحيزة قائمة على تحقيق اكبر قدر من النفوذ ، ويحتاج ذلك إلى تعزيز دول المنطقة لثقتها في قدراتها الإقليمية ، أو كما تصفه الدبلوماسية الجزائرية بنضوج الإمكانيات الأمنية لدول المنطقة دون الحاجة إلى تدخل أطراف خارجية حيث يعد ذلك من أكثر مهيجات النشاط الإرهابي بالنسبة إلى التنظيمات المختلفة[1] .

أثر غياب تعاون حقيقي ومشاريع ذات بعد إقليمي على منطقة الساحل الإفريقي:

فإذا كانت الجزائر قد وفرت البديل الاقتصادي لسكان الجنوب الذين يشتركون مع سكان جيرانهم الجنوبيين في دول الساحل الإفريقي من خلال محاولة جمعهم في قرى ومدن بالجنوب وتوفير مختلف الظروف الاقتصادية المتطورة وإدماجهم في الحياة العصرية، وزيادة عدد مقاعد البرلمان المخصصة لولايات الجنوب بغرض زيادة تمثيلهم وهو ما أدى إلى تغيير نمط معيشتهم، فإن كلا من مالي والنيجر لم تقدم مبادرات لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط الاقتصادي الطوارقي نتيجة محدودية الإمكانيات الاقتصادية لتلك الدول وهو ما جعل المستوى الاقتصادي في دول النيجر ومالي وبدرجة أقل موريتانيا في تدهور مستمر .

[1]-حسين بلخيرات ، المرجع السابق .

وهو ما يرشح من استمرار وقوع أزمات و حروب داخلية وتزايد معدلات الجريمة المنظمة وانتشار ظاهرة التهريب واختطاف الرعايا الأجانب والاتجار بالمخدرات والسلاح وهو ما يضع امن الساحل والجزائر أمام مزيد من التحديات والرهانات نتيجة غياب برامج تنموية حقيقية تساعد على مواجهة الفقر والأمية وتدهور البيئة والجفاف في تلك المناطق الفقيرة فالتنمية تبقى آلية ضرورية إذا أردنا النجاح للمنظور الجزائري للأمن[1] .

أدى غياب تنمية حقيقية في مناطق انتشار مظاهر الجريمة المنظمة والإرهاب وتهريب المخدرات والاختطاف خاصة في شمال مالي المتاخمة للحدود الجزائرية خلال السنوات العشرة الأخيرة إضافة إلى الأزمة الليبية العام 2011، إلى رفع موازنة الدفاع في الجزائر إلى أكثر من 9 مليار دولار العام 2011 لمواجهة مختلف مهددات الأمن القومي الجزائري ، فالجزائر مثال على بلد ازداد إنفاقه العسكري بصورة حادة خلال السنوات العشر الماضية فيما هبط الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي بسبب نمو اقتصادي عال مدفوع بارتفاع أسعار النفط، فهي بما لديها من احتياطي كبير من النفط والغاز، تعد قوة إقليمية في شمالي إفريقيا وما تزال تطور نفوذها السياسي بتحولها إلى حليفة رئيسية للولايات المتحدة في الحرب العالمية على الإرهاب"[2] .

تحتل الجزائر المركز الثامن كأكبر مشتري الأسلحة في العالم (2006 – 2010) وفق آخر تقدير صدر عن معهد ستوكهولم للسلام نشر في 14 مارس 2011، وخلال تلك الفترة استوردت الجزائر 3% من حجم الأسلحة المباعة في العالم فيما حلت الهند أولا بـ 9 % تليها الصين بنسبة 7% من حجم مشتريات السلاح في العالم وبلغت ميزانية الدفاع لعام 2009 نسبة 15% من مجموع الميزانية العامة للجزائر.(أنظر إلى الملحق رقم 02)

لو أخذنا على سبيل المثال ظاهرة الإرهاب، نجد أن الأمن الإنساني غير قابل للانقسام، إذ أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 أن جذور الإرهاب هي في مناطق بعيدة تشهد نزاعات وتوترات وتخلفًا متزايدًا، إلا أن هذا البعد ضرب الولايات المتحدة الأمريكية على إقليمهًا، والحماية التي تظهرها الحدود تظهر خيالية .

[1]- بوبية نبيل ، المرجع السابق، ص ص 33 55.

[2]- معهد ستوكهولم للسلام . الأمن والسلاح ونزع التسلح. تقرير صادر عن المعهد، ستوكهولم، 2009، ص212.

كما أنَّ % 40 من ضحايا الهجوم ليسوا أمريكيين، وإنما ينتمون إلى 80 دولة، ونفس الشيء ينطبق على الأحداث التي شهدتها إسبانيا في 11 مارس2003.

لذا فمن غير المعقول أن تقدر مؤسسة وحيدة على حمل المسؤولية الشاملة للأمن وإستراتيجية إقامة سلام تكون قابلة للتطبيق على كل حالات النزاع، فمهمة السلام مقسمة على العديد من الوحدات (الأمم المتحدة، المنظمات، المجتمع المدني، الأفراد) لذلك فإن القضاء على مثل تلك التحديات الأمنية لا تتم إلا عبر التعاون الجماعي الأمني الحقيقي.

رغم عولمة المبادلات الاقتصادية ووسائل الإنتاج التي تظهر وكأن العالم متجانس. يعد التعاون المتبادل القائم على العدالة في توزيع الثروة مغيبا، فالسياسة تحكمها المصلحة الوطنية الضيقة، لذلك فإن القضاء على مسائل الإرهاب الذي يعد أخطر التهديدات لكونه غير عقلاني وغير متوقع ولا يهدف للاستيلاء على الإقليم ولا الحصول على نجاحات ضد القوى العسكرية، ويفضل زعزعة استقرار الدول المستهدفة، باستغلال نقاط ضعفها وكذا سكانها، كما أنه يستعين بوسائل ضعيفة مستغلا الاتصالات الدولية وسهولة اختراق الحدود وهو يعد خطر دولي لأنه قد يصيب أية دولة.[1]

المطلب الثاني: الوسيلة التنموية وتعزيز الإعلام المحلي

انطلاقا من الأوضاع الداخلية، تحمل بلدان المنطقة في رحمها أزمات عديدة ومتنوعة، فالفقر والحاجة يعبر عن الضعف وعدم القدرة، وكذلك يعبر عن التناقضات وإن لم يتحكم فيها فإنها ستنفجر،كما أن الخواء الجغرافي في المنطقة وضعف بل انعدام القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بكل حرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة، هذه الدول لا تقوى حتى على تحديد معالم حدودها وحراستها.

وهكذا فإن الفقر وفراغ المجال وإغراءات الكسب وضعف المتابعة، وغيرها تجتمع لتولد أزمات وتهديدات جديدة، لان المنطقة يصعب التحكم فيها في حالة تدهورها إلا بعد مدة وبتكاليف باهظة وهذا

[1]-حموم فريدة ، المرجع السابق ، ص50.

بالنظر إلى ضعف الأنظمة القائمة واحتشام الموارد المسخرة لذلك يطرح ضعف الأنظمة وقلة الموارد للتكفل بحاجات المواطنين فرص النشاط والكسب بأي طريقة، فتنخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها الطبيعية الصحراوية في النشاط غير القانوني، لأن المعيار عندها هو الكسب فتصبح المنطقة محكومة بشريعة الإجرام المنظم، المتحالفة مع الجماعات الإرهابية، فتكون عندها مناطق محررة وغير تابعة للأنظمة الحاكمة إلا في الخريطة السياسية.

يساعد ذلك مجموعة من العوامل من أهمها توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، وهو من بين الأسباب التي جعلت الجماعات الإرهابية على غرار ما يسمى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تلتحق بالمنطقة للحصول على السلاح وعولمة نشاطها هناك.[1]

<u>أولا</u>: إمكانيات الإقلاع التنموي في منطقة الساحل الإفريقي

تتوفر دول الساحل الإفريقي على إمكانيات اقتصادية هامة تمكنها لو استغلتها بشكل راشد متبوع بدفاع مشروع لمصالحها. وهذا في ظل الامبريالية الرأسمالية العالمية المهيمنة على الاقتصاد والتجارة العالميتين،حيث اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير اقتصادية أحدثت غليانا كبيرا في فرنسا وسط أرباب العمل، قضية ميناء مرسيليا الذي تسببت في خسارة بلدية مرسيليا لمداخيل هامة، حيث أمر الرئيس الفرنسيّ بتوقيف استخدام الجزائريين لميناء مرسيليا كميناء مؤقت للبضائع الجزائرية، وهو ما يعني خسارة الميناء الفرنسيّ لمداخيل هامة، وخسارة بلدية مرسيليا أيضا لميزانية ضخمة، ولم تنفع زيارة نواب فرنسيين وعن المجلس البلديّ لمدينة مرسيليا للجزائر في تحلّ القضية، التي اتخذ فيها قرار رئاسيّ نهائي، غير قابل للمفاوضة، نتيجة للإصرار الفرنسيّ على عدم الاعتذار عن الاستعمار الفرنسيّ للجزائر.

ومن هنا يتأكد للجزائر أنّها قادرة على استخدام أوراق الضغط الاقتصادي على باريس، خصوصا وأنّ الجزائر تتمتع بوضع اقتصاديّ مريح بعد تحقيقها لاحتياطيّ صرف في حدود 200 مليار دولار في

[1]- نبيل بوبيه، مرجع سابق، ص161.

الصندوق الوطنيّ لضبط الإيرادات، ومديونية خارجية شبه منعدمة، والإعلان عن خطة تنموية خماسية بـ: 286 مليار دولار بين سنتي 2010 و2014، ربما لن يكون لفرنسيين فيها نصيب كبير بعد التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الجزائرية مع كلّ من أميركا والصين وروسيا وكوريا الجنوبية. وإجابة على السؤال حول أولوية المصالح الاقتصادية مع فرنسا، في ظل المطالبة "بالاعتراف بالجريمة الاستعمارية صراحة وعلنا أمام العالم"[1] .

فالجواب يتعلق بالموقف الفرنسيّ من الإجابة عن هذا التساؤل، وليس الموقف الجزائري، بعد أن أصبحت الجزائر في وضع اقتصاديّ جدّ مريح، كما أبدى الرئيس الجزائريّ عبد العزيز بوتفليقة امتعاضه من النتيجة المخيبة للآمال بعد الانخراط الجزائريّ في مشروع برشلونة للشراكة الأورو متوسطية سنة 2002 ثم الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007، حيث أكّد وزير المالية الجزائريّ كريم جودي أنّ الجزائر تخسر جرّاء هذه الشراكة أكثر مما تربحه من مشاريع تفرض على الجزائر القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية.

كما أنّ إعلان الرئيس ساركوزي سنة 2007 نية الحكومة الفرنسية استثمار 05 مليارات أورو في الجزائر،ارتبط بدعوة الرئيس ساركوزي بناء علاقة مستقبلية تتجاوز الخلافات التاريخية، وردّ الرئيس الجزائريّ بأنّ الجزائر تريد مستقبلا على قاعدة الماضي.

هذا يؤكد أن دول الساحل وبالأخص الجزائر التي تتوفر على كافة الإمكانيات الاقتصادية والمالية التي تساعدها على للإقلاع الاقتصادي لابد عليها أن تعتمد على ذاتها من اجل تحقيق ذلك أما بقية دول الساحل الإفريقي التي تعاني شح الموارد المالية فهي تحتاج إلى شراكة إقليمية قائمة على التعاون وترقية المبادلات البينية بين مختلف دول الساحل الإفريقي، وإجمالا تقوم الجزائر بمد يدها إلى مختلف الدول الثلاث

[1] - نبيل بوبية ، المرجع السابق، ص 161

مالي، النيجر ، وموريتانيا بغرض مساعدتها على الإقلاع التنموي كما هو حال شمال مالي الذي استفاد نهاية العام 2011 من مبلغ 10 ملايين يورو مخصصة لتنمية المناطق الشمالية.[1]

ثانيا: أهمية الحكامة وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إنجاح التنمية في الجزائر ودول الساحل الإفريقي

تتحقق الحكامة أو الحكم الرشيد من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان ديمومة التنمية، فالمجتمع المدني يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولكل واحد ضعفه ونقاط قوته، بمعنى أن هناك هدفا أسمى لدعم الحكم الراشد، ومن خلال ما تقدم تبين لنا أن مفهوم مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني مفهوم جديد، ظهر في الدولة المعاصرة فالدور النسبي لها في إطار السوق يسمح بممارستها للسلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، بتسيير الأعمال من خلال الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون بتركيز مصالحهم وممارسة حقوقهم الشرعية وتغطية التزاماتهم.

فالحكم الراشد هو الضامن لروافد المشاركة والشفافية ومن مبدأ الدعامات الأساسية الاقتصادية والسياسية والإدارية، ولأجل فهم وتوضيح أكثر لوظائف الدولة تحت فلسفة الحكم الراشد نعرض أهم ما جاء في تقرير التنمية في العالم المقدم من طرف البنك الدولي سنة 1997 المتضمن الوظائف الحيوية للدولة المعاصرة والمتمثلة في: تطوير الإنصاف والعدل، تصحيح نقائص تطوير السوق، حماية الفقراء، برامج محاربة الفقر، النجدة في حالة الكوارث، توفير السلع والخدمات العمومية، الدفاع، القانون والنظام، حقوق الملكية، التسيير الاقتصادي الكلي، الصحة العمومية، الضمان الاجتماعي، إعادة توزيع المنح العائلية، التأمين على البطالة تفعيل وتصحيح نقائص وتطوير الإعلام، تنظيم التأمينات (الأمراض، الحياة، التقاعد، المنح)، التنظيم المالي، حماية تنظيم الاحتكارات، تنظيم المصالح العمومية (الماء، الكهرباء، المواصلات السلكية، التعليم الأساسي، الحفاظ على البيئة، تنسيق الأنشطة الخاصة، تشجيع الأسواق، تجميع وتحفيز المبادرات) .

[1]- عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص08.

إضافة لذلك كان لابد من التأكد أن الوظائف الأساسية للدولة في اقتصاد السوق تصحح نقائص احتكار السوق وتساهم في عدالة وإنصاف أكثر في مختلف أنشطة الدولة لترقية اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل الحكم الراشد من خلال تصحيح نقائص تطوير السوق وتطوير الإنصاف والعدل فيه لأجل إعادة توزيع أمثل للمداخيل.

الحكم الراشد أصبح يشكل على الأقل من الناحية النظرية عنصرا إيجابيا بالنسبة للدول النامية، فهو عامل أساسي يساعد في تحقيق السلم والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وترقية حقوق الإنسان وتكريس الشفافية من خلال المساءلة والمراقبة وبسط قوة القانون؛ ومع تباين وتعدد وجهات النظر حول تعريف مفهوم ومضمون الحكم الراشد، والتي تم حصرها في مقاربتين اثنتين: المقاربة التنموية الاقتصادية والمقاربة السياسية، فبالنسبة للمقاربة التنموية فالحكم الراشد هو مجرد تقنية إدارية وأداة لتسيير عملية التنمية[1] .

فالمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة هي وحدها صاحبة القرار لتحديد مدى درجة توفر الشروط السياسية الضرورية لتجسيد الحكم الراشد للحصول على المساعدة المالية والتقنية؛ أما المقاربة السياسية فترى أن الحكم الراشد لا يعتبر وسيلة لتحقيق الفعالية والتسيير النزيه للشؤون العامة فقط، وإنما وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

فالأمر الذي لا يمكن أن يختلف فيه اثنان هو أن لا سبيل لإرساء الحكم الراشد إلا بإقامة دولة القانون والحق، وترسيخ الديمقراطية الحقة، من خلال فتح مجال التعددية السياسية والمراقبة الشعبية للمجالس المنتخبة (المحلية والوطنية)، الشفافية في تسيير شؤون الدولة، مع حرية التعبير والإعلام. وللحكم الراشد معايير وخصائص عديدة ومتنوعة، تختلف باختلاف الجهات ومصالحها لكن الأكثر شمولا تضمنت المعايير التالية :المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، المعاملة بالمساواة، الفعالية، المحاسبة والرؤية الإستراتيجية؛ وقد تختلف هذه المعايير كذلك حسب أولوية التطبيق من بلد لآخر، وهنا نؤكد ضرورة احترام

[1]- امنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2005 2006، ص148.

الخصوصيات الثقافية، والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذا يبقى الجانب العملي للحكم الراشد من خلال كيفية تجسيده.

إن تجسيد الحكم الراشد يتوقف على ثلاثة أنساق رئيسية :النسق السياسي، الإداري، والنسق الاقتصادي، فإدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهي البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، والبعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته، وتؤثر هذه الأبعاد الثلاثة وتترابط مع بعضها في تحقيق الحكم الراشد الذي يعتمد على تكامل وترابط عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وهم الشركاء الأساسيين في عملية التنمية. [1]

ثالثا: تعزيز الإعلام المحلي

قامت الحكومة الجزائرية في العشرية الأخيرة بإطلاق مشروع إذاعة في كل ولاية وهذا بغية تعزيز دور الإعلام المحلي وهو المسعى الذي حاولت الجزائر تطبيقه ونشره في دول الجوار ، حيث نص اتفاق الجزائر الموقع بين الحركات الأزوادية والحكومة الجزائرية شهر جويلية 2006 على "إنشاء إذاعة جهوية ورابط للتلفزيون الوطني بغية تصدير القيم الثقافية للمنطقة" والتي تضاف إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ولتطبيق ذلك نص الإتفاق على إنشاء لجنة مشتركة لمتابعة هذا الإتفاق تتشكل من ممثلين عن كل طرف إضافة إلى الطرف الجزائري باعتباره وسيطا بين الفرقاء ويكون مقرها في كيدال، تبذل الجزائر أيضا مجهودات كبيرة لتنمية مناطق الشمال في مالي والنيجر وتحت رعاية الجزائر إذ عادة ما تتم تلك المشاريع بحضور الوزير مساهل أو ولاة تمنراست ، إليزي، أدرار، لمتابعة تلك المشاريع وأحيانا أخرى تكون تحت متابعة وزراء جزائريون[2] .

<u>المبحث الثاني</u>:المنظور الأمني للجزائر: الآليات

عملت الجزائر على تقديم أوج عطائها وهذا حتى في أصعب مراحلها لتكون درسا يحتذي به في مجال الدبلوماسية والتفاوض القائمة على مبادئ القانون الدولي، ومبادئ التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وهي قواعد تحكم منظورها الأمني اتجاه

[1]- سهيلة امنصوران ، المرجع السابق، ص 148 149.
[2]-نبيل بوبية ، المرجع السابق، ص102.

منطقة دول الساحل الإفريقي وتكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها إيمانا منهم بان القضية الجزائرية قضية نبيلة في طرحها وعادلة في مكسبها .

وإيمانا من تجربة الجزائر في ميدان الكفاح المسلح إبان فترة الاستعمار عملت الدبلوماسية الجزائرية وبدون هوادة على مد يد العون للشعوب وحركات التحرر الوطني .

ارتكزت الجزائر في دبلوماسيتها ومنظورها الأمني على مبادئ هيئات نشطة وفق قواعد القانون الدولي خاصة مبدأ التسوية السلمية والمنصوص عليه وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 33 منه.

وبناءا على تلك المبادئ واصلت الدبلوماسية الجزائرية أداء مهامها الحافلة بالمسؤولية بحمية وحماس فكانت وساطتها في منطقة القرن الإفريقي، واستمر دورها المحوري في تبنيها إلى جانب جنوب إفريقيا ونيجيريا المبادرة الجديدة لأجل تنمية إفريقيا (النيباد)، وعليه فان همنا الواضح أن نبين منظور الجزائر الأمني بكل فخر إنصافا للدبلوماسية الجزائرية، وعليّنا أن نوازن بين الرغبة في تبيان مراحل الدبلوماسية الجزائرية التي ترسم هويتنا عبر كفاحنا الطويل،وبين حرصنا على تقديم منارة مضيئة لإبراز مفاخر وانجازات الجزائر الفتية باعتبارها مجال انتمائنا بكل ما أوتينا من قوة حاولنا بكل عزم وإرادة الإحاطة بمضامين المقاربات الأمنية والدبلوماسية للجزائر اتجاه إفريقيا والساحل بوجه أدق.

<u>المطلب الأول</u>: الوساطة الجزائرية و المساعي التنسيقية لتوحيد دول المنطقة في مكافحة التهديدات الأمنية

يرى متابعون للحراك الجيو سياسي في المنطقة، أن منظور الجزائر الأمني من مسألة مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي على ضوء تداعيات الأزمة الليبية وما أفرزته من متغيرات في مقدمتها مستقبل حركية أسلحة المخازن الليبية وسط الجماعات المسلحة، أخذت مأخذ الجد من طرف الفاعلين في المنطقة، حيث أجمع ممثلو العواصم المحورية التي تقود الحرب العالمية على الإرهاب على أن التنظيم الإرهابي القاعدة وخلاياه في المغرب الإسلامي، بات أكثر حماسة وأكثر استعدادا لتنفيذ أعمال أكثر وحشية من أيّ وقت مضى، وهو ما يدعو لإرادة سياسية أكثر جديّة.

أولا:ندوة الجزائر لمكافحة الإرهاب 2011

كشفت ندوة الساحل التي انطلقت أشغالها يومي 7 و8 نوفمبر 2011 بنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة، عن الدعم الذي تحظى به الجزائر من طرف دول الساحل وشركائها لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا؛ حيث أجمع المتدخلون بأن "الأزمة الليبية زادت الوضع أكثر تأزما بمنطقة الساحل لتضاف إلى ظاهرة الإرهاب وتحركات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنقل الكثيف للأسلحة المهربة من ليبيا".

حاول المتدخلون، بمناسبة الندوة الدولية للأمن والتنمية لدول الميدان (الجزائر،مالي،النيجر، وموريتانيا) التركيز على التحديات التي تواجهها منطقة الساحل حيث علاوة على تهديد تنظيم القاعدة واعتماده أسلوب اختطاف الرهائن والمطالبة بالفدية والاستعانة بشبكات التهريب والمخدرات، ظهر إلى الواجهة مشكل تنقل الأسلحة الذي زاد الوضع أكثر تأزما بسبب الحرب التي تشهدها ليبيا والذي حول المنطقة إلى مخزن للأسلحة قد يؤجج المعارك ويزيد من خطر التهديد الإجرامي.

وطالبت دول الساحل من الجزائر لعب الدور الريادي وقيادة العمليات بشكل صارم ضد الإرهاب والجريمة المنظمة كونه البلد الوحيد في المنطقة الذي يملك الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤهله لمواجهة هذه الظواهر الخطيرة. وتحظى الجزائر بدعم قوي من طرف قيادة أفريكوم والولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي؛ حيث شاطر الجميع تخوفات الجزائر بشأن تداعيات الأزمة الليبية التي بدأت تلقي بظلالها على منطقة الساحل من خلال تنقل الأسلحة بطريقة سريعة ومرعبة؛ حيث أكد الجميع أنه "يتعين الاهتمام بهذا الموضوع بجدية لما له من انعكاسات خطيرة على المنطقة مستقبلا". على عكس الدول الأخرى، تحاول فرنسا التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للموضوع من خلال التأكيد على ضرورة خلق استثمارات اقتصادية و اجتماعية ومساعدة سكان المنطقة وخلق تنمية محلية مستديمة تعمل على وضع حد لظاهرة البطالة والتهميش ومحاولة التقليل من الخطر الذي تشكله تنقل الأسلحة في المنطقة[1]

.

[1]-مالك رداد ، (مسألة الطوارق ومخاوف انتقال المطالب الانفصالية) جريدة الفجر الجزائرية ، العدد 1018، يوم الخميس 24 نوفمبر 2011، ص03.

وأبدى وزراء خارجية دول منطقة الساحل (مالي، النيجر وموريتانيا)، تخوفهم من استمرار الوضع في التدهور لاسيما وأنه أصبحت تعبر عبر المنطقة 50 طنا من الهيروين بالإضافة إلى حجز مؤخرا 500 كلغ من مادة السانتاكس الموجهة لصناعة المتفجرات ناهيك عن التنقل المتزايد للأسلحة جراء الأزمة الليبية.

وطالبت دول الساحل من الجزائر لعب الدور الريادي وقيادة العمليات بشكل صارم ضد الإرهاب والجريمة المنظمة كونه البلد الوحيد في المنطقة الذي يملك الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤهله لمواجهة هذه الظواهر الخطيرة. وتحظى الجزائر بدعم قوي من طرف قيادة أفريكوم والولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي؛ حيث شاطر الجميع تخوفات الجزائر بشأن تداعيات الأزمة الليبية التي بدأت تلقي بظلالها على منطقة الساحل من خلال تنقل الأسلحة بطريقة سريعة ومرعبة؛ حيث أكد الجميع أنه "يتعين الاهتمام بهذا الموضوع بجدية لما له من انعكاسات خطيرة على المنطقة مستقبلا".

أما الجنرال كارتر هام، القائد الأعلى للقوات الأمريكية بالقارة الإفريقية أكد خلال مداخلته في ندوة الجزائر لمكافحة الإرهاب، أمس، أن الجزائر قدمت ثمنا باهظا من أجل القضاء على الجماعات الإرهابية المتطرفة، مشيرا في الوقت ذاته إلى العلاقة والشراكة بين الجزائر وواشنطن في مجال التنسيق الأمني والعسكري زيادة على التعاون الاستخباراتي الذي يدخل ضمن محاربة التنظيمات الإرهابية، خاصة ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كل هذا يجعل من الجزائر رقما أساسيا في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي،والتي لا يمكن الاستغناء عنها كتجربة رائدة، وفي السياق ذاته، أكد هام استعداد أمريكا للتعاون مع الجزائر لكسر شوكة الإرهاب العابر للقارات وإيجاد حلول مشتركة للقضاء نهائيا على ما يسمى بالقاعدة.

وبدوره وزير خارجية مالي، مامادو مايكا أكد أن "الرهان الكبير الذي تواجهه منطقة الساحل يتمثل أساسا في توحيد الجهود وتنسيق العمل الميداني وخلق آليات وأطر من شأنها تكثيف التواجد في الميدان لحصر

تحركات ونشاطات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالإضافة إلى شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات التي أصبحت مصدرا للجريمة المنظمة" [1] .

وقبل ندوة الجزائر هذه الأخيرة عرفت اللقاءات التنسيقية بين الجزائر ودول الميدان اجتماعات سابقة وأهم ما تم في هذا الإطار كان ما يأتي ذكره .

ثانيا: قمة جانت 1990:

عقدت هذه القمة بمدينة جانت بولاية إليزي في أقصى الجنوب الشرقي من الجزائر وذلك يومي 08 و09 سبتمبر 1990 بغرض حلحلة مسألة الطوارق، وضم اللقاء قادة ورؤساء كل من الجزائر ، ليبيا ، النيجر ومالي، وهذا تحت قيادة الرئيس السابق الشاذلي بن جديد ، وانتهى اللقاء بتأكيد القادة الأربعة على ضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد للتهميش الذي تعاني منه المجتمعات الطوارقية، ولإنجاز ذلك تم تشكيل لجنة وزارية رباعية مشتركة تضم وزراء داخلية الدول الأربعة المجتمعين بجانت تعمل تحت لجنة المتابعة المتكونة من قبل وزراء خارجية الدول المشاركة الذين يجتمعون كل سنة[2] .

وأقرت القمة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزيز التعاون ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وإدماج السكان المعنيين (الطوارق) واحترام السيادة الترابية لجميع الدول ، وكامتداد لقمة جانت المتعلقة بمراقبة تنقل الطوارق والتي أصرت الجزائر من خلاله على التضامن الأخوي والاستقرار الجهوي.

ثالثا: ندوة الجزائر نوفمبر 1993:

وهي الندوة التي تم من خلالها إقناع الدول الأخرى بتناول محور وحيد وهو عملية التنسيق في ملفات الأمن والتعاون الاقتصادي لتعزيز النسيج الاجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من أجل مواجهة جماعية

[1]- مالك رداد ، المرجع السابق، ص03.

[2]- نبيل بوبية ، المرجع السابق، ص95 96.

لمختلف التحديات والمشاكل التي تعاني منها المنطقة كما التزمت النيجر وتشاد على تحقيق المصالحة الوطنية لتجاوز المشاكل التي تقف من وراءها قوى خارجية بعيدة عن قارة إفريقيا .

رابعا: الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي والنيجر:

1 -**الوساطة بين الفرقاء في مالي:** على الرغم من العراقيل والمشاكل التي كانت عائقا في وجه الجزائر لإتمام الوساطة والتي كانت في كل مرة تكاد تعصف بالمنطقة التي تنتمي إليها الجزائر إلا أن ذلك لم يمنع الجزائر من لعب دورها الذي كان في كل مرة فعالا وذو نفس طويل ، ويمكن إجمال الخطوات التفاوضية التي أشرفت عليها الجزائر لجمع الفرقاء في مالي(الحكومة والطوارق) فيما يأتي ذكره.

أ -**اتفاقية تمنراست 1991:** عقدت في المكان السالف الذكر يومي 05 و 06 جانفي عام 1991 مع وفد ضم حركتين متمردتين وهما الحركة الشعبية لتحرير الأزواد (mpla)، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد (fiaa) وذلك لإجراء المفاوضات والتي أسفرت على 13 مادة كما سيأتي ذكره[1] .

أ1- وضع حد للعمليات العسكرية بين الطرفين خاصة في المناطق رقم 06، 07، 08 ابتداء من يوم 06 جانفي 1991 على الساعة الثانية زوالا.

أ2- يتعهد الطرفان على منع وقوع أي عملية عنف فردية أو جماعية وعلى استبعاد كافة العناصر المساعدة من الخارج.

أ3- استقرار القوات المسلحة للحركة الشعبية لتحرير للأزواد والحركة العربية الإسلامية للأزواد في أماكنها الحالية وأي تحرك من قبلهما يكون دون سلاح.

أ4- القوات المالية مطالبة بوقف كل العمليات وهذا لتجنب أي اشتباك مع المسلحين الأزواد.

أ5- انسحاب القوات المالية من تسيير الإدارات المدنية وإلغاء بعض المناصب العسكرية.

أ6- القوات المسلحة المالية مدعوة إلى تجنب أماكن الرعي والمناطق السكانية.

أ7- تفرغ القوات المسلحة المالية للدفاع عن التراب المالي.

[1]-نبيل بوبية ، المرجع السابق، ص 95 96 97.

أ8- بإمكان المسلحين الأزواد الالتحاق بالقوات المسلحة المالية وفق شروط يضعها الطرفان.

أ9- إنشاء لجنة مكلفة بتطبيق هذا الإتفاق وإنهاء الأعمال المسلحة برئاسة الجزائر الوسيط في القضية.

أ10- لجنة إنهاء العمليات تشكل من طرف الوساطة الجزائرية وعدد متساو من الطرفين.

أ11- مدينة هذه اللجنة هي مدينة غاو (gao) المالية.

أ12- كل السجناء والأسرى والرهائن المتواجدين لدى الطرفين يطلق سراحهم في مدة أقصاها ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ توقيع هده الاتفاقية.

أ13- الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ فور التوقيع عليها بتاريخ يوم 06 جانفي 1991[1] .

وفي مارس من العام 1991 عقدت لجنة المتابعة اجتماعها برئاسة الجزائر بمدينة غاو في مالي لتنفيذ اتفاقية تمنراست، والتي عاينت بعض الخروقات منها عدم إطلاق سراح الرهائن وعدم احترام وقف إطلاق النار حيث سقط العديد من القتلى والجرحى وبالرغم من ذلك لم يؤثر ذلك على تطبيق الاتفاق.

ب **لقاء الجزائر العاصمة الأول 30/29 ديسمبر 1991:** وهو لقاء أولي جمع بين الطوارق وممثلي الحكومة المالية والسلطات الجزائرية لتحضير إطار المفاوضات والوساطة التي ستقودها الجزائر.

ت **لقاء الجزائر العاصمة 24/22 جانفي 1992:** وفيه توصلت الأطراف المشاركة والتي ضمت طرفي النزاع الحكومة المالية والمتمردين الطوارق إلى توقيع اتفاق نص على ما يأتي ذكره .

- توقيع هدنة.
- الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين .
- متابعة المفاوضات.
- تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق في الوضع.

[1]-نبيل بوبية ، المرجع السابق، ص 97.

ث -**لقاء الجزائر الثالث 15-25 مارس 1992** : وتم فيه الاتفاق على توقيع الاتفاق الوطني ببماكو فيما بعد.

ج -**لقاء تمنراست 20/16أفريل 1994**: وتم في هذا اللقاء ما يأتي ذكره .

- التوصل إلى تقييم عملية الاتفاق الوطني.
- تحديد الطرق والوسائل الممكنة لتطبيق الاتفاق الوطني.
- تبادل الاقتراحات بين الطرفين لتطبيق العمليات التي تسمح بتفعيل الإتفاق الوطني في أبعاده الأمنية والأمنية والعسكرية والدستورية.
- إدماج المقاتلين الأزواد في الأسلاك المشتركة.
- إدماج المقاتلين في الوظيف العمومي مع تحديد رتبهم.

وتواصلت الوساطة الجزائرية في حلحلة تأزم الوضع في مالي وهو ما لوحظ في وساطات أخرى كما هو الحال للقاء الجزائر ما بين 10 و 15 ماي 1994، وبعده لقاء تمنراست ما بين 27 و30 جوان من نفس السنة والتي تمخض عنه تعهد طرفي النزاع بالالتزام بقرارات الجزائر التي تم إتخادها في ماي 1994، وتوج هذا الاتفاق بتنظيم "شعلة السلام" يوم 26 مارس 1996 من قبل الحكومة المالية والذي تم من خلاله حرق الأسلحة التي استخدمت في النزاع الداخلي بين الطرفين بمشاركة وزير الداخلية الجزائري الذي حمل معه برقية تهنئة من قبل الرئيس الجزائري السابق السيد اليامين زروال.

أدى عدم احترام تلك الاتفاقيات من كلا الجانبين إلى تجدد الاشتباكات بينهما، وعلقت الوساطة الجزائرية بعد انتقادات الصحافة المالية لها عام 2005، والتي يصح تسميتها بالوساطة المفتوحة على اعتبار أن الجزائر تجد نفسها في كل مرة مجبرة على التوسط بين طرفي النزاع نتيجة عدم الالتزام بالاتفاقيات. لتعود مرة أخرى بعد اشتداد المعارك بين الحكومة والطوارق "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" وأشرف على عملية الوساطة السفير الجزائري ببماكو السيد عبد الكريم غريب والذي توج بالتوقيع على اتفاق سلام في

جويلية 2006 أشرف عليه الرئيس بوتفليقة وهو الاتفاق الذي أنقد كيدال المالية من العنف وسائر المنطقة الساحلية[1] .

وعرفت سنة 2012 أعنف المواجهات بين حركة تحرير الأزواد والحكومة المالية أسفر على الإعلان عن استقلال إقليم الأزواد وإقامة دولة للطوارق في شمالي مالي وهو ما يضع منطقة جنوب الصحراء أمام معضل حقيقية ، بارتدادات تمس دول الجوار المالي خاصة الجزائر.[2] وكان ذلك بعدما أحكم مقاتلو "حركة تحرير الأزواد" السيطرة على المدن الثلاث الكبرى في شمال مالي "تومبوكتو وغاو وكيدال"[3] .

وكانت الجزائر قد أعلنت رفضها المساس " بوحدة تراب مالي" أعقبها ردود فعل مؤيدة للموقف الجزائري من موسكو وواشنطن ومدريد ولندن وباريس ودول الجوار، واعتبرت (الجزائر) أن الحل السياسي هو الحل وفي أعقاب ذلك أفاد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل بأن الجزائر قررت منح مساعدات إنسانية للاجئين حيث قامت طائرات جزائرية بنقل مساعدات إنسانية للنازحين الماليين في النيجر وموريتانيا وجنوب الجزائر المتاخم للحدود مع مالي.

وذكر بعد محادثات أجراها مع الوزير البوركينابي للخارجية "جبريل باسولي" أن الضرورة هي إيجاد "حل سياسي عاجل" للأزمة في شمال مالي.[4] والتي أسفرت زيادة على تزايد أعمال العنف إلى إلغاء مباريات كروية كما هو الحال لمباراة مالي – الجزائر في إطار الوحدة الترابية لهذا البلد داعيا إلى المفاوضات بين الطرفين وأعربت الجزائر على استعدادها للتوسط بينهما وأعلن الوزير البوركينابي مساندته للموقف الجزائري.

---

[1] - نبيل بوبية ، المرجع السابق، ص98.

[2]- ف،جمال . (الجزائر ترفض الاعتراف بتقسيم مالي) . جريدة الخبر الجزائرية . العدد6678، يوم السبت 07 أفريل 2012 ، ص04.

[3]- قدادرة، عاطف. (الأزواد وتنظيمات جهادية تسيطر على شمال مالي) . جريدة الخبر الجزائرية. العدد 6673 ، يوم الإثنين 02 أفريل 2012، ص04.

[4]- قدادرة، عاطف. (الجزائر ترفض المساس بوحدة مالي وترافع لصالح الحل السياسي) . جريدة الخبر الجزائرية. العدد 6639، يوم الثلاثاء 28 فيفري 2012، ص05.

2 -الوساطة الجزائرية في النيجر:

لم تصمد اتفاقيات السلام طويلا في النيجر نتيجة عدم رضا أحد تلك الأطراف أو تدخل قوى خارجية وتحريض طرف ضد آخر وهو ما أدى إلى زيادة عمر تلك القضايا وأطال أمدها إلى غاية توقيع إتفاقية السلام عام 1995 الذي أعطى صلاحيات للطوارق بشأن تسيير مناطقهم ذاتيا أو ما يعرف في النيجر بالتسيير اللا مركزي لأقاليم الطوارق غير أنه وبفعل غياب الموارد وتأخر تنظيم انتخابات نزيهة أدى ذلك إلى تزايد سخط سكان وممثلي الطوارق ، وما زاد من غضب هؤلاء في العشرية الأخيرة هو الأزمة الغذائية الخانقة التي ضربت البلاد سنة 2005 والتي خلفت آلاف المتضررين جراء محدودية موارد البلد. ويمكن إجمال أبرز مساعي الجزائر لمعالجة قضايا هذا البلد من خلال ما يأتي ذكره.

أ -الوساطة الجزائرية ودورها في الحفاظ على الأمن القومي الجزائري:

أدرك الساسة الجزائريون منذ السنوات الأولى لتمرد الطوارق على السلطات المركزية في كل من النيجر ومالي خطورة الموقف فترك الأمور وعدم الاهتمام بما يدور في الجنوب الجزائري والذي من شانه ان يهدد استقرار المنطقة بما فيه الأمن القومي الجزائري وما ينجر عنه من فتح المجال أمام القوى الخارجية لتتدخل تحت مبررات إنسانية وبمسميات أخرى عديدة [1] .

إضافة إلى أن الطوارق يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بشك رهيب في المناطق الجنوبية خصوصا في منطقة الهقار المتاخمة للحدود بين الجزائر من جهة ومالي والنيجر من جهة أخرى، وترتبط أقليات الطوارق بعلاقات متينة تجمعهم التجارة والنسب والدين وحتى اللغة لذلك فإن أي إثارة للطوارق ستكون عواقبه وخيمة على طوارق الجزائر وبالتالي على الأمن الجزائري وعلى المنطقة ككل.

[1] - شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 62.
الوساطة الجزائرية لم تكن منحصرة في مالي والنيجر فقط بل سبق للجزائر من خلال ما يعرف "باتفاق الجزائر" من إنهاء الحرب العراقية الإيرانية كما تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من فض الحرب الأريتيرية الأثيوبية في القرن الأفريقي فهي بالتالي بلد رائد في هذا المجال، وأحد اكبر دول إفريقيا المحورية إلى جانب جنوب إفريقيا زيادة على ذلك فهي ثاني اكبر اقتصاد إفريقي بعد جنوب إفريقيا كما تتوفر على أكبر احتياطي صرف في القارة الإفريقية وهذا ما يفسر إلحاح صندوق النقد الدولي على الجزائر طلبه بإقراضه.

تجلت المساعي الجزائرية لفض النزاع في النيجر من خلال اللقاء الأول الذي عقد خلال الفترة الممتدة بين 28 و30 أكتوبر 1997 وتلاه لقاءين آخرين في شهر نوفمبر من نفس السنة على فترتين:الأولى بين 18 الى 21 من شهر نوفمبر والثانية ما بين 25 و 28 من نفس الشهر والتي توجت التوقيع على بروتوكول يقضي على إنهاء النزاع وحالة التوتر السائدة في شمال النيجر ، ونص بروتوكول الجزائر على وقف إطلاق النار بين الطرفين على أن يتبعه إطلاق سراح الأسرى من كلا الطرفين.

يجمع المراقبون للوضع في المنطقة الساحلية على النجاح الباهر الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية طوال تسعينيات القرن الماضي في التوسط بين فرقاء الأزمة في النيجر ومالي رغم محاولات ضرب هذه الجهود من طرف بعض الجهات الإقليمية والخارجية التي ترى أن مصلحتها تكمن في إبقاء المنطقة في اضطراب[1] .

المطلب الثاني: احترام القانون الدولي لاسيما الإنساني وسيادة الدول ورفض التدخل الأجنبي

يهتم القانون الدولي بكل ما هو غير عسكري أو لم يعد كذلك خلال النزاعات المسلحة، وهو تعريف لا يحدد طبيعة هذا النزاع هل هو نزاع داخلي أم دولي، ولا بما يسمح للمقاتلين اللجوء إليه ، مركزا فقط على ما هو مدني وما هو عسكري.

أما القانون الدولي الإنساني فقد عرّف مؤخرا من طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أنه " مجموعة القواعد الدولية المستمدة من الاتفاقيات أو العرف، والرامية إلى وجه التحديد إلى حل المشاكل الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة عن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، والتي تعود لأسباب إنسانية حق أطراف النزاع في استخدام طرق وأساليب الحرب التي تروق لها، أو تحمي الأعيان والأشخاص الذين تضرروا أو قد يتضررون بسبب هذا النزاع .

أولا: قواعد القانون الدولي الإنساني وضرورة احترامه

1 خصائص القانون الدولي الإنساني

ويمكن من خلال هذا التعريف استخلاص الخصائص المرتبطة بهذا القانون والمتمثلة في ما سيأتي ذكره.

[1] - ظريف شاكر، المرجع السابق، صص62 64 65.

أ -يتدخل العرف السائد بين الدول في تشكيل هذا القانون في المسائل التي لم يشملها القانون بعد.

ب -تهدف قواعده من جهة إلى حماية الأشخاص المتضريين أو قد يتضررون من النزاع، ومن جهة أخرى تحصر طرق وسائل القيام بالحرب، والتي سمح لأطراف النزاع باستخدامها حفاظا على الأرواح والمنشآت القاعدية الضرورية للحياة.

ت -تستهدف قواعده من النزاعات الداخلية، وتلك التي تنشأ بين الدول، فهي لا تستهدف تسوية النزاع، بل هي قواعد ذات أهداف إنسانية، تسعى لحماية الأرواح والممتلكات المدنية والسلمية.

ث -يهدف ذلك هذا القانون إلى أنسنة النزاعات مهما كانت طبيعتها، بضمان حماية المدنيين الذين يتواجدون في مواقع عنف مسلح، وبذلك فهو قانون خاص، تكمن خصوصيتها في إهتمامه بحماية الفرد في النزاعات المسلحة، أين يصعب تنفيذ قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان نظرا لغياب سيطرة الدولة على مؤسساتها.

2- محتوى القانون الدولي الإنساني:

يتشكل القانون الدولي الإنساني من فرعين بحسب الحماية التي يستهدفها، فإذا كان يهدف لحماية الأفراد والأعيان، فنكون بصدد الحديث عن قانون جنيف، وإذا كان يستهدف تحديد كيفية إجراء المعارك والوسائل المسموح بها آنذاك، فنكون بصدد قانون لاهاي (Droit de Lahay): يسمى كذلك بقانون الحرب، وهو يضع مجموعة من الحقوق والالتزامات على عاتق المقاتلين في كيفية تسيير العمليات العسكرية، وكذا اختيار الوسائل المستعملة ضد العدو، وهو يستهدف حماية المشاركين في المعارك، ويشتمل هذا القانون على مجموعة اتفاقيات، وهي كما سيأتي ذكرها.

أ -اتفاقيات لاهاي الأولى في 29 جويلية 1899

تم تبني ثلاث اتفاقيات في مؤتمر لاهاي الدولي للسلم، كمحاولة من المجتمع الدولي لتقييد وسائل استخدام القوة لتقييد وسائل استخدام القوة، وقصرها على المقاتلين دون غيرهم، والعمل على حماية ضحايا النزاعات المسلحة، وتمثلت هذه الاتفاقيات الثلاث في ما يأتي ذكره.

أ-**1 اتفاقية حل المنازعات بالطرق السلمية:** وهي تتضمن نظاما من القواعد الخاصة بتعزيز التعاون والسلم الدوليين، وترسيخ علاقات دولية بين الدول وهو ما يسعى إليه المنظور الأمني الجزائري اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، كما تحد من لجوء الأطراف المتنازعة للحرب لحل خلافاتهم.

أ-2اتفاقية قوانين أعراف الحرب البرية: ألزمت هذه الإتفاقية الدول المتعاقدة عليها أن تعطي لجيوشها في الميدان تعليمات تكون متفقة مع لائحة قوانين أعراف الحرب البرية الملحقة بالاتفاقية، واللائحة تضع جملة من القواعد السلوكية في حالة الحرب البرية[1] .

أ -3اتفاقية تطبيق المبادئ الإنسانية على الحرب البرية: لقد رعت جانب الإنسانية في تسيير الأعمال الحربية التي تجري في البحر كحضرها مهاجمة السفن التجارية والمستشفيات .

ب- اتفاقية لاهاي الثانية المعتمدة في 18 أكتوبر1907: لقد اعتمدت فيها 13 اتفاقية ومشروع اتفاقية حول إقامة محكمة التحكيم الدولي ، وتتمثل هذه الاتفاقيات في ما يأتي ذكره.

ج- بروتوكول جنيف لعام 1925: يحظر الاستعمال الحربي للغازات السامة والخانقة، أو ما شابهها، وكذا الجرثومية، ويتضمن البروتوكول ثلاث مبادئ أساسية تتعلق بحماية الفرد في حالة النزاعات المسلحة، إذ تتعهد فيها الدول بالامتناع ثلاثة أنواع من الأسلحة الآتي ذكرها. – الغازات الخانقة أو السامة.

- الأسلحة البيولوجية.
- الأسلحة الكيماوية.

3- الجزائر والدعوة إلى احترام القانون الدولي:

دعت الجزائر إلى احترام قواعد القانون الدولي لاسيما الإنساني منه كما رفضت أي تغيير للحكم خارج الأطر الدستورية كما حدث مؤخرا في مالي وقبله في موريتانيا وكوت ديفوار باعتبار أن كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان يستهدف عملية أنسنة النزاعات بضمان أمن المدنيين العاجزين عن القتال والمتواجدين في مواقع عنف مسلحة. فيهتم القانون الإنساني بالفرد في فترة النزاعات ، أين يصعب تنفيذ ميكانيزمات حماية كتلك وضعها القانون الدولي لحقوق الإنسان لغياب سيطرة الدولة على مؤسساتها.

[1]- حموم فريدة ، المرجع السابق، ص 128.

يصادف القانون الإنساني كذلك عائق السيادة، لذا قيل بأن التدخل لأغراض إنسانية يعد كذلك استثناء من قاعدة دم التدخل، كالدفاع الشرعي، الأمن الجماعي، إلا أن الأسس أقام عليها المدافعون عن الفكرة حججهم تؤكد كلها على قدسية مبدأ السيادة وعدم التدخل ، مما دفعهم بالقول بوجود الحق في المساعدة الإنسانية التي لا تتضارب مع السيادة نظرا لأن المحتاجين لها هم الذين يطالبون بها، وهي تركز على أساس المسؤولية الجماعية حين ترفض أو تعجز عن توفير الحماية لرعاياها.

ونظرا لبقاء تحجج الدولة بسيادتها، عمل المدافعون عن التدخل على إدراج مفهوم الأمن الإنساني الذي يؤكد على المسؤولية التضامنية للجميع، وعلى السيادة كمسؤولية، بحيث لا يمكن للدولة التحجج بها لعدم تمكين الغير من تقديم المساعدة، فيصبح بذلك كل فاعل آخر بمقدوره أخذ مكان الدولة في توفير الحماية إذا رفضت أو عجزت عن القيام بها دون أن يعد ذلك تدخلا، وبالتالي يعزز مبدأ التدخل الإنساني بإدراج هذا المفهوم الجديد، أين أصبح التدخل ممكنا باسم الإنسانية.

ويلاحظ أن تغير طبيعة النزاعات وتحولها أكثر لصفة النزاعات الداخلية أحدث تغيرا وتجديدا في سير الأمم المتحدة ومن خلال مجلس الأمن ، بحيث أن أمن الأفراد أصبح يقوى على حساب أمن الدول، وأخذ تدخلها يتزايد باسم المحافظة على السلم والأمن الجماعي، فالأمن لم يعد لم يعد يعني حفظ الأمن فقط ، بل التنبؤ به أيضا وصنع وبناء السلام وهذا يستدعي إجراء وإدخال إصلاحات على منظمة الأمم المتحدة لتتماشى أكثر مع الوضعية الجديدة للمجتمع الدولي.[1]

ثانيا: رفض التدخلات الخارجية بأغراض متباينة

وهنا نميز بين حالتين مرجحة للتدخل وتشكل تهديدا وخطرا على الأمن في المنطقة ككل والتي يمكن إيجازها فيما يأتي ذكره .

[1]- حموم فريدة ، المرجع السابق ، ص ص 131 175.

تحدي التدخل العسكري الأجنبي بحجة التدخل الإنساني:

إذا ما حدث أي تصعيد في الأزمة على نحو غير متوقع فالخوف من توظيف هذا التصعيد للأزمة ومن التطورات التي تحدث في منطقة الساحل، لخدمة الأهداف العسكرية المباشرة كمقدمات وذرائع وشعارات، أو لتعزيز الهيمنة الدبلوماسية عبر اغتصاب دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ولقد كانت بوادر صدام بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية حول المنطقة حادثة إطلاق النار من طرف الطوارق على طائرة شحن أمريكية كانت تموّن الجيش المالي، كرد فعل منهم على المساعدات التي تقدمها واشنطن للنظام المالي، عقب الحادث صرح زعيم الثوار الطوارق "باهانغا""استغربنا بشدة تدخلهم كنت أعتقد أن الأمريكيين يعرفون عدالة قضيتنا لأننا شرحنا لهم ذلك مئات المرات"[1] .

وأضاف "تمنيا من الجيش الأمريكي الموجود في المنطقة عدم التدخل في هذه الأمور إلا إذا أراد الإصلاح أو مساعدة شعب الطوارق على بناء حياته" وقال "لا نعادي أحد في العالم .. نطالب فقط بأن يعرف الآخرون عدالة قضيتنا" .

وحول الحضور الأمريكي العسكري في المنطقة استنكر البرلماني الطوارقي المالي المقرب من الجزائر "العباس أتتالا" ما تقوم به أمريكا يؤكدا أن "وجود الأمريكيين هو الذي سيحيل الإرهاب ويؤجج الصراع في المنطقة وانتقد بشدة واشنطن بأنها "لم تسمع أصواتنا ... قلنا لهم إننا لا نريد وجودا عسكريا وأن لا يصرفوا ملايينهم على الإرهاب وهمي، وأخبرناهم أننا في شمال المالي نحتاج للماء وظل وطعام وليس فرق عسكرية يمكنهم صرف هذه الملايين على مشاريع لتنمية المنطقة .

وهذا الرأي يتطابق مع رأي الجزائر التي تسعى دائما لتكريسه مع جميع الأطراف سواء بالقنوات الدبلوماسية الرسمية أو عن طريق زعماء الطوارق الجزائريين المفوضين من طرف النظام الجزائري وهنا نرى بأن مبادرات السلام الموقعة في الجزائر بين الحكومة المالية ومسلحي الطوارق والمعروفة باسم "سلم الشجعان" مهددة بالانقضاء في ظل "التدخل الأمريكي" مما سوف يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي لدول المنطقة[2] .

[1] -Edmand bernus et outre , les towdregs, musé national des arts à A risqué et à eceanie 1996 Paris, p 162.
[2]- Edmand bernus et outre ,ibid. p 162.

تحدي التنافس الأمريكي– الفرنسي على المنطقة:

حيث قد تستغل الحوادث المختلفة في المنطقة المتعلقة بالعمليات الإرهابية التي تتمثل في خطف السياح الغربيين وغيرها من الحوادث الأخرى والأزمات التي تعيشها دول الساحل من أجل استغلال الثروات التي تتمتع بها المنطقة وكذلك استغلال الطوارق في معادلة الصراع، فمنذ عهد الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" وبداية حكم خلفه جاك شيراك ومن بعده "ساركوزي" وكذلك منذ نهاية عهد الرئيس "بوش الأب" وبداية حكم الرئيس "بيل كلينتون" وبوش الابن شهدت المنطقة تنافس معتمدا بين واشنطن وباريس حول الثروات الطبيعية خاصة اليورانيوم وقد اتسم التنافس بالندية.

فقد عملت باريس على ضمان تواجد لها في المستعمرات السابقة لها عبر وسائل مختلفة وممارسة الضغوط ودعم أطراف على حساب أطراف أخرى لتحقيق مصالحها، وتعزيز تواجدها في هذه المنطقة التي تعتبرها حيوية.

أما واشنطن فاهتمت في البداية بأن يكون الطوارق حلفائها مثل ما هو مع الأكراد لكنها لم تجد من الزعماء من يحاربها كي تتخذ منه مدخلا للولوج للمنطقة، فطرحت عليهم إدماجهم ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير وبأن يكون مساندين لعملية السلام بين العرب وإسرائيل وأن يساندون العلاقات الموريتانية الإسرائيلية ويجعلوا منها نموذجا لعلاقاتهم المستقبلية. مقابل تقديم أمريكا دعم لقضيتهم .

نتيجة لتسارع الأحداث في المنطقة بانتقال العمل الإرهابي إليها وتفشي الجريمة المنظمة تحت غطاء القاعدة اتجهت واشنطن إلى أسهل الحلول وهي عرض خدماتها على الأنظمة السياسية الموجودة في المنطقة وهو ما يتعارض مع سياسة الجزائر الأمنية التي تعتبر أي وجود عسكري أمريكي في المنطقة يهدد أمن المنطقة بشكل عامة وأمنها بشكل خاص[1] .

[1]- Edmand bernus et outre ,op cit. p 162.

رفض التدخل الأجنبي:

هذا ورفضت الجزائر السماح بتحليق طائرات عسكرية غربية فوق الصحراء جنوبا ، في إطار مهام لمنع تهريب السلاح من ليبيا ، ومراقبة نشاط الجماعات المسلحة الموالية لفرع تنظيم القاعدة في الساحل شمال مالي، حيث تعمل وحدات استطلاع جوي تدير قاعدة لطائرات بدون طيار فرنسية وأمريكية في موقع سري في الصحراء الليبية . وتتمركز تلك القوات في مكان بصحراء ليبيا الغربية ، يعتقد أنه يقع جنوب القطرون ، شاركت في تعقب القادة السابقين في نظام العقيد الراحل معمر القذافي .

ونقلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وحدات المراقبة والاستطلاع الجوي التي شاركت في العمليات العسكرية لإسقاط نظام القذافي للعمل في مهمة مراقبة مناطق صحراوية أهمها الحدود النيجرية الليبية التي يشتبه بأنها الممر الرئيسي لتهريب السلاح من ليبيا.

تنطلق طائرات من دون طيار فرنسية من ثلاث قواعد على الأقل من ليبيا وتشاد وهددت الجزائر باستهدافها إن تجاوزت المجال الجوي الجزائري. حيث تعمل طائرات استطلاع جزائرية وأخرى بدون طيار روسية الصنع على مراقبة الصحراء[1] .

ولتجنب أي مزايدة قد تدفع بالقوى الكبرى التدخل عسكريا في المنطقة،قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من التدابير الأمنية لمواجهة أي خطر وأعلنت مسبقا عن رفضها لأي تواجد أجنبي في مناطق نفوذها .

هذا وأدت الأزمة الليبية الأخيرة إلى انتشار كثيف للجيش الجزائري شرق وجنوب البلاد، ففي كمين نصبه مسلحون لقافلة سيارات مهربين ، بانفجار قوي لبراميل وقود كانت في طريقها إلى مالي وهذا بالمكان المسمّى "آرنا" غرب بلدة الخليل المالية .

[1]- بن أحمد، محمد. (الجزائر ترفض تحليق طائرات عسكرية غربية فوق ترابها) . جريدة الخبر الجزائرية، العدد6560، يوم السبت 10 ديسمبر 2011، ص02.

أسفر الاشتباك العنيف الذي كان يهدف للاستيلاء على سيارات دفع رباعي وشحنة وقود، عن مقتل مهربين جزائريين وجرح 10 آخرين أغلبهم من جنسية مالية وبحوزتهم أسلحة.1

كما أحبط الجيش الوطني الشعبي الجزائري محاولة اعتداء من قبل مجموعة إرهابية بالقرب من الحدود الجزائرية المالية؛ مساء السبت 11فيفري 2011 ، استهدف وحدة مراقبة للجيش وحرس الحدود ، وانتهت العملية بمقتل سبعة إرهابيين واعتقال آخر، وجاءت العملية على إثر تنكر الإرهابيين الثمانية في لباس الجيش المالي مستفيدين بذلك من الأسلحة المتوفرة بكثرة جراء الانتشار الكثيف للسلاح الليبي بعد فتح نظام العقيد القذافي مخازن السلاح في وجه المسلحين الأفارقة.

وادعى هؤلاء الفرار من المعارك مع ما يسمّى "جماعة تحرير الأزواد" ، وحاول أربعة منهم الاقتراب من وحدة عسكرية مشتركة قرب الحدود الجزائرية المالية في المكان المسمّى "بوواسي" لكن قائد الوحدة تفطن للكمين، وأمر الإرهابيين بالتوقف، وعندما رفضوا الإذعان بالتوقف أعطى الأخير تعليمات بإطلاق النار عليهم ودارت معركة بين الطرفين انتهت بالقضاء على سبعة إرهابيين والقبض على آخر بعدما قام هؤلاء بدفن متفجرات على بعد نحو 50 مترا من موقع الاشتباك.

واسترجع الجيش الجزائري في هده العملية التي وقعت غرب تينزواتين على الحدود مع مالي ، سيارة رباعية الدفع ، وتسعة رشاشات مختلفة و400 كلغ من المواد شديدة الانفجار، وسمح تدخل مروحيات عسكرية جزائرية متطورة بالقضاء على هذه المجموعة بعد قصف كاسح من قبلهم.2

اتهم الناطق الرسمي للجيش المالي مقاتلي حركة الأزواد المدعومة حسبه ، من "عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بمنع وحدات الجيش من تزويد المدنيين المتضررين من القتال بالمساعدات والمؤونة منذ 17 جانفي 2012 تاريخ بداية القتال بين الطرفين متهما مقاتلي الأزواد بالوقوف وراء الاعتداء الذي

1- بن أحمد ، محمد . (معركة حول شاحنات تحمل وقودا) . جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6669، يوم الخميس 29 مارس 2012، ص03.

القطرون: بلدة ليبية تقع في جنوب البلاد ذات طبيعة صحراوية.

2- بن أحمد، محمد. (القضاء على 7 إرهابيين على الحدود مع مالي) . جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6642، يوم الإثنين 13 فيفري 2012، ص03.

استهدف مقر قيادة الدرك الوطني تمنراست شهر مارس 2012 كعقاب للجزائر إثر منع الأزواد من التزود بالوقود الجزائري. وبالتالي فإن انتشار السلاح الليبي خلق ضغطا أمنيا إضافيا في المنطقة دفع بالجزائر إلى اتخاذ مزيدا من الحيطة والحذر لمواجهة تلك الأخطار. 1

ثالثا: احترام سيادة الدول

فبالرغم من الضغط المتزايد على الجزائر لدفعها نحو التدخل العسكري في مالي خاصة بعد إعلان حركة تحرير الأزواد الاستقلال عن مالي،ففي مقابلة مع جريدة لوموند الفرنسية نُشرت يوم الجمعة 6أبريل 2012، قال الوزير الأول الجزائري أحمد أويحي إن بلاده لن تقبل أبدا أي تهديدات للوحدة الترابية المالية ورفض أي تدخل عسكري في المنطقة.

وأكد أن "الوضع جد، جد مقلق". وقال أويحي "إنها بؤرة ساخنة للتوترات على حدودنا، ولها عدة أبعاد". فالبلدان لهما حدود مشتركة تمتد على أزيد من 1000كلم عبر الصحراء .

أويحي أدان تقدم الجماعات الإرهابية في شمال مالي، مؤكدا على ضرورة مساعدة البلاد لمواجهة مشاكلها التنموية وتقوية جيشها. ويعتقد أن هناك عدة دروس يجب استخلاصها من الوضع؛ أولها أنه ينبغي أن تكون جهود محاربة الإرهاب أكثر قوة. ويجب بشكل خاص وقف دفع الفديات مقابل إطلاق سراح الرهائن .

أما الدرس الثاني، حسبه، فهو ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي جنوب الصحراء في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل القضاء على الإرهاب عبر الساحل .

وصرح قائلا "البلد الوحيد الذي سينتهي به المطاف باستضافة الأزمة في مالي هو الجزائر وسيكون الأول أيضا الذي سيعارض تقسيم مالي وتأسيس بلد للطوارق.

1- شراق ، محمد . (إعتداء تمنراست عقاب للجزائر على منع تزويد مقاتلي الأزواد بالوقود) . جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6647، يوم الخميس 29 مارس 2012، ص04.

أما عن قضية اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين من مقر القنصلية الجزائرية في تومبوكتو أكد أويحي أن هذا الاختطاف ما هو إلا طريقة للضغط على الجزائر مسبقا".

بدوره أكد الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية عمار بلاني في تصريح بالجزائر العاصمة يوم 2أبريل أن استعادة النظام الدستوري بسرعة في مالي "مطلب سياسي" سيجعل من الممكن استئناف العملية الديمقراطية وتنصيب قيادة سياسية شرعية في البلاد .

وقال إن الحكومة الجزائرية تحث كل الأطراف على "ضبط النفس والانخراط في العملية السياسية بالانسجام مع تطلعات الشعب وجهود البلدان المجاورة ."

وأضاف بلاني "الجزائر لا تزال تؤمن بقدرة الماليين على ترك الانتماءات السياسية جانبا وتخطي الصعاب الحالية من أجل الوصول إلى حل سياسي ."

وقال "هذه الحركة الانفصالية في مالي تستفيد من التناقضات القائمة أصلا في بعض البلدان في المنطقة وعدم قدرتها على فرض السيطرة على أراضيها "، وأكد على أن الجزائر ليست واحدة منهم، لأن استقرارها وثروتها ستحميها من الاضطراب. وعلق بالقول "على العكس، الجزائر لها قدرة تدفع إلى الاستقرار في المنطقة وجمعت في السابق طرفي الصراع في مالي إلى طاولة المفاوضات "، ويبدو أن الوضع خرج حتى من سيطرة "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" .

وفي بيان نشرته على موقعها الخميس 5أبريل، أدانت الحركة اختطاف دبلوماسيين جزائريين في غاو وكل أعمال التخريب والعنف ضد المدنيين،وقال البيان "الحركة الوطنية لتحرير أزواد تقف بمنأى عن

منظمات المافيا الحاضرة اليوم في أزواد وتساهم في مناخ الفوضى والاضطراب بعد تحرير الإقليم"،وتعهدت الحركة باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لاستعادة السلام [1] .

خلاصة الفصل: من خلال ما سبق تحليله نستنتج أن غياب الآليات الفعالة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية، قد يؤدي إلى حدوث انهيار لهذه الدول في بعض الأحيان فجائيا ولكن غالبا ما تسبق ذلك عدة دلائل منها: أهمها بطيء انتقال السلطة بالدول والتدهور التدريجي للمؤسسات الاجتماعية والسياسية وما يثبت ذلك وجود شبكات تهريب الأسلحة من دول غرب إفريقيا تزود نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الشمال الحدودية مع الجزائر تأتي من مناطق النزاع المسلح في دول غرب إفريقيا ووسطها بنسبة 80 من الذخيرة الحية، وتقدر عدد قطع السلاح الخفيف الموجودة في منطقة غرب إفريقيا بما لا يقل عن 10 ملايين قطعة منها ما هو محلي الصنع في ورشات تقليدية ومنه ما هو مستورد من الخارج أو مهرب من مخازن السلاح التابعة للجيوش النظامية.

وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انهيار في تلك الدول بشكل فجائي ولكن غالبا ما تسبق ذلك عدة دلائل أهمها: بطء انتقال السلطة بالدول والتدهور التدريجي للمؤسسات الاجتماعية والسياسية وما يثبت ذلك وجود شبكات تهريب الأسلحة من دول غرب إفريقيا تزود نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الشمال الحدودية مع الجزائر تأتي من مناطق النزاع المسلح في دول غرب إفريقيا ووسطها، بنسبة 80 من الذخيرة الحية.

وتقدر عدد قطع السلاح الموجودة في منطقة غرب إفريقيا بما لا يقل عن 10 ملايين قطعة منها ما هو محلي الصنع في ورشات تقليدية ومنها ما هو مستورد من الخارج أو مهرب من مخازن السلاح التابعة للجيوش النظامية .

[1]- شراق محمد ، المرجع السابق، ص04.

إن استمرار مثل تلك الظواهر في منطقة الساحل الإفريقي من إرهاب وتمرد وانقلابات عسكرية وتزايد معدلات الفقر والأمية والإجرام سيزيد حتما من تبعية دول الجنوب إلى عالم الشمال المتطور، لذلك فإن مهمة نظرية التبعية في دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين دول الشمال (المركز) ودول الجنوب (المحيط) من خلال تطرقها للأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب وبالتالي تبعيتها لدول الشمال ، وكذلك تصنيفها لطبيعة التشوهات البنيوية الناجمة عن اندماج اقتصاديات الدول المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعتبر أحد مظاهر العولمة، فهي بالتالي تتخذ من النظام العالمي وحدة تحليل أساسية ، لأن الدولة لا تصلح حسبها كوحدة تحليل أساسية في ظل وضع دولي معولم يتميز بهيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

الفصل الرابع: السيناريوهات المفترضة في أمن منطقة الساحل.

قبل التطرق إلى أهم السيناريوهات التي يتم افتراضها لمنطقة الساحل الإفريقي من التوطئة للسيناريوهات المفترضة في الدراسة المستقبلية وشروط إعدادها ومنهجها والمعايير التي تراعي في وضع السيناريوهات وفي البدء نبدأ بشروط إعدادها، فيعتمد المستشرف على دراسة مختلف السيناريوهات الممكنة والمعتملة التي يتم إعدادها قبل أن يرسم ما يراه واقعا في المستقبل.

ويتم إعداد السيناريوهات الممكنة على أساس معطيات متوفرة، أما فيما يخص منهج السيناريوهات المفترضة، فإن الدراسة المستقبلية تحتاج من جملة ما تحتاج إليه، إلى منهج السيناريوهات المفترضة،هذه الأخيرة التي هي بمثابة تجارب ذهنية تعادل توقع ماذا كان أن يحدث في حالة غياب أحد المتغيرات أو عمله بطريقة مختلفة.

أما في ما يتعلق بالمعايير التي تطرح في السيناريوهات فهي ما سيأتي ذكره.

1- الوضوح في الفكر.

2- الاتساق المنطقي.

3- الاتساق مع الحقائق التاريخية.

4- الاتساق مع القوانين النارية الثابتة.

المبحث الأول: سيناريو التعاون والأمن الجماعي في منطقة الساحل

إن تقنية السيناريو من أهم وأبرز التقنيات في علم المستقبليات والتي يعتمد عليها وبشكل كبير لا سيما في وقتنا الراهن وتشتمل هذه التقنية على ثلاثة أنواع رئيسية، عادة ما تنطلق منها أي دراسة استشرافية والتي نوجزها في ما يأتي ذكره .

السيناريو الخطي: الذي يفتر في بقاء واستمرار الوضع القائم للظاهرة مرفوع الدراسة.

السيناريو الإصلاحي: الذي يفتر في التغير إلى الأحسن في ظاهرة معينة مرفوع الدراسة.

السيناريو التحولي أو الثوري: الذي يفترض في حدوث تغير وتحول جذري يطرأ على الظاهرة مرفوع الدراسة.

أو بناء على ما تقدم سنقوم بوضع سيناريوهات للأمن في منطقة الساحل ولعل أبرز وأحسن السيناريوهات هي:

1- سيناريو الأمن الجماعي والتعاون والاعتماد المتبادل في المنطقة.

2- سيناريو التفتيت والفرص الخلاقة.

المطلب الأول: الاعتماد الأمني المتبادل تصور جديد للأمن

يعد طرح التحالف على مستوى الإقليمي وارتباطه بالأمن بالأفكار المهمة في المقاربة الواقعية الجديدة، والتحالف كإستراتيجية سياسية للمحافظة على الاستقرار توجد في مفهوم "توازن القرى% Balance (of power) ، حيث يمكن بذلك جعل النظام الفوضوي أكثر سلمية والذي يقود إلى الضبط الآلي وبشكل تلقائي للمصالح الأنانية التي تحكم الفواعل ذات السيادة، وكنتيجة على ذلك تصبح تلك المصالح هي الدافع لتكوين نظام إقليمي أساسه الأمن الجماعي بين الفواعل ومبني على أساس التفاهم وعلى أساس القوة [1] .

ويطرح في هذا الصدد" كينيث والتز" وجود دولة مهددة ومعتدية ،يشجع دول أخرى على تأسيس رابطة جماعية ضد التهديدات التي تراها مشتركة أو في نفس الصدد " توازن الرعب" كبديل" لتوازن القوى" وذلك لشرح معارف الدولة الأمنية للدخول في المصالح الجماعية وذلك استجابة لوجود تهديد مشترك، وعموما تحاول هذه النماذج التفسيرية، فهم التعاون الإقليمي والذي يأتي كحل مؤقت لظروف حتمت هذا التعاون.

وقد جاءت هذه المقاربات في البداية لوضع أسس العلاقة بين العمل الإقليمي والأمن حيث أن المبادئ الأساسية ظهرت عند المذهب الواقعي وتحديدا انطلاقا من مفهوم فوضوية النظام، وقد أخذوا بهذه الفكرة وأكدوا على أهمية ودور التعاون للتقليل من حالة الشك والخوف بين الدول، عن طريق إنشاء نظام مؤسساتي ومع مبادئ نظام وقواعد مشتركة.

[1]-ANDREY TUSICISNY, SECURITY COMMUNITIES AND THEIR VALUES IN THE AFRICAN SAHEL? The case of the Tuareg rebellion in northen mal, journal of peace research, vo 145, number 6, November 2008.

هذا النمط الجديد أو التطور الجديد للعلاقات الدولية من الأحادية إلى تكوين نظام تحالفات يمكن للدول المختلفة تحقيق مصالحها عن طريق التعاون والعمل الجماعي وبمنطق نفعي بحث وهي المقاربة التي يطرح الليبراليون المؤسساتيين حيث يضعون المكاسب بدلا أو حل مختلف عن المكاسب المطلقة والتي في نظرهم قد تجلب وراءها النزاعات والحروب وبالتالي حالة فوضى وعدم استقرار الذي لا بد من البديل الجديد الذي يحقق التعاون والأمن الجماعي (المكاسب النسبية)، وحسب "روبرت كوهان" فالمؤسساتية الجديدة تحاول بناء علاقة ايجابية بين الأمن والاستقرار من جهة والعمل الإقليمي المشترك من جهة ثانية.

وهنا يطرح التساؤل عن مركزية الدولة في النظام الدولي حيث أن مفكري المؤسسات مثل كوهان وأندرو مادا فسكي اعتبروا الدولة وحدة مركزية ولكن رفقة الفواعل الأخرى غير دولاتية اعتمادا على مقاربة أكثر انفقاعا من إعطاء دور أكثر أهمية للدولة مقابل تزايد دور الفواعل فوق وتحت قومية.

ويعتبر "جوزيف ناي" الدولة بمثابة الوسيط بين الفردية والإقليمية التي تمثل المصالح على المستوى الدولي حيث تبقى الدولة تلعب دورا مركزيا رغم تراجعها لصالح الفواعل الأخرى غير الدول مثل الجماعات والأفراد.

فقد أصبح الأمن مرتكز على العناصر الجديدة بدلا من تلك العناصر السابقة لا سيما بعد ما أخذ يصبح أكثر توسعا وتعمقا فقد أصبح مرتكزا على العناصر التي تتعلق بمصالح الدول التي تتوقف على تصرف الدول المجاورة، كما أن الوضع الجديد أصبح أكثر ارتباطا بشروط الحياة التي لبست انشغال داخلي بل أصبحت ذات طابع عالمي.

والذي أكثر من ذلك دفع بمراجعة وإعادة النظر في مدى قدرة الدولة التعامل مع المشاكل الأمنية التي تهدد بقاءها لا سيما تلك ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان، ناهيك عن تشابه المخاطر الأمنية كالفقر والمجاعة واللاعدالة الاجتماعية والأمراض وسوء التغذية الذي يمكن أن يمس البشر في كل المناطق العالم بنفس الكيفية دون ظهور واضح للبعد الوطني (إعادة النظر في دول الدولة كوحدة تحليل مفردة لحماية

أمن أفرادها) ،و لقد قاد المفهوم الجديد للأمن وتضمنه الجانب الإنساني الذي وضع في قلب الاهتمام الحقيقي يطرح التساؤل حول المسؤولية الأمنية.

حيث أشار هذا المفهوم إلى أن بعض التهديدات مصادرها تكون خارج الدولة ، كالأمراض والفقر والنزاعات المسلعة لكنها تتولى آثارا واضحة على الدولة المجاورة نظرا للطبيعة العابرة للعدو لبعض أنماط هذه المخاطر الجديدة، فإذا كانت الثنائية القطبية قد أولت الاهتمام إلى الجوانب الغير عسكرية أو بالأحرى فتحت الأبواب للاهتمام بالمسائل ذات الطبيعة الغير العسكرية فإن العامل العسكري السمة البارزة من خلال النزاعات الداخلية والاضطرابات الشعبية خاصة في بعض المناطق لا سيما المنطقة الساحلية الصحراوية بأفريقيا ما يؤكد على صلاحية العامل العسكري في الفترة العديدة أي فترة ما بعد الحرب الباردة– إلى جانب العوامل الأخرى الغير العسكرية والتي هي مرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وفي البيئية منها.

وتبقى هذه الفترة صعبة ولكن إلى حد معين فالعامل العسكري لم يعد الوسيلة الفعالة لمعالجة مختلف التهديدات والمخاطر الأمنية لا سيما ذات الطابع الداخلي منها، فقد أصبحت هذه المهددات تفتقي معالجتها بطرق ووسائل عسكرية، وحتى الإرهاب والذي من المفترض معالجته بالوسيلة العسكرية أصبحت معالجته الآن تفتقي معالجة شاملة غير عسكرية،وبالتالي السؤال يبقى مطروح ما جدوى العامل العسكري في ظل هذه المتغيرات؟ والتي هي متعلقة وبشكل كبير بجوانب وخاصة فيما هو متعلق بالعدالة الاجتماعية، والمشكل العريض هنا أن العديد من الدول تتخذ ذلك كذريعة لأحكام قبفتها على المجتمع.

وبهذا فقد ظل العمل الإقليمي وإلى غاية الأبيات الراهنة معصورا بكثرة في الاقتصاد وكل ما يتعلق بالجوانب المالية والتجارة ورؤوس الأموال وغيرها دون أن يطال ليصل إلى الجوانب التي تتعلق بالمعطى الأدنى لا سيما في المنطقة الصحراوية والساحلية.

فالدول في مثل هذه المناطق مازالت متمسك وإلى أبعد الحدود بمفاهيم السيادة الوطنية والدولية القومية والتي أخذت تتلاشى مع ظهور العولمة[1].

غير أنه وفي مقابل هذه الظروف تظهر الحاجة للاندماج والتعاون في المستوى الأمني من أجل مواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة لأي دولة أو لأكثر من دولة على المستوى الإقليمي فالإقليمية الأمنية والتنسيق الجهودي تبدو المقاربة الأمثل للاستجابة إلى المشاكل الأمنية، لا سيما في المنطقة الساحلية الإفريقية ويشار في هذا الصدد إلى طبيعة الدولة المخولة بمواجهة مثل هذه التحديات الأمنية الجديدة مدى قدرتها على التكيف مع الظروف التي تحتمها الخصائص العابرة للأوطان لبعض المخاطرة التي تكون خارج حدود الدولة الوطنية [2].

حيث أن فشل السلطة المركزية في الدول في ضبط حدودها الخارجية ومراقبة كافة إقليمها يبعث إلى حالة الشك والاضطراب داخل الرأي العام الداخلي، وخاصة إذا صاحب ذلك انعدام شروط الحياة الضرورية التي أقرها الأمن الإنساني في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1994، فتنشر حالة من القومي ومطالبة الحقوق من فئات من المجتمع والتي قد تلجأ إلى العنف أن تصعد ذلك الاحتجاج.

ولهذه الأسباب لابد اتخاذ سياسات أمنية مناسبة لا تفتقر فقط على الاستراتيجيات العسكرية بل تركز أيضا على تراجع شروط الحياة والعميان الاجتماعي والشك في التوظيف الإمكانيات المتاحة، وأخيرا الحيلولة دون استثمار الفوضى خاصة السلاح والجريمة وذلك بتغطية الفراغ الأمني التي تتركه هذه الدول الضعيفة والفاشلة.

إن هذه التساؤلات وغيرها أعادة طرح تحديد دور الدولة ففي الحرب الباردة كان يتحدد عن طريق الحماية العسكرية للحدود والإقليم ضد أي غزو أ وهجوم عسكري غير أن المفهوم الجديد للأمن الإنساني

[1]- شاكر ظريف، مرجع سابق ،ص .123.

[2]-ANDREY TUSICISANY , OP, cit, P.429.

الذي صاغته الأمم المتحدة بقي وغامضا وخاضعا لاجتهادات المنظرين في حقل الدراسات الأمنية حيث أن المخاطر من هذا المنظور قابلة للتأويل.

وبهذا الوضع يمكننا التماس سياسة ملائمة للاستجابة إلى كافة المستجدات في الانشغالات الأمنية بدأ شيئا صعبا وقد اعتبر (Hetler Oweset) و (Barbra Arneil) في وصف حالة الدول الساحلية الصحراوية في إفريقيا أن الصعوبات التي تواجهها هذه الدول تكمن في مشكلة التكيف مع المستجدات الأمنية الجديدة حيث أن أكثر بروزا كون هذه الدول حديثة النشأة تتميز بقوة التناقض الداخلي خصوصا في تفسير طبيعة التجديدية الأمنية وهشاشة الوحدة الوطنية إلى فاقتها صعوبة الاستجابة الكافية لهذه الانشغالات المختلفة [1].فالتحدي الذي طرحه تواجد الطوارق في الحدود الجزائرية المالية والنيجرية سبب مشكلا عويصا وطرح فشل الأحادية في حل هذا المشكل وبالتالي هذه التحديات أشارت إلى نقطة مفادها أن الدولة بمفردها قد تكون عاجزة عن حل جملة من التهديدات.

فإدراك الإقليمية في مجال حفظ الأمن والسلم والاستقرار يعتمد على كثافة التفاعل بين الأفراد المعنية للسماح لتقسيم جديد للوظائف بقدر كاف من التأهيل حيث أن الفشل الأمني في عدد من الدول الضعيفة أدى إلى بعض الخيبة داخل المجتمع وهو الذي قاد في المقابل إلى استراتجية مكيفة ومتوازنة بطريقة غير تنافسية مع دور الدول.

كما أن عجز الدولة عن تأمين الاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات المختلفة دفعها للاعتماد على نفسها خارج الأطر القانونية باستثناء مليشيات مسلحة في المناطق التي تغيب فيها الوجود الحكومي خصوصا مناطق الحدود مثلما هو موجود في منطقة الساحل الإفريقي حيث هناك عسكرة للمجتمع المدني

[1]-ANGELA MEYER,L'INTRATION RÉGIONALE ET SOU IFLUEBCE,LA SÉCURITÉ ET STABILITÉ D'ETATSFAIBLE, l'excuqle de qutre états centreafriance, dotoral de science politique, institul d'étutes politique de paris, ciole cloctral de xicecepe, 13 décembre 2006, P .144.

لتعويض فقدان الأمن الرسمي أو هو الشيء الذي دفع دولا في المنطقة المذكورة للاستعانة بالقوات الخارجية في محاولة لتدارك الأوضاع الأمنية المنفلتة [1].

فمن بين المواضيع التي أصبحت اليوم تحظى بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين هو "ضعف المؤسسات الضامنة للأمن لا سيما بمفهومه الجديد وها هو المستشار السابق للرئيس السابق "ريغان" اعتبر أن وجود دول غير قادرة على توفير أمن سكانها كان سبب لمعظم المشاكل التي يعاني منها العالم .

وفي نفس الاتجاه وضع الباحث في مركز العلوم السياسية بألمانيا (Vbich schnokener) في بحث بعنوان "دول في خطر" العلاقة الموجودة بين الاستقرار الداخلي وظهور مخاطر على مستوى العالمي وارتباطها الوثيق، كما اعتبر ضعف النظام السياسي في الدول يؤسس تربة خصبة لشبكات الإرهاب والجريمة مستغلا في الوقت ذاته تدهور الأوضاع الاجتماعية التي تنذر باندلاع الحروب الداخلية والتناحر بين مكونات المجتمع الواحد، هذه المواقف تبناها الحرب في أطروحاته حول الأخطار الناجمة عن ضعف الأساس الأمني في هذه الدول وبشكل كبير.

كما أن الرئيس السابق جورج بوش حدد ملامح الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في فترة رئاسته بقاء على هذا التصور وعلى نفس الخطى سارت الدول الأوروبية حيث اعتبرت أن سوء التسيير والخلل الوظيفي في الدول الضعيفة تعتبر من أكبر خمس تهديدات على الفرد الأوروبي.

ومن خلال جملة من النماذج المقترحة يطرح في المقام الأول التضافر الإقليمي ومبادئه وأهدافه وذلك من أجل تعزيز أمن واستقرار في المناطق التي تعاني من نقص في الأمن وقد برزت في هذا الاتجاه الإقليمية والإقليمية الجديدة كاستجابة من أجل تغطية النقائص في الدول الضعيفة من جهة ورد فعل للطبيعة العابرة للحدود والأوطان لهذه التحديات الجديدة من جهة ثانية.

[1]-TAMIA FELICIO,(MULTI LEVEL SECURITY GOVERNONCE:REMVERTING Multilateral SING THROUGTH MULTIREGIONALISM) , lunam security journal, valune 5, witer 2005, P.95.

فبمنظور تاريخي لهذه المقاربة، فإن الإطار الإقليمي إعتبر كظاهرة عادية أملتها ظروف التنافس البيولوجي لكن بعد نهاية الحرب الباردة تكثف التعاون بين الفواعل غير الدولاتية والعلاقات العابرة لحدود قوى المجتمع غير الرسمية، وتم على هذا الأساس طرح الإقليمية ارتباطا بالتعاون الاستراتيجي الذي يطبق على العلاقات التي يطلق عليها في غالب الأمر بالرسمية والمريحة أي تلك العلاقات ذات الطابع المؤسساتي وغير الحكومي.

وقد اعتبر أندرو كامبل وأنتوني بابن أن مشروع العمل الإقليمي يوضع في العادة كتصرف من طرف الدول والحكومات الرسمية من حين أن الإقليمية تفهم كإقليم تحت إطار البناء الاجتماعي ويستخدم لوصف عمليات التعامل الاجتماعي في مستوى إقليمي معين [1].

و بالرغم من أنه هناك من يشير لصعوبة الفصل بين الأقلمة والإقليمية تبعا لذلك فالإقليمية تظهر كقواعد للنظام ومعايير مشتركة للإتباع من الأطراف المعنية بعملية التنسيق الجماعي في مجال الأمن وتنجم عن ضعف الدول في حالة الانفرادية حيث التركيز على الإمكانيات المتوفرة وطبيعة توظيفها،فالمقاربة الإقليمية تحاول حث الوسائل والآليات لمواجهة جماعية للتهديدات المشتركة بتوزيع الأعباء بدلا من أن يقع العبء على دولة بمفردها وكذا نقل الإمكانيات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كافة الإقليم والحدود المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك[2] .

بمعنى أن الإقليمية هي عبارة عن مجموعة قواعد ومعايير مشتركة بين الأطراف المعينة بالتنسيق الجماعي في مجال الأمن وكذلك لضم الدولة في حالة الانفرادية، برزت أهمية هذه المقاربة بعد توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية وغير العسكرية، بالمقابل بدت التهديدات مشتركة وعابرة للدول حيث تواجد مشكل في

[1]- شاكر ظريف، مرجع سابق،ص.125.

[2]- LUK VAN LAUGE HOVE, <<REGIONALIZING HUMAN SECURITY IN AFRICA >>, URICER CRIS OCCASIOL PAPERS, 2004, P. 09.

دولة ما ، بإمكان التنسيق الإقليمي معالجة مصادر هذه التهديدات دون إثارة حساسية اتجاه الدول المتضامنة أمنيا

وتربط الإقليمية مع نظريات الاندماج التي رافقت تطور نموذج الوحدة الأوروبية، حيث طرح مفهوم العلاقة بين الأمن والعمل الجهوي المشترك، ويشار عادة إلى الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط من بين الأوائل الذين تعمقوا في سلمية التعاون الدولي من خلال مؤلفة (De la paix perpétuel) وأبرز فيه الأسباب التي تؤدي إلى الحرب ومن بينها نقص التنظيم على مستوى العلاقات الدولية ومحاولة تغيير الحدود بقوة وقد صاغت المفاهيم الليبرالية في هذا الشأن النموذج الأوروبي في حفظ الأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي والتكامل لذلك.

ومن هنا تجدر الإشارة إلى الدراسات والتي تناولت الدراسة الإقليمية الأمنية، تعتبر أن مفهوم التضامن الأمن الجماعي "من الأعلى" بوجود تعاون وتنسيق عسكري بين جيوش منطقة الساحل والصحراء الإفريقية لمكافحة الإرهاب والجريمة وأمواج الهجرة السرية قابلة في الفترة الراهنة.

ما يمكن وصفه برد الفعل والمتعلق بوجود نوع من التنسيق والتشابك من الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة من أواسط إفريقيا في شمالها وهو ما سيقود لا محالة للتقادم من الإقليمية الدولاتية واللادولاتية حيث أضعت التعديلات الأمنية أكثر قابلية للانتشار والاختراق الحدود في عدد من المناطق العالم.

المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة خيار للأمن الجماعي في الساحل الإفريقي:

لقد تطورت النظرة لمفهومة الإقليمية بعد مواكبة مظاهر العولمة المختلفة وزيادة الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي والعالمي وبرز مفهوم الإقليمية الجديد التي جاءت لردم قصور النماذج النظرية السابقة التي أخفقت في التكليف مع بعض المعطيات الجديدة كالحركات الإقليمية من الأسفل دون المرور على الإطار الرسمي للدول.

ويعرف النظام الإقليمي على أنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى الإقليم واحدا تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقييم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد ، ومن خلال هذا التعريف يمكن ايجاز شروط قيام نظام إقليمي:

– الجوار الإقليمي.

– وجود مصلحة أو مجموعة من المصالح تدفع للتكتل والولاء للنظام الإقليمي.

– الشعور بالتميز الذي ينبع من إدراك دول الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي الجهوي المنفرد الذي تشكل الأساس للانطلاق نحو التكامل في مجالات أخرى[1].

ويذهب "رأي مافوري" إلى الأخذ بمعايير التفاعلات الكثيفة والمتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة للنظام الإقليمي يغطى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق تتم بتفاعلات مميزة،وقد أضاف "ستيفن سبيبغل" و" لويس كانتوري" عناصر التمايل والتقارب الثقافي والانسجام الاجتماعي بجانب القرب الجغرافي وعدد الوحدات المشكلة للنظام.

وأمام هذا الاختلاف في العناصر المشكلة للنظام بين الجغرافية والمؤسساتية والثقافية والسياسية وغيرها يقترح خمسة مستويات للإقليمية بمعنى قدرة الإقليم على توضيح المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الإقليم .

المستوى الأول: الإقليم كوحدة جغرافية مثل إفريقيا جنوب الصحراء أو أوروبا الغربية أو يمكن اعتبارها.

المستوى الثاني: في هذا المستوى الإقليم كنظام اجتماعي ويقتضي وجود نوع من العلاقات العبر المحلية (trans–local relations) بين الجماعات الإنسانية هذه العلاقات تشكل مركب أمني يكون فيها أمن كل جماعة مرتبط بأمن الآخرين أو ما يسميه هاتين بـ "الإقليم البدائي".

[1]- شاكر ظريف، مرجع سابق، ص.127.

المستوى الثالث: الإقليم كتعاون منظم في الميادين الاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية وهذا الإقليم منظم يمكن وصفه حسب هاتين بالإقليم المنظم.

المستوى الرابع: الإقليم كمجتمع مدني يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي ويطور الاتصال الاجتماعي ويقرب القيم عبر الإقليم.

المستوى الخامس: الإقليم كموضوع بهوية متميزة وقدرة على الفعل وشرعية وهيكل لصنع القرار، والمسائل الهامة للتدخل الإقليمي هي حل نزاعات وخلق الرفاهية وهذه العملية مشابهة لتشكيل الدولة.

وهذه المستويات حسب هاتين يمكن أن تعبر عن منطق تطوري معين لكنها لا ترقى حسبه لدرجة النظرية بل تعتبر مجرد إطار عمل مفيد للتحليل المقارنة، وأعطت المدرسة السلوكية أهمية للنظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية وذلك باعتمادها ثلاثة مستويات تحليلية كالتالي ذكرها .

– **مستوى النظام الدولي:** أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والذي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد العلاقات الدولية في العالم ككل. [1]

– **مستوى النظام الإقليمي:** ويقصد بذلك نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول، والتي تحدد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

– **مستوى الوحدات الوطنية:** ويركز على السلوك الخارجي للدول، أي على سياستها الخارجية.

والملاحظة في هذه المستويات أن النظام الإقليمي يحتل وسطا بين المستويين الدولي والقومي/ ويعتبر باري بوزان المستوى الإقليمي مكونا منطقيا ضمن إطار أنطولوجي للمستويات.

توظيف هذه الدراسة للمنظور الذي يستعمل مفهوم النظام الإقليمي والذي سنصف من خلاله منطقة الساحل والصحراء باعتبارها تشكل نظاما إقليميا بتفاعلات مميزة.

وقد برز جدل بين دعاة الإقليمية والعالمية حول أفضل السبل لتعزيز السلم والأمن الدولتين، وما إذا كان ممكن تحقيقه بالتجمعات الإقليمية أو عبر حكومة عالمية، وفي إطار الدفاع عن فكرة الإقليمية

[1] - عبد القادر دندان، الدور اليمني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتميز 1991- 2006 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص. 14.

تحدث" بروس روسيت" عن فكرة "السلام على الأجزاء" للدلالة على دور العمل الإقليمي كوسيلة جيدة لحفظ الاستقرار، وهي الفكرة التي أيدها " جوزيف ناي" من خلال دعوته لخلق مستوى ثالث بين الدول وقيادة النظام العالمي، ويساعد هذا المستوى حسب ناي في ضبط الصراعات وعزلها إقليميا.إن مجمل هذه التطورات النظرية والسياسية أظهرت ما سماه الباحث "باي شوش ترز" بنظرية الإقليم (region theory)[1] .

ويؤكد الباحث "أوران يونغ" على أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل له القدرة على كشف التفاعلات والعلاقات التي يعجز عنها بقية المستويات في العلاقات الدولية من خلال تقديمه نموذج "الانقطاع" للدلالة على مناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن بقية مناطق العالم.

وأوضح "محمد السعيد إدريس" أهمية النظم الإقليمية كمستوى في العلاقات الدولية من خلال مايأتي ذكره .

النظام الإقليمي يتوسط بين الدولة القومية من جهة والنظام الدولي من جهة أخرى، حيث تؤثر أنشطة أي دولة ضمن هذا الإقليم على باقي الأعضاء الآخرين. كما يساعد في معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض ولماذا تتمايز هذه العلاقات بين الأقاليم المختلفة في ظرف زمني معين.

كما يقيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية الإقليمية المقارنة ويساهم في فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي، ويعتبر المختصون في الدراسات الإقليمية على أن أهم إسهام ضمن الدراسات الإقليمية هي المقاربة التي قدمها كلا من "لويس كانتورني" و"ستيفن شبيغل" واللذان قدما أربعة جوانب تحليلية تحيط بأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية وتشمل الجوانب التحليلية التالي ذكرها [2] .

الخصائص البنيوية للنظام: ويقصد بها سمات النظم الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة النظم السائدة ودرجة التماسك الاجتماعي أي عوامل اللغة والدين، والتماسك الاقتصادي بمدى التكامل بين

[1] - عبد القادر دندان،مرجع سابق، ص 25.
[2]- مرجع سابق ، ص. 25.

الأنظمة الاقتصادية، والتماسك السياسي أي مدى التجانس بين النظم السياسية في هذا الإقليم، ثم التماسك الإقليمي أي مدى وجود مؤسسات إقليمية فاعلة.

وبمحاولة نقل هذه النظرية على واقع في المنطقة الساحلية الصحراوية يلاحظ التفكك الاجتماعي داخل الدولة الواحدة والأزمات الاقتصادية متتالية ثم نقص كبير لأي تنسيق على المستوى الإقليمي وهشاشة للمؤسسات السياسية ما يدل على أن مفهوم الخصائص البنيوية للنظام في التحليل الإقليمي يبقى بعيدا عن الواقع الموجود في المنطقة الساحلية الصحراوية.

نمط الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام: أي توزيع القوة بين وحدات النظام وهل يوجد نوع من التوازن أو الترتيبية، أو هل هناك أي شكل من أشكال الاستقطاب بين دولتين كبيرتين؟ وتتم دراسة مستوى الإمكانيات لوحدات النظام من خلال ما يأتي ذكره .

- **العناصر المادية:** الموقع الجغرافي، عدد السكان، المساحة والموارد الطبيعية.

- **العناصر العسكرية:** تعداد القوات العسكرية ومدى كفاءتها وتسجيلها.

- **العناصر المعنوية:** وتتمثل في مدى قدرة الدولة لاستخدام هيبتها ونفوذها الدولي للتأثير في أعضاء النظام. وباستعمال هذا المؤشر على منطقة الساحل والصحراء يلاحظ وجود نوع من التنافس التاريخي بين الجزائر وليبيا وإلى حد ما المغرب في التأثير على التوجهات السياسية لدول المنطقة، غير أنه تفتقد هذه الدول لبعض مصادر القوة للعب دور الزعيم في المنطقة فبإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية تكفي لمراقبها حدودها ومجالها الجغرافي.

نمط السياسات والتحالفات: أي طبيعة العلاقة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة وتثير هذه النقطة نمط مسألة والتعامل بين أعضاء الإقليم الواحد هل هي ذات طبيعة تعاونية أم صراعية وشكل التحالفات الموجودة داخل الإقليم، والملاحظ في هذا الشأن أن العلاقات العدائية موجودة بين دول المنطقة الساحل والصحراء تطغى بشكل كبير على مستوى الإقليمي خصوصا تلك النزاعات ذات الطبيعة

الحدودية فمثلا بين الجزائر والمغرب وبين التشاد والنيجر والتي تغذيها أكثر الاختلافات السياسية بين الأنظمة [1] .

بيئة النظام: فأي نظام إقليمي يتفاعل مع الإقليم الدول السائد ويلاحظ هنا التأثير الكبير الذي يمارسه النظام الدولي في توجيه الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة الساحلية الصحراوية وما إدراج المنطقة في الحرب على الإرهاب إلا أحد أوجه هذا التأثير الخارجي وهو ما يقودنا لعنصر التالي والمتعلق بفكرة التغلغل الخارجي.

نظام التغلغل: ويقصد به النفوذ الذي تمارسه القوى الخارجية عن الإقليم والذي قد يأخذ أشكالا عسكرية اقتصادية أو ثقافية من خلال التحالفات العسكرية والأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية وهذا ما يؤثر في تماسك الإقليم وهو ما يحدث في المنطقة الساحلية الصحراوية في قضية استضافة قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة، فبعض الدول ترى ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية لمواجهة المشاكل الأمنية من إرهاب وجريمة ودول أخرى مثل تشاد والسنغال والمغرب ترى أنه لا مانع بالاستعانة بقوات أمريكية في المنطقة وهو ما يطرح قضية الثقة في المنطقة على المحك.

ومن خلال تصنيف هاتين للنظم الإقليمية يمكن إدراج النظام الإقليمي لمنطقة الساحل والصحراء ضمن الأقاليم الهامشية أو الطرفية (peripheral regions) والتي تعاني اضطرابا في المجال السياسي وركودا اقتصاديا وترتيباتها الإقليمية هشة وغير فعالة ما يجعلها محل تنافس القوى الكبرى كنتيجة لكل هذه الأوضاع.

واعتبر جيم دي ميلو و أرفينيد بنغاريا أن الإقليمية الجديدة تشجع تكثيف الروابط وتسهل وضع اتفاق في مجال القيم والتشريعات والسياسات القطاعية تحت الظروف العالمية الجديدة حيث الفعالية والعمق بهذا المعنى تصبح مضمونة للدولة المنخرطة في الإطار الجماعي عوضا عن أضرار التنافس السلبي، كما

[1]- مرجع سابق،ص.27.

تسمح للدولة الفاشلة والضعيفة بالتكيف داخل هذا الحيز التضامني تحديدا في البعد الأمني، فانسجام السياسات بقوة أكبر ومؤسسات أعلى بإمكانية تقليل المخاطر الشك المتبادل بين الدول المختلفة[1].

وبنفس المنطق يعتقد يبجرن هاتين أن الإقليمية استجابة مباشرة للتحديات التي أنشأتها العولمة وجاءت كرد على التحرير الاقتصادي حيث بإمكان الدول خصوصا الضعيفة في هذه الظروف استعمال العمل الإقليمي لإيجاد موقع مناسب يكفل تحقيق الاحتياجات المتزايدة للسكان وضمان توفيرها عبر طرق رسمية وقانونية، ومع ذلك فهذه الاستجابة للعولمة على الفواعل الدولاتية فقط بل تعداه للفواعل غير الدولاتية وهذا ما دفع هاتين لتعميق أفكار "كانط" من خلال مقال له بعنوان "التحول الكبير" في إشارة لتنامي دور فواعل تتحرك دون الدولة وتتحدى مؤسساتها وقوانينها الداخلية وتتحرك عبر الأقاليم المختلفة والحدود[2].

وبنفس التصور يلاحظ كارل بولايني أن عملية التحرير الاقتصادي التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر ولدت بالنتيجة حركة اجتماعية حاولت أن تحمي المجتمع من الآثار السلبية لهذا التحرير، واستعمل هانتن هذا التصور واعتبر الإقليمية الجديدة كرد فعل على العولمة والأقلمة حسب بولايني هي "التحول الثاني الكبير" غير أنه تعرضت مقاربات الإقليمية عند بناغريا، غامبل وباي لانتقاد كونهم على البعد الاقتصادي بشكل كبير داخل هذه العملية وهو الذي يلعب دورا مهما في حفظ الاستقرار كما بينه فينفر، بيلا بلاسا لكن طبعا بإضافة الأبعاد الأخرى.

حيث يبقى إدراج التضامن الأمني أكثر أهمية داخل الإطار الإقليمي الجماعي وهو الشيء الذي تداركه هاتين وبولايني اللذان اعتبرا العجز السياسي والاجتماعي يتأزم بتصرف الدولة الأحادي ومن جانب واحد. ويخلصان أن الإقليمية أصبحت تتضمن إلى جانب الدولة عناصر غير دولاتية ذات بعد اجتماعي ينبغي أن تؤخذ في حساب السياسات الأمنية التي توضع على المستوى الجماعي الموحد.

الفكرة في هذا الطرح الجديد ترتكز بكون الإقليمية يمكن أن تأخذ مكانا أكثر أهمية في الميدان الأمني حسب "بوزان" و"ويفر"، فإذا كانت حدود الوطنية قد فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف المفاهيم

[1] -ANGELA MEYER, op.Cit, P. 188.
[2] - Ibid, P. 311.

الإدراكات والتهديدات الأمنية، وهذا ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي والتخفيف من التركيز على الأصول الوطنية في وقت صعب فيه عدد من المشاكل ومعالجتها بمقارنة أحادية ويكفي إيجاد تصور أمني متجانس لتجاوز هذه التحديات [1] .

وقد تطور بوزان انطلاقا من أفكار كارل دوتش حول التجمعات الأمنية مفهوم " الإقليمية المعقدة للأمن (complexes régionaux de sécurité) حيث السبيل الوحيد لمواجهة التعقيد الذي تتميز به الأخطار الراهنة وهو ضرورة الاعتماد الأمني المتبادل نظرا لوجود مشاكل كثيرة تعبر بسهولة أكبر المسافات الطويلة، فأي طرف في هذه المعادلة المعقدة يصبح مرهونا بأمن الطرف الثاني والتحرك لدواع أمنية في منطقة معينة سيؤثر بطريقة أو أخرى على المناطق المجاورة، ودفع هذا بوزان في 1998 لمراجعة مفاهيمه حول مركزية الدولة وأضاف دور اللاعبين الآخرين دون الدولة واعتبرها من بين الفواعل المهمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تفكيك مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن .

ويوضح بوزان أن أول خاصية للإقليمية الجديدة باعتبارها ذات بناء اجتماعي هو البناء الإقليمي الذي ينشأ عن إدراك مشترك للفاعلين كخيارات عقلانية بنفس رؤية دوتش الذي يعتبر البعد الاجتماعي مركزيا لانسجام المصالح الإقليمية أكثر أو ما دعاه "نحن نشعر (We feeing) [2] .

ودائما وحسب النظرة "الدوتشية" أن أي تجمع أمني لا يقوم فقط على المصالح المادية لأعضائه بل ينبغي وجود نوع من الإحساس بالانتماء الواحد والتهديد مشترك لكل الأطراف دون استثناء عن طريق الانسجام المعايير والقيم والمفاهيم المتصلة بالحقل الأمني للدول الأعضاء، وأساسا هذا الإحساس وذلك الشعور يتولد أساسا كنتاج للتبادل والتفاعل بين الفواعل المعنية خصوصا وأن الأمن بالمفهوم الجديد يدرك كبعد ذاتي عميق في إطار بناء اجتماعي حيث التنسيق الإقليمي في هذه الحالة يصبح كهوية مشتركة

[1]-CHAPTER TEN, '' SUB-SAHARANAFRICA : PROGRESS ORDRIFT "?, institute for national strategic studies, 1999, p .163., (http:// www.encyclopedia. Com/ doc/ 1G1-126790926.HTML) (27/10/2009).

[2] -ANDREY TUSICISNY, op. cit, P .431.

تنشأ بهدف القدرة على الاستجابة للأضرار التي تمس الأفراد والجماعات المختلفة، حيث تؤسس وظائف الإقليمية على إدراك مشترك للتهديد من الفواعل الذين يشعرون بصعوبة التحرك الانفرادي.

فالانتماء الإقليمي أمني واحد يبدأ بالتفكك إذا كانت إدراكات الفواعل تتجه نحو الاختلاف، وقد يأخذ البعد الثقافي مكانا داخل هذا التكتل الأمني حيث تجد الجماعات الهوياتية المختلفة أن من مصلحتها الدخول في السياسات المشتركة للحفاظ على وجودها، وبهذا بوزان يعتبر أن التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة سيقود هذا الفضاء الجغرافي البسيط لفاعل دولي حقيقي بإمكانه ضمان الأمن والاستقرار عن طريق ديناميكية خاصة تأخذ مصالح كل الأعضاء في عين الاعتبار وهذا ما يقود في الأخير لـ "الإقليمية الواعية(Awareness regional)حيث هذا الشعور يطلق عليه أحيانا بالهوية الإقليمية، وقاد هذا التصور لمفهوم(Cognitive regions) عند "إيمانوال إيدز" الذي اعتبر الحس الإقليمي موجود قبل المؤسسات في إدراك الأعضاء المكونين له على اعتبار وحدة التهديدات التي تدفع بقوة نحو تقوية هذه الشراكة الأمنية[1].

فالأقلمة من هذا الجانب تؤدي إلى تسهيل مسار الأمننة (Sécurisation) وتوحيد التعريف الإقليمي للتهديدات والمخاطر القائمة والمتوقعة، فالروابط بين الإقليمية والأمن تصبح مسألة متبادلة فإذا كانت الإقليمية ينظر لها بالاعتماد الأمني المتواصل بين الأعضاء فالتعاون والتقريب بين الفواعل يشجع في نفس الوقت وضع اتفاق أكثر أهمية للانشغالات الأمنية ويسهل انسجام المفاهيم وهذا الشيء مهم جدا لتعريف موحد للمخاطر الكامنة مثل الإرهاب.

وهناك خاصية للمقارنة الإقليمية الجديدة وعلاقاتها بتعزيز الأمن وذلك بطبيعة الفواعل التي تشغل في ظل هذا الإطار الجماعي حيث أصبح البناء الإقليمي مخترقا من طرف فواعل غير دولاتية تتمتع بأهمية ومكانة متميزة في قلب هذا التنظيم، وقد ذهب منظروا بعيدا للتكيف مع هذا النمط من الفواعل حيث بات ضروريا الأخذ بقدر من الاعتبار نشاط الحركات العابرة للحدود والتي تنبع من المجتمع وتسير من

[1]- CHAPTER TEN, op.cit,. P325.

طرف فواعل مجتمعية، فالتنسيق والتضامن عبر الحدود حسب فريدريك سودريام لم يعد مقتصرا على البعد الحكومي لكن يمكن لمح شكل جديد أكثر تلقائية وبأنماط متنوعة من التحرك ممثلا بالحركات الاجتماعية وعصابات الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي العابر للأوطان [1].

هذه الآثار التي خلفتها ظاهرة العولمة حيث الإطار الجديد لها هو تجاوز البعد المركزي للدولة، حيث لم تؤخذ مصالح الأفراد والمجتمع دائما في رسم السياسات الوطنية والإقليمية الشيء الذي يسمح بالاستجابة الذاتية للانشغالات المختلفة.ولعل هذه الظاهرة دفعت لوجود شراكة متناسقة بين الإقليمين فمن أعلى هناك جانب الدولاتي ممثلا في مؤسسات رسمية ومن أسفل هناك الحركات الاجتماعية التي تتحرك بمنطق مرن دون مراعاة للقوانين المحلية والإقليمية ما يجعل الاصطدام بين طرفي العلاقة أمرا محتوما في الغالب.

وتبقى المقاربة الجماعية في حل المشاكل المطروحة بين الحلول المطلوبة بالنسبة للمناطق التي تعيش حالة الفوضى الممزوجة بين الأبعاد التقليدية كمخاطر الحروب الداخلية والتمرد أو تلك الجديدة مثل التهريب والإرهاب والهجرة، فالتنسيق من خلال غطاء معاهداتي أو مؤسساتي يمكن أن يخفف لحد كبير من الأضرار الناجمة عن هذه التهديدات السالفة الذكر.

ويكون برفع درجة العمل المجتمعي للمساهمة في إيقاف التفكك الاجتماعي والانقسام الترابي الذي يهدد الانسجام الداخلي والاستقرار دون التكتل الأمني وتسمح في الوقت نفسه بتجاوز سلبيات الانقلاب والتمرد،ثم إن الأفراد والجماعات داخل المجتمعات المختلفة يرغبون في توفير الحاجيات الأساسية لضمان حياة كريمة ومستوى اجتماعي مقبول وهذا يتطلب بالدرجة الأولى تعزيز تبادل التجاري حيث تكون كل سلع متوفرة ما يحول دون تنامي وانتشار التجارة الموازنة وما ينجر وراءها من تجارة المخدرات والأسلحة عصابات الإجرام.

[1]- LUK VAN LANGE HOVE, op.Cit, P. 12.

ما يقود لإدراج البعد الاقتصادي بقوة ضمن الأدبيات الإقليمية حيث يضمن حرية تنقل الأشخاص والسلع وكل ما من شأنه تحسين مستوى حياة السكان ضمن هذا الإطار الجهوي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى ضرورة التنسيق في السياسات البيئية إن اقتضى الأمر كما في المنطقة الساحلية الصحراوية لإفريقيا.

إذن من المهم التأكد أن هذه المقاربات النظرية حول العمل الإقليمي تقدم حلولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها المنطقة الساحلية الصحراوية من خلال التضامن الأمني بينها، غير أن حدود هذا التضامن يثير في الواقع عدة إشكالات تتعلق أساسا بطبيعة النخب الموجود في المنطقة أصلا وكيفية إقناعها بالتخلي عن جزء من سيادتها لصالح لهذا التصور الأمني الجديد.

حيث أن كل أنظمة المنطقة تقريبا وصلت للحكم عن طريق الانقلابات وفاقدة في معظمها للشرعية الداخلية ما يجعلها تتوجس من أي خطوة أو أي دعوة للقيام بتنسيق أو تشاورات مع دول الجوار ولو كان الأمر يتعلق بمواجهة التحديات مشتركة، ونقل فرص نجاح هذا التنظيم الإقليمي أمنيا في المنطقة لتغلب تلك الحسابات الموجودة في إفريقيا عموما والتي تتعلق بالمشاكل الحدود والتنوع الإثني بين عدد من الدول، حيث يصبح من الصعب مثلا إقناع تشاد بالقيام بتنسيق أمني مع السودان لأن التناقضات الموجودة بين هذين الدولتين من حروب سابقة والإيواء المتبادل بين الطرفين لحركات معارضة لنظامي البلدين أكثر منها في الواقع من شيء اسمه التعاون والتنسيق.

حتى وإن وجدت ملامح لهذا التعاون بين بعض الدول في المنطقة إلا أنه في الغالب يكون محدودا ومؤقتا على شكل تحالف عسكري تقليدي وموجها ضد دولة معينة في المنطقة وضمن أجندة ما في إطار لعبة المحاور وهذا ما لا يخدم الأمن الإقليمي بالأساس، وإذا تحركت أنظمة المنطقة نحو القيام بالتنسيق والتعاون الأمني فجأة فإن ذلك لا يكون إلا بإيعاز وضغط خارجي من قوى دولية كبرى ويبرز الترحاب الإفريقي في استضافة قيادة الأفريكوم التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية تخصيصها للقارة الإفريقية أحسن دليل على هذا التوجه المزدوج من جانب أنظمة المنطقة الساحلية الصحراوية.

فتارة باسم حماية السيادة الوطنية تتحفظ بعض الدول في المنطقة الساحلية الصحراوية على فكرة بناء فيلق عسكري يتكون من وحدات لجيوش المنطقة لمكافحة الإرهاب والجريمة الآخذة في التصاعد إقليميا وهي الفكرة التي تقودها الجزائر في الفترة الراهنة، وتارة ثانية باسم هذه السيادة تتهافت أنظمة المنطقة على تقديم تسهيلات على طبق للجيش الأمريكي تحت غطاء التعاون ومكافحة الإرهاب وكأن هناك فرقا بين مكافحة الإرهاب في كلتا الحالتين.

إن غياب حكم الديمقراطية وسيادة القانون سمة تميز أنظمة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ككل دون استثناء وهو ما يطرح كل التصورات السابقة على محك الثقة، فإذا كانت هذه الأنظمة لا تثق حتى في شعوبها فكيف لها أن تثق في أنظمة مجاورة لها رغم تناقضات التاريخ والجغرافيا وتدخل معها في روابط معنية [1].

في الحقيقة هي معضلة ليست بالهينة قد توسع رقعة الفوضى والجريمة في الساحل الإفريقي غير أنه يوجد بصيص أمل في الأفق والذي يتمحور أساسا حول وجود دولة قاطرة تأخذ زمام المبادرة وهو الدور الذي من المحتمل أن تلعبه الجزائر ونيجيريا في شمال ووسط القارة وجنوب إفريقيا في جنوب القارة من خلال تجديد هياكل الاتخاذ الإفريقي وآلياته لتكون أكثر فعالية.

أما فيما يخص في مسألة التعاون مع بعض الأنظمة الغير الديمقراطية في المنطقة فإنه من غير المستبعد أن يكون هناك اتفاق غير معلن بين هذه الأنظمة على أن تبد بعض الليونة وتتعاون أمنيا مع بعضها البعض وبالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي مقابل الحصول على بعض الشرعية المفقودة ويتبع هذا باستكمال الإجراءات الديمقراطية وتعزيز الحريات المدنية ونبذ الوصول إلى السلطة عن طريق استخدام القوة.

[1]- شاكر ظريف، مرجع سابق، ص. 135.

نستنتج أنه قد تكون هي ربما تصورات قد تجد لها طريق على الواقع إذا كانت هناك إرادة سياسية واعية في المنطقة وتدرك جيدا أن ترك الأمور هكذا كفيل بـ "صوملة" المنطقة الساحلية الصحراوية بأكملها.

والجزائر باعتبارها بلدا معنيا مباشرا بهذه التغيرات على مستوى الخريطة الأمنية في المنطقة الجنوبية للبلاد دفعها لمراعاة هذا الخلل الاستراتيجي في المنطقة، ومن هذا المنظور تبذل جهودا للحد من التهديدات الموجودة في المنطقة بمختلف المبادرات الدبلوماسية القانونية خصوصا من خلال المبادرات الإقليمية تحت شعار أفرقة الحلول (Africanisation des solutions) وهذا ما سنقف عليه في الجزء الموالي.

المبحث الثاني: سيناريو التفتيت والفوضى الخلاقة

بعد التطرق للسيناريو الأول الذي يخص الاعتماد المتبادل والتعاون وموضوع الأقلية نأتي في هذا المبحث إلى التقيت والفرض الخلاقة التي نتبانا، أو يمثلها السيناريوهات الأجنبية ولعل أبرز هذه السيناريوهات : السيناريو الأمريكي الذي يمثل الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة والسيناريو الفرنسي، لكن قبل ذلك لابد من التفريغ على الفوضى الغلاقة ومعرفة الأسس الفكرية والفلسفية التي اشتد إليها رواد هذه النظرية والأهداف المعلنة والمستترة من وراءها، والكيفية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية، للانتقال بتلك الإستراتيجية من إطارها النظري إلى واقع أصبح اليوم ملموسا ومشاهدا في شارعنا العربي الإفريقي الإسلامي.

المطلب الأول : وسائل سيناريو التفتيت والفوضى الخلاقة

يبدو مفهوم الخلاقة أقرب إلى مفهوم "الإدارة بالأزمات" في المجال الإستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل ولعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريعة

بعد مرحلة الفوضى متعمدة الأحداث ويذكر أن هذا المصطلح في أبيات الماسونية القديمة، حيث ورد في أكثر من مرجع، كما أشار إليه الباحث الأمريكي "دات بران" أو ينسب إلى الأب ديف فليمنج [1]

ويؤكد "مارتن كروزر" مؤسس مذهب جديد في العلاج النفسي أن الفوضى إحدى العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، فعند الوصول بالنفس إلى حالة فوضى يفقد الإنسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها من الممكن أن تحدث الهجرات... فيصبح قادرا على هوية جديدة، بقيم مبكرة ومفاهيم حديثة تساعد على تطوير البنية المحيطة به.

وفي كتابة عن الرأس مالية والاشتراكية الديمقراطية يقول عالم الاقتصاد وشامبيستر ليس القديم بالرأسمالية هو الذي يضرب العديد بل أن إزاحة التامة هي التي تقوم بذلك عبر التفويض المستمر للعناصر السائغة والغلق المستمر للعناصر الجديدة.

ويعد" مايكل ليدين" العضو البارز في معهد أمريكيا انتربرايز أول من ماع مفهوم الخلافة أو الفوضى البناءة أو التدمير البناء في معناه السياسي الحالي وهو ما عبرت عنه في مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط الذي أعد عام 2003 وارتكز الموضوع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية الشاملة لكل الدول المنطقة وفقا لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء.

تعتمد نظرية الفوضى الخلافة على أساس أسماه" صامويل هانتنتون" ب"فجوة الاستقرار" وهي فجوة يشغرها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، وتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر فاتساعها يعد إحباطا في أوساط المجتمع مما يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي لا سيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية، وافتقدت مؤسسات النظم القابلية والقدرة على التكييف الإيجابي، ذلك أن الشاعر الالجتقان قد تتحول في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحيانا

[1] - / الفوضى- الخلافة,http:// ar. Wikpedia org / wiki

غير متوقعة إما بفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكييف من خلال الإصلاح السياسي وتوزيع المشاركة السياسية، واستيعاب تلك المطالب.

أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية، فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى الذي يرى ماتنجتون أنها ستقود إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين، يرى البعض أن الفوضى الخلاقة ترتكز في إيديولوجيتها على ايديلوجية أمريكية تابعة من مدرستين رئيسيتين: الأولى صاغها "فرانسيس فوكوياما" في كتابه "نهاية التاريخ" ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات الحروب، وهو العالم الذي لم يلحق بالنموذج الديمقراطي الأمريكي،[1] وعالم آخر ما بعد التاريخ وهو الديمقراطي الليبرالي وفق الطريقة الأمريكية،يرى أن العوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم المعوقات الديمقراطية.

المدرسة الثانية صاغها "صامويل هانتنتون" بعنوان "صراع الحضارات" معتبرا أن النزاعات والانقسامات في العالم سيكون مصدرها حضاريا وثقافيا، ذاهبا إلى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون في خطوط المعارك في المستقبل أو رغم تناقض المدرستين إلى أنها تتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة إضافة إلى معاداة الحضارة الإسلامية باعتبارها نقضا ثقافيا وفنيا للحضارة العربية.

طور نظرية الفوضى أحد أهم المحاضرين في وزارة الدفاع الأمريكية وهو البروفسور "توماس بارتين" فقد قسم العالم لإلى من هم في القلب أو في المركز، أمريكا وحلفائها وصنف دول العالم الأخرى تحت مسمى دول الفجوة أو الثقب حيث سبحها بثقب الأوزون الذي لم يكن ظاهرا قل أحداث 11 سبتمبر يذهب بانترنيت إلى أن دول الثقب هي الدول المقابلة بالحكم الاستبدادي أو الفقر والأمراض المنتشرة والقتل الجماعي والروتيني، والنزاعات المزمنة، وهي الدول تصبح بمثابة مزارع لتفريغ الجيل القادم من الإرهابيين.

[1]- مرجع سابق .

وبالتالي فإن دول القلب ردع أسوء الصدرات والثقب، والعمل على انكماش الثقب من الداخل أي من داخل الثقب ذاته، فالعلاقات الدبلوماسية مع الشرق الأوسط تعدو مجدية،ذلك أن الأنظمة العربية بعد سقوط العراق لم تعد تهدد أمن أمريكا، وأن التهديدات تمكن وتتسع داخل الدول ذاتها وهذا ينطبق على دول الساحل والصحراء الكبرى، بفعل العلاقة غير سوية بين الحكام والمحكومين، ويخلص بارنيت إلى أن تلك الفوضى البناءة ستميل إلى درجة التي سيصبح فيها من الضروري بتدخل قوى خارجية للسيطرة على الوضع وإعادة بناء من الداخل على نحو يجعل من انكماش الثقوب وليس مجرد احتواءها من الخارج منتهيا بتحويل الولايات المتحدة القيام بتدخل بقوله" ونحن الدول الوحيدة التي يمكنها ذلك[1].

يعتقد أصحاب أنصار الفوضى الخلاقة بأن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار سوف يؤدي إلى بناء نظام سياسي جديد، يوفر الأمن والازدهار والحرية، وهو ما يشبه العلاج من الصدمة لجودة الحياة من جديد، غير أن هناك أهداف متوازنة تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقها أو أي دولة من الدول الغربية فرنسا مثلا إلى تحقيقها بتلك الفوضى،وكثيرا ما كانت الفوضى مصاحبة لعملية التثقيب وهو ما سنحاول دراسته في السيناريوهات الغربية.

انطلاقا من الجوانب الثلاث التي وضعها جوفينيل من أجل بناء دراسة مستقبلية، بإسقاطها على حالتنا موضوع الدراسة "مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي"، يمكننا تحديد النقاط التالية التي تساعدنا في وضع السيناريوهات المناسبة للظاهرة.

بالنسبة للاتجاهات السائدة:

إن الاتجاه السائد بالنسبة لأهداف سيناريو التفتيت في الساحل الإفريقي، هو أن هذه الأخيرة، يجعل من البعد الأمني وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي كمحدد لتوجهه.

[1]-فتحي، شهاب . (خطط برنار لويس لتفتيت العالم الإسلامي : خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ). مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، Alkashif. Org/htnl/center/22/2.pdf

في المنطقة ومنه يصبح و أي تحرك أمريكي في المنطقة يرتبط بالدرجة الأولى بمدى تأزم أو استقرار الوضع الأمني بها، بغض النظر إن كان الدافع الرئيسي لهذا التحرك خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي يهدد الأمن والمصالح الأمريكية، أو كان الدافع الحقيقي هو اشتداد المنافسة الدولية في هذا الأخير بصفة خاصة والقارة الإفريقية عموما، في ظل ما أصبح يحظى به الساحل الإفريقي من أهمية في المجال الطاقوي، كذلك أهمية الجيواستراتيجية بالنسبة للتوجهات الإفريقية للولايات المتحدة والتي تتخذها من اجل تحقيق أهدافها[1] .

أولا: بالنسبة لسرعة الاتجاهات

كما وسبق التطرق إليه بالنسبة للاتجاه السائد والذي يتعلق بالبعد الأمني كمحدد لمستقبل سيناريو التفتيت في الساحل الإفريقي، فإن المدى الزمني للتغيير وسرعته سيرتبط حتما بالظاهرة الأمنية وذلك من خلال:

إن تسارع الظاهرة الأمنية باتجاه التأزم وعدم الاستقرار، وما يساعد على ذلك هو إما هشاشة وفشل دول الساحل الإفريقي، أو التدخل الأجنبي للقوى الكبرى المتنافسة على المنطقة مما سيجعل الأوضاع الأمنية تتدهور أكثر.

إن اتساع الظاهرة الأمنية باتجاه الاستقرار و الإصلاح من خلال جهود الولايات المتحدة، لكون الاستقرار الأمني في المنطقة يخدم مصالحها النفطية. أو من خلال جهود دول الجوار التي تسعى إلى إبعاد خطر التهديدات الأمنية للساحل الإفريقي عن حدودها الإقليمية، كما تسعى جاهدة إلى تحسين الأوضاع الأمنية في الساحل تجنبا لأي دخل أجنبي في محيطها الإقليمي يمكن أن يمتد إلى داخل أراضيها[2].

ثانيا: بالنسبة للعلاقة بين الظواهر

لا يمكن وضع أهداف سيناريو التفتيت في الساحل الإفريقي، إن لم يتم الربط بين مختلف الظواهر المؤثرة فيها ومدى التفاعل بين تلك الظواهر التي تتعلق ب:

---

[1]-وليد، عبد الحي (الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية)، http : www.alt samoh. Net/article. Asp zid=44

[2]- عبد الحي، وليد ، المرجع السابق .

1_الوضع الأمني في الساحل الإفريقي

2–سياسات دول الجوار في الساحل الإفريقي

3–المنافسة الدولية في الساحل الإفريقي

4–مدى التغير والاستمرارية في لسياسة الدول الأجنبية وخاصة السياسة الأمريكية تجاه الساحل الإفريقي مع تغير الإدارات المتداولة على حكم في الولايات المتحدة.

أولا: استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية الغربية في الساحل الإفريقي

إن ما يمثله الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، هو اهتمام أمريكي بالمنطقة ، مرجعيته هي الوضع الأمني غير المستقر فيها وتجسيد هذا الاهتمام هو من خلال مبادرات وبرامج للتدريب العسكري بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات الأمنية فيه، إضافة إلى مساعدات مختلفة تندرج تحت تلك المبادرات، أي أن آليات تجسيد الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي هي بعيدة عن العمل العسكري المباشر .

ولأن السيناريو الخطي يتم بناء على استقرار الماضي والحاضر وهو يعني بدوره استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضها إل تغيرات جذرية كما يتصور الاتجاه الراديكالي، فإنه وبناء على هذا المفهوم ، فإن الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي من المتوقع أن تستمر على وضعها الحالي، أي أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة سيستمر ولكن على نفس الوتيرة الحالية، دون تهميش أو اشتداد في الاهتمام.

وفي نفس الوقت يبقى تجسيد هذا الاهتمام بالطرق غير المباشرة، حيث لن يتطور بخطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي إلى درجة التدخل العسكري.

وقد تم وضع هذا السيناريو في الساحل الإفريقي بناء على المعطيات التالي ذكرها .

1– عدم خطورة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي إن كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الغربية بصفة عامة، خاصة منها تلك صاحبة المصلحة في الساحل الإفريقي كفرنسا، تصور بأن وضع

الأمن في الساحل الإفريقي هو في غاية الخطورة، فإن المتتبع للأوضاع الأمنية في المنطقة سيجد بأنها ليست بتلك الصورة، فباستثناء بعض العمليات المتعلقة باختطاف الأجانب وبعض النشاطات الإرهابية التي لم تتعد حدود الإقليم الساحلي– الصحراوي، لم تسجل عمليات أخرى تتخطى الإقليم أو تستهدف منشآت دولية كالسفارات الغربية مثلا في المنطقة، وعدم خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وكذلك استبعاد احتمال تفاقمه وتأزمه يرجع إلى مجموعة من المعطيات أهمها[1]:

إن المتتبع للأوضاع الداخلية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان الساحل يجدها متردية، حيث يتراوح دخل الفرد فيها 500 دولار سنويا مما يرفع نسبة الفقر ويخفض الخدمات الصحية، والتعليمية وهذا يؤكد بأن أولوية هذه البلدان هي محاربة هذه الظواهر السلبية وبذل مجهود كبير لتطويق الفقر والتحكم في تدهور الأوضاع.

يتحكم في الوضع الأمني متغيرات عديدة، فإذا جرى الحديث عن الهجرة غير شرعية والتهريب واستفحال نشاط العصابات المنظمة فإن ذلك لا يعني بالضرورة استفحال الإرهاب وكل ما هو مرتبط به، كما أن الطبيعة الجغرافية القاسية وصعوبة التحرك مع تقدم وتطور وسائل المراقبة لدى الحكومات، يحد من تحرك وتنقل هذه الأخطار ولا يرفع من زيادة نشاطاتها وفعالياتها مستقبلا.

2– مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة فالدور الذي تقوم به كل من الجزائر وليبيا في منطقة الساحل الإفريقي، يتضح تأثيره ودوره في وضع هذا السيناريو من خلال نقطتين رئيسيتين:

ما تلعبه هذه الدول من دور في تطويق الأزمات في الساحل الإفريقي ومساهمتها الكبيرة في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة وذلم لما تقوم به ليبيا من خلال منظمة "تجمع دول الساحل والصحراء"، وكذلك الاستقرار الأمني الذي لطالما سعت الجزائر إلى تحقيقه منذ التسعينات وإلى يومنا هذا من خلال وساطتها

[1] - حسن قادري،(مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي)، مجلة العالم الإستراتيجي، الجزائر، (صادرة عن مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، العدد 7، نوفمبر 2001، ص .4.

في حل الأزمات الداخلية لدول الساحل الإفريقي كمشاكل التوارق في المنطقة، أو مبادرتها الأخيرة للحد من استفحال التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي خاصة منها الجريمة المنظمة والنشاطات الإرهابية[1]

ما يمثله الدور الجزائري والليبي في المنطقة من تحدي، يجعل من التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة صعبا نوعا ما، حيث أن هاتين الدولتين تسعيان جاهدتان لتحسين الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي تحسبا لأي تدخل أجنبي مباشر.

هذا الدور الذي تقوم به دول الجوار في الساحل الإفريقي، إضافة إلى ضعف احتمال تفاقم وتأزم الأوضاع الأمنية في المنطقة، يجعل من سيناريو استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي واردا ومحتملا، خاصة وأن المصالح الأمريكية وفي ظل هذا الوضع هي غير مهددة وبالتالي ليس هناك حاجة إلى إهدار الكثير من الأموال وإرهاق الخزينة الأمريكية أكثر مما عليه يفتح جبهة جديدة للحرب في وقت لم يتم فيه بعد إغلاق الجبهتين المفتوحتين في العراق وأفغانستان.

أما المشروع الفرنسي الذي يعود جذوره إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية حيث بنهايتها تبنت فرنسا دستورا جديدا كانت فيه مواد متعلقة بإفريقيا معدة سلفا منها مادة منشأة للاتحاد الفرنسي، والذي يعني مجموعة مشكلة من الجمهورية الأمم من جهة، ومن جهة أخرى أقاليم ودول أخرى جرى إدخالها في الاتحاد وفي هذا الإطار قررت باريس تجميع مختلف أقسام الصحراء المنقسمة بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية في وحدة إدارية وبهذا سلكت المنظمة الموحدة للمناطق الصحراوية والتي قدم مشروع إنشاءها في شهر أفريل 1946 في مجلس الوزراء من طرف "فليكس بوانية" وتم تشكيل الهيئة العليا التسيير هذه المنطقة المكونة من 32 عضو ثمانية ممثلين لسكان الصحراء الجزائرية 2 ممثلين لسكان كل من الصحراء والموريتانية والمالية، والنيجرية، والتشادية بالإضافة إلى ممثلي المجالس التشريعية للجوهرية[2] إلا أن المشروع لم يفعل في حينه.

وقد من جديد الاهتمام بالفكرة مع تدفق البترول في حاسي مسعود في نهاية الخمسينيات، وبناء على ذلك تم اعتماد القانون المنشئ للمنظمة المشتركة في المناطق الصحراوية (Ochs) في شهر ديسمبر

[1]- رسولي، أسماء. مكانة الساحل الإفريقي في إستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، رسالة ماجيستر ، قسم العلوم السياسية و الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010-2011، ص. 160.

[2]- نبيل بوبيه، ، مرجع سابق، ص. 144.

1956، ونشر في جانفي في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية وقد عرض المشروع على زعماء تلك المناطق ولكن قوبل بالرفض.

وقد ظن الفرنسيون أن الأمر يتعلق بمناطق خالية من السكان وبالتالي خالي من المطالب الاستقلالية، وبالتالي بالسهولة بما كان العاق ليكون امتدادا لفرنسا وبوضوح فإن المشروع يهدف لفصل وتفتيت المجالات الصحراوية في كل من الجزائر المالي موريتانيا، النيجر، وتشاد لتجعل من تلك الصحاري أقاليم متصلة مباشرة بفرنسا[1] .

وبذلك تضمن فرنسا إقليما وافرا الخيرات قليل السكان وهذا ما يضمن لها مداخيل وافرة، ومطالب أقل من طرف السكان، إن المشروع الفرنسي لم يكتب له النجاح أصلا حيث رفضته الزعامات المحلية، وخاصة زعيم الطوارق الجزائرية التي تنقل ديغول شخصيا إلى تمنراست ليعرض عليه تنصيبه ملكا على منطقة مقابل قبول فكرة الجنوب الجزائري على شمالها، وإلحاقها بالمنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية لكن زعيم الطوارق رفض رفضا مطلقا بالإضافة إلى ذلك كانت فرنسا تعتبر منطقة الهقار الجزائرية بوجه الخصوص بمثابة عمق استراتيجي لها، ولا يوجد منطقة ملائمة تحمي فيها رؤوس صواريخها النووية أي هجوم مفاجىء يشمل هذه المنطقة، ولذلك لا تزال فرنسا تسعى لبناء قواعد عسكرية قرب برج باجي مختار.

وما جعل فرنسا تتدخل لمراقبة المنطقة وكل ما يجري فيها لا سيما فيما يتعلق اليورانيوم النيجري الذي لا طالما أرادت فرنسا أن تكون المحتكر الأول في شرائه وهذا ما جعلها تعتبر "حركة النيجريين من أجل العدالة"، التي تقود عملية تمرد الطوارق بالنيجر على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وهو ما نفته الحركة قطعيا حيث اعتبرتها محاولة من فرنسا لتوريط حركة الإرهاب مقابل الترخيص لفرنسا باستغلال مناجم جديدة اليورانيوم، فعند وقوع أي حادث سياسي أو غيره في المناطق التي كانت تحت حكم الاستعمار لا يمكن أن يحدث ذلك دون يبدي ممثل فرنسا في ذلك البلد رأيه في الموضوع .

وقد بلغ الأمر أن أحد المسؤولين الفرنسيين في له مع السيد "سالي فو أندري" رئيس المجلس الأعلى النيجيري خلال مرحلة الانتقالية قال له ردا مطالبة سالي فو باشتراك الجزائر في حل نزاع الطوارق

[1]- نبيل بوبية، مرجع اسابق، ص. 145.

في النيجر، ففرنسا يمكنها وضع الجزائر في الصورة فيما يخص سير المفاوضات وهكذا تحاول فرنسا الانفراد بالسيطرة على المنطقة وإذا لم تستطع فإنها تلجأ إلى وسائل أخرى كإدخال أطراف في حل النزاع، كما حدث عندما أدخلت بوركينا فأسو بين الحكومة النيجرية والطوارق حتى تستطيع السيطرة على الملف وهذا في مواجهة الدور الجزائري الذي يعمل على حل النزاعات في المنطقة بهدوء .

المحور الآخر الذي يرتكز عليه المخطط الفرنسي بمنطقة الساحل والصحراء أو مستعمراتها السابقة بصفة عامة والجزائر ودول المغرب العربي والساحل بصفة خاصة هو المجال الثقافي أو القيم والمعايير الثقافية الفرنسية التي تعد من الثوابت البنوية والعضوية خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود بضرورة حفاظها على موقع ثقافي متميز وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي[1] ، ومن أجل تكريس وجودها الثقافي غداة الاستقلال والنهوض المرافقة لها فإصرار فرنسا على الحفاظ على هذه الآليات التربوية كحق من الحقوق الامتيازية الذي تحصلت عليها تعاقديا بشكل أحد الأبعاد الأساسية المكونة لإستراتيجية واعية لتفتيت وأضعاف دول المنطقة كما يقوم فرانسوا بيرو فهذه الأطر الثقافية والتربوية تمنح لفرنسا ليست فقط أدوات نقل معرفية أو ثقافية، لكنها تؤسس أولا وقبل كل شيء لهيئة هيكلية بعيدة المدى على الدول.

يقول "تيبو" في هذا المجال "سوف تقوم سياسة التعاون الثقافية على ضمان استمرار عمليات الهيئة الفرنسية على المنطقة لأن هذه السياسة سوف تخلق بنية فوضوية نظام سياسي خادمة للإمبراطورية الفرنسية خاصة بعمل النخب الحاكمة بتشكيل الشعوب الجماعي بما يتماشى ومنطق ترويض الإدارات واستبعادها، كما أن النخب التي تكونت بلغة مولبير وتستخدمها كأداة اتصالية خطابية وإدارية فتقوم بتطوير الآليات الكفيلة باستمرار هذه الأصناف الثقافية واللغوية التي تنادي بها الشرائح الاجتماعية،والنخب الهجرية إلى تهميش بكل الوسائل المؤسساتية والإجرائية من عملية التحديد الجنوبي والسياسي[2] .

وتقوم هذه السياسة على استخدام مجموعة من آليات حكام التبعية الثقافية منها التالي ذكره.

1- التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية، خاصة في مجال التربية والتعليم .

[1]- سالم برقوق،(الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي)، مجلة العالم الإستراتيجي،(الصادرة عن مركز الشعب) العدد 3، ماي 2008، الجزائر، ص.2 .

[2]- سالم برقوق، مرجع سابق ص 3.

2- ترقية الوجود اللغوي الفرنسي سواء حل طريق الربط العضوي لعمليات عرقلة المشاريع التهريب بفعل الضغوطات السياسية ، وأدعم المشاريع الإدماج اللغوي للفرنسية في المنظومات السياسية الثقافية بل وفي الرسمية بدعم أدوات الإعلامية الإذاعية والتليفزيونية والموسيقية لتدعيم الحس الثقافي الفرنسي، لكي تحظى بمصداقية أكبر للمشروع الثقافي الفرنسي التي تدافع عنه النخب السياسية الحاكمة التي تعاني من الاحتواء الثقافي في مجتمعاتها مما سوف يدعم بالضرورة وحظوظ نجاح المشروع الفرنسي في المنطقة الهادفة على كسر اللغة العربية، وتعظيم الإدراك تجاه حضارة الشعوب في المنطقة .

3- تقوم المراكز الثقافية والمدارس الفرنسية المنتشرة في نشر الثقافة واللغة والقيم الفرنسية، وينتج عن هذه السياسة المركبة والبعيدة المدى ما يأتي ذكره.

أ- اقتراب ثقافي للنخب مما يغلق شروحات ثقافية واجتماعية وإيديولوجية خطيرة قد تؤدي لانفصامات مرضية مزمنة في هوية هذه المجتمعات .

ب- التغذية المقابلة الجماعية للتعبئة على الأقل على المستوى النخبة لفرنسا.

ج- القابلية للتعبئة سوف تخلق ميولات استهلاكية للمنتجات والقيم والأطر التنظيمية الفرنسية مما التبعية البيضوية لهذه الدول تجاه فرنسا فمن التأثيرات البنيوية يظهر لنا تركيز فرنسا على مستويات الثقافية السياسية والاقتصادية لأنه لا يمكن الفصل إلا إجرائيا وتحليليا بين كل الأبعاد .

ثانيا: سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي الغربي بالساحل الإفريقي إلى درجة التدخل العسكري المباشر

ينطلق هذا السيناريو من أن تجسيد الاهتمام الأمريكي الإفريقي لن يبق منحصرا فقط في مجرد التدعيم والمبادرات الأمريكية المختلفة والمنسقة مع الدول المعنية في المنطقة وإنما ستتحول الإستراتيجية الأمريكية إلى العمل المباشر في الساحل الإفريقي بهدف تحقيق الاستقرار في منطقة والقضاء على الإرهاب فيها وهو الأمر الذي سيختصر الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها في المنطقة، سواء كانت أهدافا أمنية أو أهدافا متعلقة بالاستفادة من موارد الطاقة في المنطقة وفي القارة الإفريقية عموما، أو تطويق ومحاصرة النفوذ الصيني المتغلغل في إفريقيا .

والتحول إلى العمل العسكري المباشر سيكون لأحد الأسباب التالي ذكرها .

1- تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقية فتدهور الوضع في الساحل الإفريقي، إن كان من حيث الأزمات الداخلية، زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، أو من حيث تفشي الجريمة المنظمة بصورة أوسع، هذا التدهور سواء كان حقيقيا أو مفتعلا من طرف القوى الكبرى من أجل التغلغل أكثر في المنطقة، سوف يخلق المبرر الرئيسي والمقنع للتدخل العسكري الأمريكي في المنطقة كما حدث مع أفغانستان وفي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات تنذر باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي التالي ذكرها .

– الفقر والحاجة الذي يعبر عن الضعف وعدم القدرة وكذلك يعبر عن التناقضات التي وإن لم يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر الامتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بحرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة[1].

– ضعف الأنظمة وضعف الموارد للتكفل بحجات المواطنين، يطرح فرض النشاط والبحث عن كسب بأي طريقة، فتنخرط بذلك أعداد كبيرة بحكم خبرتها ومعرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط الغير قانوني وتصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم وما يساعد على ذلك هو توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، حي أن الصومال وإيريثريا والسودان هي دول يكثر فيها بيع السلاح. [2]

– المضايقات التي تعيشها التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي دفعتها إلى الانتقال أو توسيعها إلى منطقة الساحل الإفريقي لسهولة الحركة والحصول على السلاح والعيش من تناقضات هذا المجال الشاسع ، بالإضافة إلى الطبيعية والاقتصادية السياسية والآنية تطرح تحديدات وخلافات عديدة، فالانسجام الغير المتوفرة في التوارق وخاصة في مالي يطرح مشاكل عدم الاندماج والرغبة في الانفصال، بل قضيتهم تكاد تلامس كل بلدان المنطقة وهي مرجحة للاندلاع والتصعيد في أي وقت، خاصة إذا استخدمت لأغراض سياسية واقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة بل تكون عنصر تهديد وابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة.

[1]- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص. 161.
[2] - حسن قادري، مرجع سابق، ص.6.

2- اشتداد المنافسة الدولية في الساحل الإفريقي لحد التدخل العسكري في الساحل الإفريقي يعد الحل الوحيد أمام الولايات في حال احتدام التنافس الدولي على المنطقة، فالبنظر لمصالح الدول الغربية والمصالح الصينية المتنامية في الساحل الإفريقي خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة فإن المنطقة مرجحة لتكون حلبة صراع بين القوى الكبرى، ليس فقط لما تتوفر عليه من موارد نقطية وإنما كذلك لأهمية موقعها الجغرافي الذي يتوسطه تقريبا القارة الإفريقية.

حيث تصبح السيطرة على الشريط الساحلي المدخل للسيطرة على أفريقيا وبالأخص على منطقتين أصبح لديهما أهمية إستراتيجية بالغة وهما المغرب العربي وخليج غينيا، لهذا يصبح الاستباق الأمريكي للتدخل العسكري في الساحل الإفريقي بمثابة الإستراتيجية الفعالة تحسبا لأي سيطرة من إحدى باقي القوى الدولية لكن المثير للاهتمام هو أنه في فترة إدارة ولكر بوش أين كانت الحرب الوقائية واللجوء إلى العمل والتدخل العسكري المباشر هو الإستراتيجية الرئيسية التي تتبناها الإدارة الأمريكية في الإدارة وتسيير الشؤون الدولية فإنه بالرغم من طغيان ذلك التوجه على السياسة الخارجية أمريكة إلا أنه لم يتم التدخل في الساحل الإفريقي، ولعل ذلك راجع إلى إدارة تسيير الشؤون الدولية فإنه بالرغم من طغيان ذلك مجموعة من العوامل التوجه على السياسة الخارجية أهمها م يأتي ذكره .

- الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق أحدثتا تراجعا في الاقتصاد الأمريكي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضا 100 يفوق مليار دولار أصبحت تعاني من عجز يقدر ب 20 مليار دولار عام 2007 مما لن يسمح بتحمل تكاليف حرب أخرى خاصة في ظل الأزمة المالية تكاليف حرب أخرى خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي أثرت هي الأخرى على الاقتصاد الأمريكي.

- خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي ليست بالدرجة التي تجعل الولايات المتحدة تتدخل بسهولة وتكسب الشرعية الدولية لهذا التدخل، إضافة إلى أن أي تدخل أمريكي في الوقت الحالي أو في المستقبل

القريب لن يكون في مصلحة الولايات التي تسعى جاهدة لتلميع صورتها في المجتمع الدولي بعد أن تزعزعت هذه الأخيرة بعد حربي العراق وأفغانستان[1] .

وإن كانت إدارة بوش صاحبة شعار الحرب الوقائية والعمل العسكري لم تتدخل في الساحل الإفريقي، فإن إدارة أخرى كإدارة أوباما حاليا لن تفعل ذلك هي الأخرى سواء كان ذلك لأسباب التي تم ذكرها، أو لكون هذه الإدارة وكما جاء في وثيقتها الإستراتيجية الأمن القومي الصادرة في ماي 2010 "استخدام القوة ضروري في بعض الأحيان، ونحن سوف نستنفد الخيارات الأخرى قبل الحرب كلما استطعنا ان نزن بدقة تكاليف ومخاطر العمل مقابل التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاعس عن العمل " أي عدم اللجوء إلى العمل العسكري إلا في حالة استنفاد الوسائل الأخرى كالدبلوماسية والتنمية والمؤسسات الدولية ولهذا يبقى السيناريو الأول المتعلق باستمرار الوضع القائم الإستراتيجية الأمريكية في الساحل هو المرجع في الوقت العالي وفي المستقبل القريب.

المطلب الثاني: مظاهر وآليات الفوضى الخلاقة

إن كل الاستنتاجات والمقترحات السابق ذكرها بإمكانها أن تدفعنا لوضع احتمالات لها يمكن أن تؤول إليه المنطقة مستقبلا وهذا من خلال إتباع تقنية السيناريو والذي هو عبارة عن وصف من الأحداث يمكن وقوعها في المستقبل. [2] وبإمكانها أن تتخذ بمثابة وسائل لسيناريو التفتيت وبناءا على ذلك نقوم بوضع السيناريوهات الآتي ذكرها .

أولا: السيناريو الخطي للوضع الأمني في المناطق الساحل والصحراء الكبرى

تذهب أغلب الكتابات عن التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الصحراء الكبرى إلى الاعتقاد بخطورة الوضع في هذه المنطقة بما يتماشى فالخطاب التابع من الأنظمة القائمة وكذا التحذيرات الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بينما يرى بعض أن واضع البلدان المنطقة وما يجاورها، بل

[1]- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 163.
[2]- - عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1991، ص. 97.

وطبيعة النظام الدولي الحالي لا يؤكد هذه التخوفات بقدر ما هي مجرد تقرير لممارسات وتمرير سياسات فقط .

فمنبع الأوضاع الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان المنطقة نجدها متردية فهي دول هشة مرشحة للفشل حيث نجد الفساد بمختلف أشكاله من رشوة ومحسوبية واختلاس وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى الأزمات السياسية مثل أزمة الشرعية وأزمة العدالة التوزيعية وأزمة التغلغل وأزمة المشاركة بالإضافة لغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، فأي تنمية لا يمكن أن تتم إلا عبر توفير الاستقرار والأمن وتتحكم في الوضع الأمني متغيرات عديدة فإذا انجاز الحديث عن الهجرة غير الشرعية والتهريب واستفحال نشاط العصابات المنظمة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة استفحال الإرهاب وكل ما هو مرتبط، إذ لم يسجل ظهور أي تنظيم إرهابي بخلفية دينية أو عقائدية من قلب البلدان الثلاثة، ما عدا ما يوصف بانتقال جماعات القاعدة من المغرب العربي إلى هذه المنطقة[1] .

وعليه فإن الدائرة الداخلية لهذه المخاطر عندما تتسع لتلامس الدائرة الإقليمية، تزداد الأنظار الأمنية وتتدخل معطيات جديدة ولكن الطبيعة الجغرافية، القاسية وصعوبة التحرك مع تقدم وتطور وسائل المراقبة لدى الحكومات، يحد كل ذلك من تحرك وتنقل هذه الأنصار ولا يرفع من زيادة نشاطها وفعاليتها مستقبلا .

إن ذلك يجعل من احتمال بقاء الوضع على ما هو عليه حاليا احتمال أكثر قبولا فتدخل الجزائر بإمكانياتها أو كذا ليبيا والتنسيق الحاصل مع قوى دولية عديدة كالولايات المتحدة ودول أوروبية يجعل من أسهل التحكم في الوضع مقارنة بإمكانيات المحدودة للجماعات الإرهابية والعصابات الموجودة والمحتملة التي يمكن أن تهدد الوضع الأمني لهذه المنطقة حاليا ومستقبلا ويزداد هذا الاحتمال رسوخا إذا اعتبرنا أن البلدان المنظفة تسعى للرفع من قدراتها واستعداداتها فعندما يتعلق الأمر بمعالجة أزماتها ومشاكلها الغذائية والصحية لا تجد المساعدة الكافية، بينما إذا تعلق الأمر بالوضع الأمني فإن الدول المعنية بالوضع الأمني في العالم تسارع إلى الاستجابة والمساعدة.

[1]- نبيل بوبيه، مرجع سابق، ص.174.

وما يعزز الاعتقاد هو الاتجاه الدولي إلى ترسيخ هذا الاحتمال غير خدمة مصالحها، فغنى المنطقة بالنفط إلى درجة تأهيلها في المستقبل لتكوين البديل عن الشرق الأوسط، يجعل الولايات المتحدة تدفع نحو البقاء الوضع الحالي (لا تهديد ولا هدوء) لسنوات قادمة حتى تضمن لنفسها موقه قديم هناك في المستقبل.

يأتي الهدف الأمريكي في السيطرة على مواقع الثراء والأسواق في إطار الإستراتيجية الجديدة والمستقبلية، مثل السيطرة المباشرة على منابع النفط وتشكيل تكتلات اقتصادية بإشرافها وفق ما تقتضيه مصالحها والشكل السياسي العسكري في كافة المشكلات العالمية وهذا من شأنه توفير مناخ آمن ومستقر لأمريكا مصالحها في العالم .[1]

ولتكون طرفا مقبولا في المنطقة مستقبلا فهي بحاجة إلى نشر ثقافتها مقابل الثقافة الفرنسية السابقة، أي أنه لا بد من تهيئة الأرض من الأنظمة وشعوبها إذ عندما تحين فرصة الاستثمار والسيطرة على الطاقة هناك تجد نفسها مؤهلة كما هو وضدها في البلدان العربية الخليجية حاليا،وهكذا فإن هذه المنطقة بقدر ما يقال أنها ستهدفه في أمنها إلا أنها على مدى القريب لن تكون كذلك لواقعها وجغرافيا ومحيطها والاهتمام الدولي بها، مما يعني أنها ستعرف ثابتا في وضعها الأمني.

إذن فهذا السيناريو يرجح بقاء الوضع على ما هو عليه من مد وجزر وصراع بين كل من فرنسا وأمريكا من جهة والجزائر من جهة أخرى حيث لن تتميز أوضاع المنطقة بالاستقرار التام والاستقرار الخاص في حالة عدم حل قضية الصحراء الغربية وعدم استقرار الوضع الداخلي في الجزائر .

ثانيا: السيناريو الإصلاحي للوضع الأمني في المنطقة

ينطلق هذا السيناريو من فرضية تحسين الوضع الأمني في منطقة الصحراء الكبرى، فهذا مما يتوفر من دلائل مرتبطة بالأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية حاليا، ومن مؤشرات تفيد من إمكانية ترقية احتمالات التهيئة والاستقرار والسلام في هذه المنطقة الشاسعة.

[1]- نبيل بوبية ، مرجع سابق، ص 175.

لقد أفرز عالم ما بعد الحرب الباردة مبادرات عديدة شملت كل الدول المنطقة في اتجاه تحقيق الاستقرار وترقية وحقوقه السياسية والاقتصادية والثقافية، على اعتبار أن الاقتصاد العالمي في حاجة إلى الهدوء والاستقرار.

فالاهتمام بالتنمية وترقية الإنسان وبرامج معادلة المشاكل اليومية كلها تصب في اتجاه تطويق العنف والتهريب، وإذا ربطنا ذلك بوجود سياسة قارية في إطار شمل ضمن النيباد فإن هذه الجهود يمكن التنبؤ لها بالنجاح، ففي إطار الاتفاقيات الموقعة بين دول الإفريقية والمساعي الموجودة للتعاون في جميع الميادين، يمكن معالجة كل الظواهر السلبية المطروحة والمهددة لسلامة واستقرار المنطقة مثال: الاتفاقيات التي تمس التنمية ومكافحة الإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية[1] .

ومقارنة بما كانت عليه المنطقة في السابق واحتكامها للانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي فإنها اليوم تتجه اتجاها آخر بالنظر إلى الأنظمة السياسية القائمة باعتبارها تتبنى النظام الجمهوري وأصبحت تحتكم إلى الانتخابات وإشراك الشعب عن طريق التعددية السياسية مما يقلل من الصراع على الحكم والاحتكام إلى وسائل العنف والتطاحن[2] .

كما أن الاهتمام بهذه المنطقة وخاصة الولايات المتحدة مهما كانت الدوافع، ترفع من درجة التعاون واحتمال تحسن وضعها الأمني مستقبلا، فالحديث عن الاهتمام بالمنطقة لاستخراج المعادن بها على غرار ما هو موجود من ذهب وحديد ويورنيوم وزنك ونفط يدفع الدول المهتمة بذلك إلى بناء السلام والاستقرار قبل الاستثمار هناك،وليس غريبا أن الولايات المتحدة تقدم المساعدات متنوعة إلى هذه المنطقة وهي مدفوعة بذلك إلى التواجد المباشر هناك ناهيك عن ساعدتها في التدريب والتبادل المعلومات وهي قبل أن تنغمس لابد من فترة اختبار تتحسس فيها طبيعة الثقافة الممنوعة والمسموح، وعلى المدى البعيد وهي الحكومة لوضع ترتيبات السيطرة على هذه المنطقة بقوة بعدما اتضحت أهميتها اليوم.

---

[1]- مرجع سابق، ص. 176.

[2]- محمد، برقوق. (الساحل بين التهديدات والحسابات الخارجية)، مجلة العالم الإستراتيجي، (الصادرة عن مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، الجزائر، العدد 7، نوفمبر 2008.

وهكذا يأخذ هذا السيناريو المصداقية أكثر على المدى البعيد نظرا للاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ففي ظل الضعف الكبير لدول المنطقة على حماية أمنها من المخاطر الآنية المتوقعة و للاستجابة لكل حاجياتها ، وتهيئتها للانخراط أكثر في الاقتصاد العالمي بما يفيد الشركات العابرة للقارات فالولايات المتحدة قد تولت مهمة رسم المعالم الأمنية لهذه المنطقة وفي هذا السياق تقدم الولايات المتحدة الأمريكية رؤية جديدة للتهديدات العالمية وكيفية التصدي لها فبشأن الجماعات الإرهابية ونظرا لاستحالة إرضائها لابد من استئصالها من جذورها وينبغي خيار الهجوم الوقائي على أساس أن الولايات تملك الحق في ذلك وإن لم يكن هناك تهديد واضح في استخدام القوة الوقائية لضمان عدم تعرضها لهجوم محتمل.

وبالنظر بطبيعة التنافس الدولي الجديد فإن المنظمة ازدادت أهميتها خاصة بعد أن أصبحت الصين المتعلقة على نفسها سابقا من أكبر المهددين للقوى التقليدية في القارة الإفريقية، إن ذلك يفرض التعاون بشكل ما على ترقية منطقة الصحراء كي تنعم بالأمن والاستقرار وتنكمش التهديدات الأمنية الخطيرة .[1]

إذن يصل هذا السيناريو إلى مواصلة الولايات الاستحواذ على مناطق النفوذ في إفريقيا ومنطقة الصحراء الكبرى، مع حل القضية الصحراوية من خلال الاستقلال، وهو ما يجعل من الجزائر القطب الرئيسي في المنطقة الذي مستندة عليه الولايات في تحقيق سياستها هناك، وهو ما يقتضي خروج الجزائر من أزمتها الداخلية وهذا وفقا لرأي بعض الخبراء الأمريكيين الذين يرون في كل من جنوب إفريقيا والجزائر قطبي إرتكاز للسياسة الأمريكية في إفريقيا.

ثالثا: السيناريو التحولي للوضع الأمني في المنطقة

ينطلق من أن الوضع الأمني الحالي المتحكم فيه يشهد احتمالات مفاجئة أو أزمات غير منتظمة من نتاج وضعه الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، فتؤثر في اتجاه تصعيد التهديدات الأمنية فتكون بصدد جذري إلى الأسوء.

[1] - نولي أوكوأدبا، الصراع العربي في إفريقيا، ترجمة عادلة شعبان، مركز البحوث العربية للدراسات والتويق والنشر، القاهرة، 1991، ص .101.

انطلاقا من الأوضاع الداخلية تحمل بلدان المنطقة في رحمها أزمات عديدة، فالفقر والحاجة يعبر عن الضعف وعدم القدرة، كذلك يعبر عن التناقضات وإن يتحكم فيها فسوف تنفجر،كما أن الفراغ الجغرافي في المنطقة وضع سبل انعدام القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغرب على استعماله للتنقل بكل الحرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة، هذه الدول لا تقوى حتى على تحديد معالم حدودها وحراستها وهكذا فإن الفقر فتح المجال أمام إغراءات الكسب، وضعف المتابعة وغيرها تجتمع لتولد لأزمات وتهديدات جديدة، لأن المنطقة يصعب التحكم فيها في حالة تدهورها إلا بعد مدة وبتكاليف باهضة وهذا بالنظر إلى ضعف الأنظمة القائمة واحتشام الموارد المسخرة لذلك.

يطرح ضعف الأنظمة وقلة الموارد للتكفل بحاجات المواطنين فرض النشاط والكسب بأي طريقة فتنخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط غير القانوني لأن المعيار عندها هو الكسب فتصبح المنطقة محكومة بشريعة الإجرام المنظم المتخالفة مع الجماعات الإرهابية، فتكون بصدد مناطق محررة وغير تابعة للأنظمة الحاكمة إلا في الخريطة السياسية [1] .

يساعد ذلك مجموعة من العوامل أهمها توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية وهو من بين الأساليب التي جعلت الجماعات الإرهابية الجزائرية (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) تكلف بالمنطقة للحصول على السلاح وعولمة نشاطها هناك.

وهو الخطر الذي يجب أخذه بجدية أكبر على المستوى الإقليمي بسهولة الحركة وسهولة الحصول على السلاح وضعف نظم الرقابة والاستفادة من المجال الواسع الفارغ، المغرب لتنقل الأشخاص بطريقة غير قانونية لتهريب السلاح والمخدرات، فهي إذن مجال خارج القانون الذاتي لهذه الدول وكذا القانون الدولي لأن التحكم في ذلك في المدى القريب غير وارد، نظرا للإمكانيات المحدودة لدول المنطقة فإن المستقبل يوحي باستفحال هذه الظاهرة إلى درجة خطيرة على صعيد آخر فإن الطبيعة الاقتصادية والسياسية والعرقية تطرح تحديات وخلافات عديدة، فالانسجام غير المتوفر للطوارق في مالي والنيجر يطرح مشاكل

[1]- عبد الواحد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها،القاهرة، دار النهضة العربية، 1996، ص .222.

عدم الاندماج والرغبة في الانفصال بل أن قضيتهم تلامس كل دول المنطقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي محرجة للتأزم أكثر في أي وقت خاصة مع تضارب مصالح الفواعل الرئيسية والثانوية هناك واستخدامها لأغراض سياسية واقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة.

فضلا عن ذلك فإن جغرافية المنطقة سمحت بممارسات جديدة كانت غريبة عنها حيث يخطف السياح الأجانب ويقتلون أو يبتزون ماليا كما تم إلغاء سباق دالي باريس، المار العالمي والمهم جدا في هذه الرياضة،بناء على معلومات استخبراتية تفيد بوجود خطر على الأجانب في هذه المنطقة.[1]

تزداد خطورة التهديدات الأمنية إذا ربطنا ما سبق بطبيعة الوضع الدولي حيث زادت الاهتمامات الغربية بالمنطقة من واقع أهميتها الإستراتيجية الجديدة، فهي مرجحة لأن تكون منطقة مواجهات إستراتيجية (منطقة حاجز) أي منطقة لتجاذب الدول الكبرى، تحاول فيه كل دولة كبرى أن تسجل نطاقا وأن تثبت سلطاتها على حساب الدول الكبرى الأخرى.

وقد بدأت في التحرك لذلك عن طريق طرح فكرة "أفريكوم" في سياق الحروب الوقائية والحرب على الإرهاب، إذ لا أحد يستطيع إخفاء السمعة السيئة للولايات المتحدة، فالدول الإفريقية تعيش قلقا كبيرا من إشراك قوات أمريكة في نزاعات داخلية، مخافت أن ينقلب ذلك ضدها وهذا ما يفسر في أغلب الحالات التحكم الذي يقابل التحرك العسكري والأمن الأمريكي هناك، وإذا تزامنت هذه التهديدات مع ما تحتضنه المنطقة وما يجاورها من أزمات يمكن أن تصدر إليها فإن المنطقة الآن تعيش على بركان من التفجيرات يجعلها مستقيلا أسخن بقعة في العالم بدلا من الشرق الأوسط وأفغانستان.

يصل هذا السيناريو إلى أنه نتيجة التقاء الظروف والعوامل الخارجية المتعلقة بالمشاريع الأجنبية في المنطقة مع العوامل والظروف الداخلية المتمثلة في وقوع تقاطع بين منحنى العنف المتصل بالإرهاب

[1]- نبيل بوبية،مرجع سابق، ص .177.

ومنحنى العنف المتصل بالغليان الاجتماعي لدى سكان الجنوب، ومنحنى العنف المتصل بالجريمة المنظمة، فتحدث أزمة أمنية عنيفة في منطقة الصحراء الكبرى لم تشهدها البلاد من قبل عنوانها ثورة الجنوب الكبير.

خلاصة الفصل

إن كل ما سبق ذكره هو محاولة لتوضيح الأهمية التي تكتسبها هذه المنطقة والنقائص التي تعتري المنظور الأمني الجزائري تجاهها والمقترحات التي بإمكانها إثراء هذا المنظور وتدعيمه، ويبقى الأكيد أنه يجب أن تشكل هذه المنطقة بكل مشاكلها أحد الاهتمامات الرئيسية للسياسة الجزائرية وأحد محاورها الأساسية.لا سيما من خلال جملة السيناريوهات سواء الاعتماد المتبادل من جهة أو التفتيت والفوضى الخلاقة من جانب آخر ومحاولة المنظور الأمني الجزائري التكيف مع مثل هده المتغيرات والسيناريوهات المختلفة

إن التعامل مع مختلف التهديدات و التحديات التي تواجه المنظور الأمني الجزائري، هو الكفيل برسم سيناريو ناجح يلامس كافة المعطيات و الجوانب الأمنية في المنطقة لاسيما الأمن الإنساني و التنمية المستدامة من خلال متطلبات الحكم الراشد ، فالإفراط بالحديث عن مهددات الأمن القومي في حين أن الكثير من الدول في إفريقيا تعاني من مشاكل داخلية إنسانية أكثر من معاناتها من جراء التدخلات الأجنبية في المنطقة ، وبدلك يكون التهديد الفعلي للأمن القومي هو إشكالية الأمن الإنساني في حد ذاته ، وعملية انسنة الأمن وهذا مايبين الارتباط الوثيق بين أهداف الأمن القومي و متطلبات الأمن الإنساني ولذلك فان الجزائر تسعى لمراعاة كل الظروف المحيطة لاسيما في الساحل الإفريقي.

خاتمة

إن افتقار دول الساحل الإفريقي إلى ثقافة الحوار والتنازلات المتبادلة والتراضي سواء كان ذلك على مستوى القيادة أو الشعب، وترجع تلك القيم في أساسها إلى عهود القهر والاستبداد والاستعباد التي يمارسها المستعمر الفرنسي الغاشم على أبناء الجزائر، ومنطقة دول الساحل الافريقي عموم المساواة وإدارة شؤون بلادهم وحرمهم من فضائل الحرية لمئات السنين.

إن الحديث عن الاهتمام بالمنطقة لاستخراج المعادن الموجودة بها على غرار ما هو موجود من ذهب وحديد ويورانيوم وزنك ونفط يدفع الدول المهتمة بذلك إلى بناء السلام والاستقرار قبل الاستثمار هناك.

وليس غريبا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات متنوعة الى دول المنطقة، وهي مدفوعة بذلك إلى التواجد المباشر هناك، ناهيك عن مساعدتها في التدريب وتبادل المعلومات وهي قبل أن تنغمس لا بد لها من فترة اختيار تتحسس فيها طبيعة الثقافة والممنوع والمسموح، وعلى المدى البعيد فهي محكومة لوضع ترتيبات السيطرة على هذه المنطقة بعد ان اتضحت أهميتها اليوم.

وهكذا يأخذ هذا السيناريو المصداقية أكثر على المدى البعيد نسبيا نظرا للاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ففي ظل الضعف الكبير لدول المنطقة على حماية أمنها من المخاطر الآتية والمتوقعة، وضعف الاستجابة لديها لتلبية حاجيات رعاياها وتهيئة نفسها للانخراط أكثر في الاقتصاد العالمي بما يفيد الشركات العابرة للقارات، فإن الولايات المتحدة تكفلت برسم وصيانة المعالم الأمنية لهذه المنطقة على غرار باقي مناطق العالم.

وفي هذا السياق فإن ازدياد التهديدات الأمنية وتوسعها إقليميا ودوليا كما تضمنته الفرضية الأولى لهذه الدراسة زاد من الإهتمام الغربي خاصة الفرنسي والأمريكي بالمنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية تقدم رؤية جديدة للتهديدات العالمية وكيفية التصدي لها، أما بشأن الجماعات الإرهابية ونظرا لاستحالة إرضائها

كان لابد من استئصالها من جذورها وتبني خيار الهجوم الوقائي، على أساس أن الولايات المتحدة تملك الحق في ذلك وإن لم يكن هناك تهديد واضح في استخدام القوة الوقائية لضمان عدم تعرضها لهجوم محتمل.

بالنظر إلى طبيعة التنافس الدولي الجديد فإن المنطقة ازدادت أهميتها خاصة بعد أن أصبحت الصين المنغلقة على نفسها سابقا من أكبر المهددين للقوى التقليدية في القارة الإفريقية، لذلك يعمل التعاون بشكل ما على ترقية المنطقة كي تنعم بالأمن والاستقرار وتتحاشى التهديدات الأمنية الخطيرة.

إذا يصل هذا السيناريو إلى مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية الاستحواذ والسيطرة على مناطق النفوذ في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي مع حل القضية الصحراوية من خلال الاستقلال، وهو ما يجعل من الجزائر القطب الرئيسي في المنطقة الذي ستعتمد عليه الولايات المتحدة في تحقيق سياستها هناك، وهذا وفقا لرأي بعض الخبراء الأمريكيين الذين يرون في كل من جنوب إفريقيا والجزائر نقطتي ارتكاز للسياسة الأمريكية في إفريقيا.

انطلاقا من الأوضاع الداخلية، تحمل بلدان المنطقة في رحمها أزمات عديدة ومتنوعة، فالفقر والحاجة يعبر عن الضعف وعدم القدرة، وكذلك يعبر عن التناقضات وإن لم يتحكم فيها فإنها ستنفجر.

وهكذا فإن الفقر وفراغ المجال وإغراءات الكسب وضعف المتابعة، وغيرها تجتمع لتولد أزمات وتهديدات جديدة، لأن المنطقة يصعب التحكم فيها في حالة تدهورها إلا بعد مدة وبتكاليف باهظة وهذا بالنظر إلى ضعف الأنظمة القائمة واحتشام الموارد المسخرة لذلك. وهو ما يؤكد الفرضية الرابعة المتعلقة بفتح مجال التدخل الأجنبي في المنطقة أذا زادت حدة التحديات الأمنية، وهو ما قد يحصل في شمال مالي بعد تلميح باريس بدعم مجموعة دول غرب إفريقيا التي ترافع لصالح "التدخل العسكري لتحرير شمال مالي من قبضة الجماعات الإرهابية حسبها"

فضلا عن ذلك فإن جغرافية المنطقة سمحت بممارسات جديدة كانت غريبة عنها حيث يخطف السياح الأجانب ويقتلون أو يبتزون ماليا، كما تم إلغاء سباق رالي باريس– داكار العالمي والمهم جدا في هذه الرياضة بناءا على معلومات استخباراتية تفيد بوجود خطر على الأجانب في هذه المنطقة.

تزداد خطورة التهديدات الأمنية إذا ربطنا ما سبق بطبيعة الوضع الدولي، حيث منطقة مواجهات إستراتيجية، منطقة حاجز أي منطقة لتجاذب الدول الكبرى، تحاول فيه كل دولة كبرى أن تسجل نقاطا وأن تثبت سلطتها على حساب الدول الكبرى الأخرى، وما يمكن ملاحظته هو النمو التاريخي لمعدل تسلح الجزائر حيث احتلت الأخيرة المركز الثامن كأكبر مشتري للسلاح في العالم وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية المتمحورة حول ازدياد حدة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وعلاقتها برفع موازنة الدفاع الجزائرية إلى مستويات قياسية كما هو الحال لعام 2011 الذي تزامن مع الأزمة الليبية وانتشار السلاح الليبي حيث وصلت ميزانية الدفاع الجزائرية لتبلغ حوالي 10 مليارات دولار.

إن المعارضة الشعبية للأنظمة المحلية يمكن التحكم فيها في إطار اللعبة السياسية الداخلية لكن إذا تحركت بمصوغات خارجية فإن التبعية آنذاك تكون سهلة وأكثر مشروعية خاصة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ومع أن هذه الأخيرة لحد الآن تركز في التدخل بالنيابة في القارة الإفريقية فإنها لا يمكنها عدم الرد عند الضرورة حيث يجب أن تكون حاضرة بنفسها وقد بدأت في التحرك عن طريق طرح فكرة أفريكوم في سياق الحروب الوقائية والحرب على الإرهاب.

إذ لا أحد يستطيع إخفاء السمعة السيئة للولايات المتحدة الأمريكية، فالدول الإفريقية تعيش قلقا كبيرا من إشراك قوات أمريكية في نزاعات داخلية، مخافة أن ينقلب ذلك ضدها، وهذا ما يفسر في أغلب الحالات التكتم الذي يقابل التحرك العسكري الأمريكي هناك وإذا ما تزامنت هذه التهديدات مع ما تحتضنه المنطقة وما جاورها من أزمات يمكن أن تصدر إليها فإن المنطقة الآن تعيش على بركان من المتفجرات يجعلها مستقبلا أسخن بقعة في العالم بدلا من الشرق الأوسط وأفغانستان.

وهو ما يفتح المجال للمنظور الأمني الجزائري القائم على مبادئ تعاونية قانونية لا تخلو من برامج التنمية التي تعد ضرورة حتمية لضمان استقرار المنطقة، مما يرشح نجاح هذا المنظور في ظل تمسك دول المنطقة بالدور الجزائري في حل أزمات دول المنطقة، وهو ما أكده رئيس الحكومة المالي الذي وصل إلى الجزائر يوم 12 جوان 2012 طالبا تدخل الجزائر لحل الأزمة المالية.

والسؤال المطروح هنا لماذا لا يتدخلوا لحماية جوعى الصومال أو مكروبو مالي، ببساطة لأن السياسة تحركها المصالح ومادامت مصالحهم غائبة في تلك الدول كما هو الحال في دول مثل مالي والنيجر وموريتانيا، أما لو وقع اضطراب في الجار الأكبر في المنطقة وهو بطبيعة الحال الجار الجزائري لكان الأمر مختلفا باعتبار أن هناك بترول وغاز وذهب وحديد وما يقرب من ربع تريليون دولار في خزينة الجزائر وهو الأمر الذي يجب أن يعيه المنظور الأمني للجزائر والجزائر كدولة وهذا حفاظا على مصالحها واستقلالها.

إذن يصل هذا السيناريو إلى أنه نتيجة لالتقاء الظروف والعوامل الخارجية المتعلقة بالمشاريع الأجنبية في المنطقة مع العوامل والظروف الداخلية المتمثلة في وقوع تقاطع بين منحى العنف المتصل بالإرهاب ومنحى العنف المتصل بالغليان الاجتماعي لدى سكان الجنوب، ومنحى العنف المتصل بالجريمة المنظمة، فتحدث أزمة أمنية عنيفة في منطقة الساحل الإفريقي من قبل القوى الغربية الإمبريالية عنوانها ثورة الجنوب الكبير.

لقد تحججت الولايات المتحدة الأمريكية حين غزت العراق باستهدافها دمقرطة النظام العراقي، والذي يعد تجسيد الفكرة القائلة بأن الأنظمة التسلطية تهدد أمن المواطنين وبالتالي ضرورة تحريرهم من الخوف.والحقيقة هي أن ذلك مخالف لحقوق الإنسان ، والمتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها والذي يخالف كل قواعد القانون الدولي.

الاستنتاجات والتوصيات: بعد الدراسة والتحليل والتعمق في المنظور الأمني الجزائري وما تضمنه من مبادئ ووسائل وآليات حقيقية مستمدة من انتصارات الدبلوماسية الجزائرية والشخصية الوطنية التي كان لها الفضل في فض نزاعات وحروب في إفريقيا وآسيا، اتضح جليا أن الجزائر تعد دولة محورية رائدة في هذا المجال،

ومن المرشح أن تتبوأ الصدارة في النشاط الدبلوماسي على المستويين القاري والدولي، وإجمالا يمكن إيجاز جملة من التوصيات والاستنتاجات الآتي ذكرها.

– يطرح ضعف الأنظمة وقلة الموارد للتكفل بحاجات المواطنين فرص النشاط والكسب بأي طريقة، فتنخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها الطبيعية الصحراوية في النشاط غير القانوني، لأن المعيار عندها هو الكسب فتصبح المنطقة محكومة بشريعة الإجرام المنظم، المتحالفة مع الجماعات الإرهابية، فنكون بصدد مناطق محررة وغير تابعة للأنظمة الحاكمة إلا في الخريطة السياسية.

– يساعد انتشار ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح والهجرة والحروب الداخلية... مجموعة من العوامل من أهمها توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، وهو من بين الأسباب التي جعلت الجماعات الإرهابية "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" تلتحق بالمنطقة للحصول على السلاح، وعولمة نشاطها هناك.

– خطر الإرهاب يجب أخذه بجدية أكثر على المستوى الإقليمي نظرا لاستفحاله، وتمكنه حتى من السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي المالية مؤخرا لسهولة الحركة وسهولة الحصول على السلاح، وضعف نظم الرقابة والاستفادة من المجال الواسع الفارغ المغري لتنقل الأشخاص بطريقة غير قانونية لتهريب السلاح والمخدرات ومختلف السلع، فهي إذا مجال خارج القانون الداخلي لهذه الدول وكذا القانون الدولي.

– إن التحكم في التحديات الأمنية لمنطقة دول الساحل الإفريقي في المدى القريب غير وارد، نظرا للإمكانات المحدودة لدول المنطقة، فإن المستقبل يوحي باستفحال هذه الظاهرة إلى درجة خطيرة على صعيد آخر فإن الطبيعة الاقتصادية والسياسية والعرقية تطرح تحديات وخلافات عديدة.

– الانسجام غير المتوفر للطوارق في مالي والنيجر يطرح مشاكل عدم الاندماج والرغبة في الاتصال بل أن قضيتهم تلامس كل دول المنطقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي محرجة للتأزم أكثر في أي وقت خاصة مع تضارب مصالح الفواعل الرئيسية والثانويين هناك واستخدامها لأغراض سياسية واقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة.

– إذا أرادت الجزائر النجاح في تحقيق مشاريعها الإقليمية من خلال منظورها للأمن اتجاه منطقة الساحل الإفريقي عليها عدم إهمال مسائل الأقليات وصلة القرابة التي تربط الطوارق بدول المنطقة إضافة إلى مسألة التنمية والتعاون الإقليمي واستكمال المشاريع ذات البعد الإقليمي مثل طريق الوحدة الإفريقية ومشروع الألياف البصرية الذي يربط الجزائر بنيجيريا مرورا بمال والنيجر.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب باللغة العربية

- بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي الإثيوبية –الإرتيرية، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.
- غرايبة مازن، الدولة الوطنية والتحديات الدولية الراهنة، الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، 2004.
- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ،الجزائر' دار الخلدونية للنشر ، 2007.
- جندلي عبد الناصر، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر،ط1، دار قانة للنشر والتجليد باتنة،2010.
- بن سلطان عمار، الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة :أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، الجزائر، مطبعة دار هومة ،2004.
- عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1991.
- أوكوأدبا نولي ، الصراع العربي في إفريقيا، ترجمة عادلة شعبان، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، 1991.
- الفار عبد الواحد، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها،القاهرة، دار النهضة العربية، 1996

ذهبي محمد علي الهام ، دراسات حول تاريخ إفريقيا ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصري، 2010

الكتب باللغة الأجنبية

- Edmand bernus et outre, les towdregs, musé national des arts à A risqué et à eceanie 1996 Paris, p 162.

- KHALAF A MAMRIE ,PELERINAGE AUX SOURCE DE LA POLITIAUE EXTERIEURE DE L'ALGERIE, REVUE ALGEIERIEUNE DE INTERNATIONALS, 1986 .

− DELPHINE LECOUTRE ,LE CONSIEL PAIX ET DE SECURITE DE L'UNION AFRICANE CLEF D' UNE NOUVELLE ARCHITEECTURE DE STABILITIE EN AFRIQUE , AFRIQUE CINTEMPORAINE, 2004.

- JAKKIE CILLIERS, L'AFRQUE ET TERRIRISME, AFRIQUE CINTEMPORAINE, PRINTEMPS 2004

- CHOULA YVES ALXANDARE , PUISSANCE, RESOLITION DE CONFLITE DE SECRITE COLLECTIVE A L'ERE DL'UNION AFRICAINE , THEOEIE ET PRATIQUE , ANNAVAIRE FRANÇAIS DE RELATION INTERNATINALES ' 2005 .

المقالات باللغة العربية

- بن أحمد، محمد. (معركة حول شاحنات تحمل وقودا). جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6669، يوم الخميس 29 مارس 2012.
- بن أحمد، محمد. (القضاء على 7 إرهابيين على الحدود مع مالي) . جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6642، يوم الإثنين 13 فيفري 2012.
- شراق ، محمد . (إعتداء تمنراست عقاب للجزائر على منع تزويد مقاتلي الأزواد بالوقود) . جريدة الخبر الجزائرية، العدد 6647، يوم الخميس 29 مارس 2012.
- بن أحمد، محمد. (الجزائر ترفض تحليق طائرات عسكرية غربية فوق ترابها) . جريدة الخبر الجزائرية، العدد6560، يوم السبت 10 ديسمبر 2011.
- قدادرة، عاطف. (الجزائر ترفض المساس بوحدة مالي وترافع لصالح الحل السياسي). جريدة الخبر الجزائرية. العدد 6639، يوم الثلاثاء 28 فيفري 2012.
- ف، جمال. (الجزائر ترفض الاعتراف بتقسيم مالي) . جريدة الخبر الجزائرية . العدد6678، يوم السبت 07 أفريل 2012.
- قدادرة، عاطف. (الأزواد وتنظيمات جهادية تسيطر على شمال مالي) . جريدة الخبر الجزائرية. العدد 6673 ، يوم الإثنين 02 أفريل 2012.
- مالك رداد ، (مسألة الطوارق ومخاوف انتقال المطالب الانفصالية) جريدة الفجر الجزائرية ، العدد 1018، يوم الخميس 24 نوفمبر 2011.

- بلخيرات، حسين . (المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي: تحليل لعوامل الاختلال) . مركز الجزيرة للدراسات، السنة 2010.
- بن أحمد، محمد. (الجزائر ترفض تحليق طائرات عسكرية غربية فوق ترابها) . جريدة الخبر الجزائرية، العدد6560، يوم السبت 10 ديسمبر 2011.
- سعود ، صالح. (نجاح المقاربة الجزائرية لمشاكل منطقة الساحل) . مجلة العالم الإستراتيجي ،(الصادرة عن مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية) ، العدد 3 ، ماي 2008 .
- مالكي، محمد. (نحو رؤية إستراتيجية للعلاقات المغاربية) ، مركز جامعة الدول العربية تونس، (ورقة بحث قدمت في الندوة السابعة، المغرب العربي في مفترق الشركات حول: التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته) 15 أفريل 2008.
- بلخيرات، حسين. (البنية التوازنية للسلطة كمعوق للتحول الديمقراطي: مدخل لفهم خصوصية الحالة السياسية الجزائرية -فترة حكم الرئيس بوتفليقة نموذجا)،مركز الجزيرة للدراسات،،2010، ص 12 .13
- (قضية الطوارق وهاجس عدوى الانتشار). جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5301، يوم الاثنين 21 أفريل 2008.
- (الحركات المسلحة الطوارقية تهدد المنطقة بالانفجار).جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5621، يوم الأربعاء 29 أفريل 2009.
- مصطفى ونوغي، مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي الجزائري على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، مذكرة ليسانس، الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2008 2009.
- القشاط، محمد سعيد. (الأسبوع الثقافي لولاية تمنراست بالجزائر العاصمة عمق وثراء)، دار الثقافة لولاية تمنراست (صادرة عن وزارة الثقافة في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية)، السنة 2007.
- حسن قادري،(مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي)، مجلة العالم الإستراتيجي، الجزائر، (صادرة عن مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، العدد 7، نوفمبر 2001.
- – سالم برقوق،(الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي)، مجلة العالم الإستراتيجي،(الصادرة عن مركز الشعب) العدد 3، ماي 2008.

- برقوق، محمد. (الساحل بين التهديدات والحسابات الخارجية)، مجلة العالم الإستراتيجي، (الصادرة عن مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، الجزائر، العدد 7، نوفمبر 2008.

الرسائل الجامعية

- امنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2005 2006.
- سليم العايب ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي . رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية العلوم والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 2011/2010.
- لحلوح، بلقاسم. دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة البليدة،2004.
- عديلة ، محمد الطاهر. أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية : 1999–2004. رسالة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.
- ظريف، شاكر. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات. رسالة ماجستر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة ، 2008–2010.
- بوبية نبيل ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، القاهرة؛ جامعة الدول العربية،القاهرة ، 2009.
- حموم فريدة ، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية بجامعة الجزائر،2003 2004
- دندان عبد القادر ، الدور اليمني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتميز 1991–2006 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008.
- – رسولي، أسماء. مكانة الساحل الإفريقي في إستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، رسالة ماجيستر ، قسم العلوم السياسية و الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010–2011.

المطبوعات والنشريات

- معهد ستوكهولم للسلام . الأمن والسلاح ونزع التسلح . تقرير صادر عن المعهد، ستوكهولم، 2009.
- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة ، الاستجابة لذلك الوضع: التعاون الدولي، تقرير صادر عن الهيئة ، فبينا، 1998.

فـهرس الموضوعات

الصفحة

مقدمة..... 01

الفصل الأول: دول الساحل الإفريقي: التحديات الأمنية..... **18**

معوقات بناء الدولة في أثناء وقبل الاستعمار..... 18

وضع إفريقيا والساحل الإفريقي قبل الاستعمار الأوروبي في القرن19..... 20

العوامل المساعدة على النشاط الاستعماري وأثرها على بناء الدولة 22

معوقات بناء الدولة بعد الاستقلال..... 28

محدودية الإمكانيات الاقتصادية وضعف النسيج الاجتماعي..... 29

غياب الديمقراطية وانعدام الاستقرار السياسي..... 30

مشكلات بناء الدولة في مرحلة العولمة..... 36

العولمة ومهدداتها الثقافية والإعلامية على المنطقة 38

العوامل الكونية المسؤولة عن بعض مهددات الأمن الإنساني 40

التحول في طبيعة النزاعات الدولية وتعاظم الحروب الأهلية..... 42

إعادة النظر في المفاهيم الرئيسية ذات الصلة بمفهوم الأمن..... 44

التخلف وغياب التنمية 46

أهداف المساعدات الجزائرية لمواجهة التخلف في منطقة الساحل..... 47

قضايا الهجرة، الأوبئة والمناخ 48

الإرهاب، الجريمة المنظمة، وانتشار السلاح في الساحل الإفريقي 55

الإرهاب الدولي..... 56

نشأة و تطور ظاهرة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي 58

تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي 60

الجريمة المنظمة 61

التهريب والاتجار بالأشخاص 64

انتشار السلاح في منطقة دول الساحل الإفريقي 65

الفصل الثاني: المنظور الأمني الجزائري: المبادئ والأهداف **68**
مبادئ المنظور الأمني الجزائري 68
ضبط الحدود مع الدول المجاورة 70
مميزات المنظور الأمني الجزائري 74
أهداف المنظور الأمني الجزائري في حفظ الأمن والسلم والتنمية 81
جهود الجزائر في تجسيد مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي 88
أهداف المنظور الأمني في الساحل الإفريقي 91
إدراج منطقة الساحل والصحراء في الحرب ضد الإرهاب 91
تدعيم التعاون المغاربي – الإفريقي خيار.. المنظور الأمني الجزائر 96
أهداف المنظور الأمني تجاه المشاريع الأجنبية 103
أهمية الأمن الوطني بالنسبة إلى دول المنطقة 108

الفصل الثالث: المنظور الجزائري للأمن: الوسائل والأهداف..... **115**
وسائل المنظور الأمني الجزائري 115
التعاون على المستويين الإقليمي والدولي 116
واقع التعاون الإقليمي في المجال الأمني 117
الوسيلة التنموية وتعزيز الإعلام المحلي 123
المنظور الأمني للجزائر: الآليات 129
الوساطة والمساعي التنسيقية 130
أهمية الوساطة الجزائرية ودورها في الحفاظ على الأمن القومي الجزائري 139
احترام القانون الدولي وسيادة الدول ورفض التدخل الأجنبي 140

الفصل الرابع: السيناريوهات المفترضة في أمن منطقة الساحل **153**
سيناريو التعاون والأمن الجماعي في منطقة الساحل 153
الاعتماد الأمني المتبادل كتصور جديد 154
الإقليمية الجديدة كبديل للأمن الجماعي في الساحل الإفريقي 162
سيناريو التفتيت والفوضى الخلاقة 176

سيناريو تزايد الاهتمام الأمريكي إلى درجة التدخل العسكري المباشر 188
مظاهر وآليات سيناريو التفتيت والفوضى الخلاقة 192
الخاتمة 201
قائمة الملاحق 207
قائمة المراجع والمصادر 216
الفهرس 221

Summary

This paper is trying to get close to this area to try to understand the measure of the Algerian relations African (specifically the Sahel-Saharan States) :

Geopolitical space dimension and the Sahel region of Africa, "the Algerian security approach"

When trying to understand the security approach to deal with the space and the Sahel region of Africa must be recognized the following indicators:

1 - Algerian security doctrine

Are of security doctrine importance than as evidence of direct and decide by the leaders of the security policy of the state remoteness of internal and external, hence the relationship between security doctrine and foreign policy, noting the growing influence of the security doctrine as representing the principles of the organization that helps state officials on the definition of geopolitical interests of their state and determine what has of priority, is also helping the state to interact with the threats and challenges, and highlights the underlying security is facing at the time (near, medium and long).

It could be argued that the security doctrine generally provide security actors in the state consistent theoretical framework of ideas helps to achieve the objectives of the national security state,And derives its security doctrine Algerian general thrust of the general principles derived from the pillars of non-interference in the affairs of others, which we have observed to move Algerian about the crisis, Libya, which produced the revolution have changed the nature of the regime with the support of NATO, a vision that you find them the pillars of legal and constitutional set out the tasks fundamental to the Algerian security services that limited its functions to protect and safeguard state sovereignty and its borders.

Algerian diplomacy is moving in the African geopolitical Vdaúha realize that they live in the coast of protracted crises on the borders of more than 6343 km, and this coast Alozmata, a number of dilemmas associated with the security dilemmas of the most important of five major effects, mainly in:

The difficulty of building in this area;

Weakness in the growth of identity and ethnic conflicts,

The fragile economic structures, "which would be a hard and soft threats can be exported to Algeria";

Poor political performance; as recorded limit now six coups in Mauritania, Mali and Niger;

Spread to all forms of crime and the types of new forms of structural violence.

These new forms of violence confirmed reports of the United Nations, which counts a rate of 30% to 40% of the drug solid pass through this region, as they constitute the second largest market of small arms and indicating, estimates Survey Report Light Weapons Programme's Higher Institute of International Studies in Geneva report prior to that there are about 100 million light weapons on the

African continent, and that 80 percent of the weapons come from the existing hotbeds of conflicts prevailing in West Africa and transmitted to Algeria via Mali and Niger.

The eye Algeria on the stability of the one fought serious attrition against the so-called terrorism and for a period of 10 years call Algerians "black decade", and the same the second movement of Africa with political structures and economic and fragile that make up what would the transfer of all types of failure Alosmoa and Aldavlata across the border, which means the threat of Algerian security.

2 - Tuareg crisis: (the problem of over Davlatah)

Considered the spread of the Tuareg of the foci of the ultra-sensitive geopolitical security, as promised to the Tuareg crisis of the oldest and most complex challenges facing the Algerian national security, but its presence is considered within the Algerian security concerns since ancient times compared to the problems and threats to other strategic circles. The crisis Tuareg Murtha colonial Melgma dating back to the independence of Libya 1951, Niger 1960, Mali 1960, Burkina Faso 1960, Algeria 1962, when I found tribes Tuareg stationed in the Sahara itself torn between the sovereign states, which have agreed to respect the principle of "inviolability of borders inherited from the colonial period "provided for in the Charter of the Organization of African Unity in 1963. It is known that the geographical divisions of the desert that was the agreement between France, which was the largest part of the desert subordinate to it, but Spain and Italy have been cut in an arbitrary fashion did not take into account the border anthropological (racial, religious) communities of African and Saharan tribes (Touareg with respect to the case of Algeria),map showing the areas where the Tuareg in Algeria, Libya, Niger, Mali and Burkina Faso (the island)

In light of this fact, split the Tuareg in their vision to two positions: the position of rejecting the realities of divided and calls for the composition state Toariqah in the Sahara, and the position of pro-survival under the sovereignty of independent States provided that the enjoyment of freedom of movement, governance and self-management, even though most of the Tuareg in origin do not recognize the idea of border does not specify a geographic area to which their movements Taatcyr with climate variability. Since that time, and relations of the Tuareg with the successive regimes on the countries where they are tense, especially Doliti Mali and Niger, which had put marginalized and repression against the population of northern each in decimal eighties of the last century, forcing the Tuareg to emigrate to Algeria, Libya, and to take up arms in the face of the armies of Niger and Mali to claim their rights.

As a result of the position of the latter, appeared a series of movements Alozoad calling itself editorial rebelled against the authority of central governments of Mali and Niger led their differences with them and moves against the growing waves of refugees and illegal immigrants to Algeria, as well as the consequences of humanitarian and security problems (smuggling, drug trade, attacks on Algerian nationals and other) brought about by the presence of these refugees and migrants in the desert of southern Algeria and cities and use them as areas of strategic withdrawal and withdrawal in the event of prosecutions by the regular forces or financial Niger. Does not rule out some of the reports to be armed

operations against which they have made their home countries (specifically against the military of the army Tkinten financial Kidal) started from the Algerian territory and in cooperation with members of their tribes who did not leave their homes in the early nineties of the last century or so in 2006. Has led this Aalamilit strained regional between the receiving country (Algeria) and the countries of origin for refugees (Mali and Niger) almost led to loose the security situation there and to open the front south of the fighting for Algeria was indispensable by virtue of dedication to its utmost security and military in the north who was suffering of the millennium elapsed.

Algeria has adopted a vision based on a policy of prevention through the provision of alternative economic and social development of the Touareg on its territory by putting them in the villages and cities in south and attempt to upgrade their living and inclusion in political life. However, these Algerian politics was not sufficient to stave off the threat of movements Alozoadah and reduce the activity of armed, because Mali and Niger have not advanced, and in parallel for its Algeria, any alternative to compensate for changes in the pattern of living of the Touareg is to serve the stability of the region, but given their policy towards the static North distributive justice and the weakness of economic and political argument in which the Tuareg revolt against their governments; especially as the Touareg did not find a substitute to the continued deterioration of economic conditions and ignore their demands by the Governments of Bamako and Niamey.

Algeria has Khadat of logic and the principle of good-neighborly diplomacy to resolve the problem of mediation Alozoad since 1991 between the People's Liberation Movement Alozoad, and the front of the Arab-Islamic Ozoad for the purpose of stopping the insurgency. It also led Algeria active diplomacy between the Tuareg and the governments of Mali and Niger that features many of the meetings and mediation processes (such as a meeting of Algiers, the first of 29 to 30 December / December 1991, in return for Algeria, the second from 22 to January 30, 1994, in return for Algeria, the third of 15 to 25 March / March 1992, a meeting Tamanrasset from 16 to 20 April / April 1994, to meet with Algeria 10 to May 15, 1994, meeting Tamanrasset from 27 to January 30, 1994) and was crowned the last meeting to announce the official end of the conflict in northern Mali 26 March / March 1996, the government organized the effect that the financial district of Timbuktu ceremony of the "Flame of Peace" in which all the parties met and destroyed all the weapons which he collected in this conflict.

However, the lack of respect for the parties to the financial and Ataiwariqa agreements concluded between the two was the lead each time to renewed unrest and interfere Algeria mediation on the line quickly; awareness of the seriousness of the conflict Ataiwariqa to its national security. Following the intensification of the conflict in 2006 led Algeria mediation supervised by the Algerian President Bouteflika personally as a sign of great interest in Algeria, the African Department and its national security threat posed by Ozoad region in particular. This has led mediation to sign a peace agreement in Algiers in July 2006 under the name "May 23 Alliance for Change" .

which was the impact of the Algerian approach to achieve security in the area and clear it. To reflect the agreement established a temporary regional council for coordination and follow-up of its

members are chosen in a manner agreed upon, in charge of development and oversees the local budget and all aspects of security in the region. And at the Economic and Social Council, the text of the agreement on the organization of a forum of Kidal on development within three months after the signing of the agreement will lead to the establishment of a special fund for investment, while accelerating the path of converting the powers of management to local groups, and the granting of loans for the establishment of development projects, and identification of commercial exchange and coordination among the regions of neighboring countries , and the development of a health system that fits the nature of the nomadic people and the elimination of the isolation of the region by developing a network of main roads between Kidal and within the country and within the country and between them and the adjacent regions of Algeria.

However, the application of the preceding items witnessed other disputes between the parties required to enter into new negotiations under the auspices of Algerian mediator ended with the signing on February 20, 2007 in Algiers on the additional protocol includes three documents: the first related to the procedures applied pending in the agreement in July, the second is a schedule Select the delivery terms 3000 of the elements of the coalition to disarm; The third document Vtillt Terms donors forum for the development of the region of northern Mali (Kidal, Timbuktu and Gao) and how to organize this forum, which was held in March 23 and 24 / March 2008. This has not led the deal to result Vstdd fighting again between the two parties in the same month of March / March 2008 arose Algeria once again collecting the parties in negotiating meetings in Algiers as long as four days (from 24 to July 27, 2008) and culminated in the signing of an agreement to stop the fighting between the parties and install it , with an emphasis on the need to seek to release prisoners who are at each end and find solutions to the issue of displaced families that arrived to the border. In order to implement these items, created an ad hoc committee of control consisting of about two hundred members from both parties equally.

Algeria is as far as possession and moved the machine for enhanced diplomatic relations of good neighborliness and extinguish the conflict to neighboring countries but the fragility of the political structure and the vastness of the areas of conflict difficult task of Algeria in the surround and contain the Alaguettalat ongoing.

3 - Algeria, the Maghreb and Africa, "a security perspective,"

Share the Maghreb countries and Africa as an arena of competing strategic global, especially American and European, and in the absence of a strategy for a unified security has become, many researchers believe that the Maghreb countries, speak a language strategy you do not understand the African countries or afraid of the purposes of the Countries of the Maghreb and especially Algeria refuses to accommodate the U.S. military command in Africa (AFRICOM), but is seeking to persuade African countries not to house it, which is viewed by African countries with suspicion because they do not have neither the money nor wealth nor the site, and perhaps not even the political stability prevails, which makes it rejects U.S. aid be reaped if it is hosted by Africom. Add to that the hypocrisy prevailing political Maghreb Each country sees itself as a strategic partner of the United States. It seems that the Maghreb countries, the most active on the scene of Africa (Libya - Algeria - Morocco) does not mean the need to pay the cost (Leadership) Valnfoz also measured by what is paid in cash (cooperation, aid); and here lies

the flaw in (strategies) Maghreb It seeks to remove Africa from the Department of foreign influence, but do not want to bear the consequences of this politically and financially; as they establish close relations with the same foreign powers! To speak of African solidarity and common destiny is not fattening nor avail against hunger, since what matters - at least de facto - are mutual interests and benefits.

The Algerian diplomacy according to a security perspective linking any diplomatic move the following legal standards:

Algeria prefer diplomatic action (Action Diplomacy) on the diplomatic statements, which always move in accordance with this general framework in cases of stability or a state of crisis in relations with the neighborhood.

Algeria considers that in dealing politically with the African space cost (Cost) economic, political, must pay the bill, to ensure its stability, has succeeded Algeria in the management of these relationships and avoid the types of tear and calls for secession, and has maintained its existence the common, but it forced the major powers to accept the logic in addressing what is known as the phenomenon of terrorism and organized crime.

Algeria believes in all the problems raised in Africa that collective action "within the African Group" is the solution the most efficient and powerful effectiveness.

4 - international approach to security in the organization

It is known that the United States two types of political interests in the Maghreb region, namely:

Interests related to combating terrorism, in reference to American interest in anti-radical ideologies calling for the use of violence against the U.S. presence of facilities and individuals, and to the countries that support these ideologies, actually a word in this context, emerged in the past both Libya and Algeria as two United States has sought to clear winners , has succeeded in that.

Balnfod interests associated with the U.S., whether, in the Arab world or in the western Mediterranean and southern Europe. These interests refer to the presence of military and strategic coordination, and subordination, but the strategy for the countries of the region, the United States of America. Here are highlights of Tunisia and Morocco as entry points to the fulcrum of these interests, as that during the Reagan administration's second successful U.S. success in the integration of Tunisia and Morocco in the framework of these interests.

The interest in the western region of the Sahel desert, at the security level has grown mainly in the framework of the so-called war on terror led by the United States since the attacks of atheist of September / September 2001. In this context, I decided the U.S. administration headed by George W. Bush at the end of 2006, an (military command for Africa Africom)) (AFRICOM), which announced the composition formally in February 2007 and began the actual work in the light October / October 2008, based in Stuttgart, Germany military headquarters for Europe, a temporary headquarters in the waiting that is hosted by an African country.

The establishment (Africom) and the function is a crucial step on the willingness of U.S. military presence in the firm over the actual land of Africa which is rejected by a strict rejection of most of the countries concerned. Before the United States helped in the war on what it calls terrorism, training teams from the armies of the Sahel countries to combat terrorism, first in the framework of the so-called "initiative, the Sahel countries to combat terrorism" (PAN SAHEL INITIATIVE) which was launched at the beginning of 2003 and then Then, out of 2005 in the framework of what is known as the initiative against terrorism between countries bordering the Sahara, Trans-Saharan Counter - Terrorism Initiative TSCTI, an initiative which it has been appended to the Maghreb Countries initiative of the previous bench only states the southern edge of the desert.

Hence the importance of coordinating domestic security, that is, between the countries concerned only without the other, which Algeria is trying to do for example when it established a command center for regional in Tamanrasset (southern Algeria) in order to coordinate the movements of its army with those of the armies of Mauritania, Mali, Niger, also seen this part of the Algerian Sahara in the meetings of the end of September / September of 2011 the Council of chiefs of staff of Algeria, Mali, Mauritania, Niger, in order to (a unified strategy to combat terrorism and organized crime), according to the text of the statement of the Algerian Ministry of Defence.

University 08 May 1945 – Guelma

Faculty of Law and Political Science

Department of Political Science

Alegria: Security perspective To sahel region of Africain

Memorandum to complement graduated Master's degree - a new system – allocate international relations and security studies

The supervision of Dr

Preparation Students

saloua ben DjedidAbdeloudoud bendaya

Abdelraouf Belahcen

Professors Debaters

Dr/ ouided Ghozlani	**08 may 1948 Univercity - Guelma**	**President**
Dr / saloua ben Djedid	**Badji mokhtar Univercity- Annaba**	**Supervisor and a Rapporteur**
Dr/ Khalil Boussnobra	**08 may 1948 Univercity - Guelma**	**Member discussions**